هيئة السوق المالية

Capital Market Authority

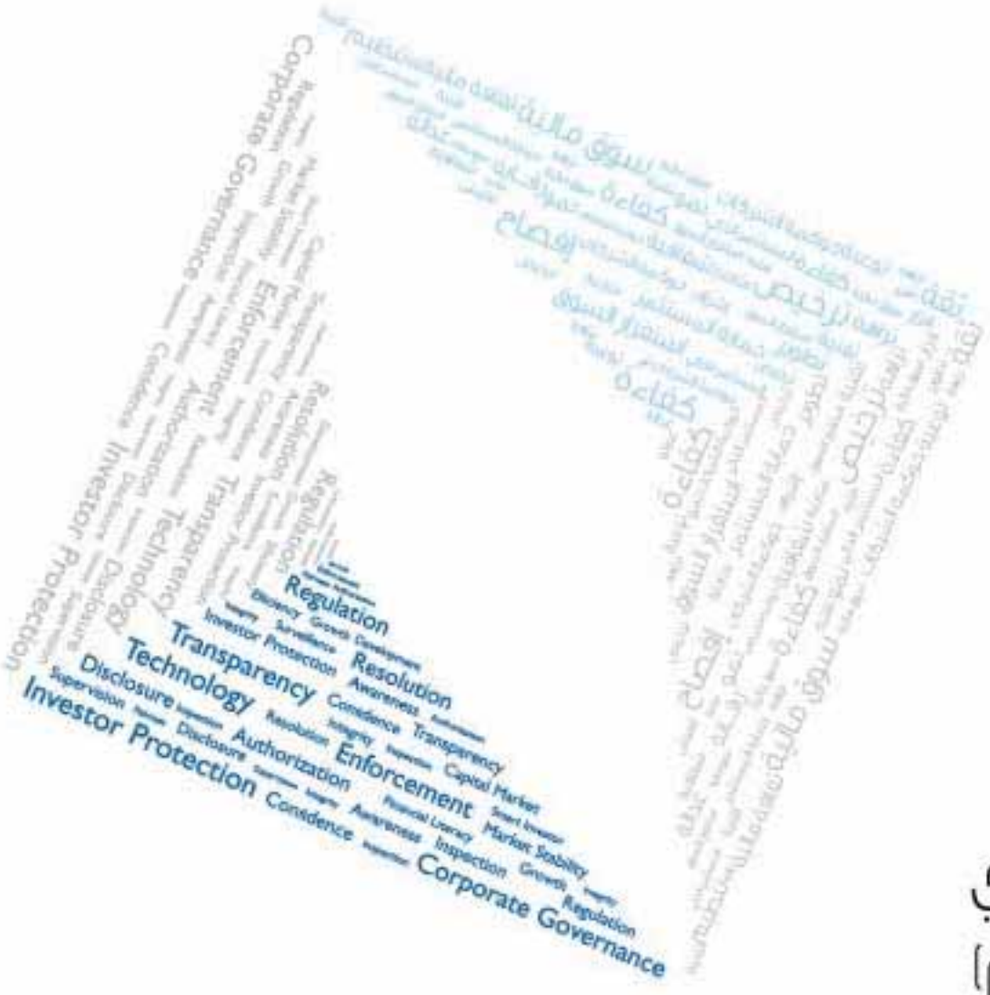

التقـــرير الســـنوي

١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)

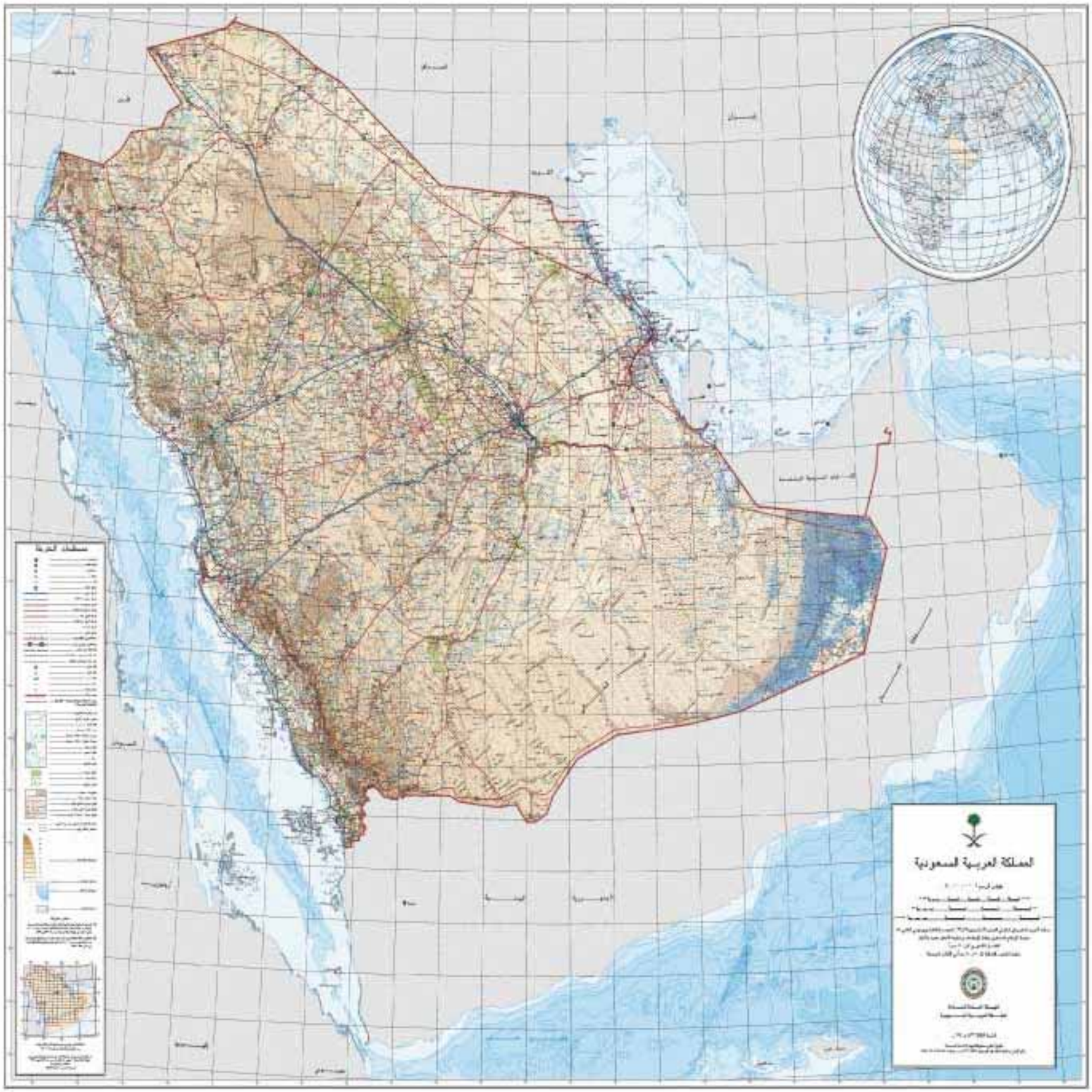
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

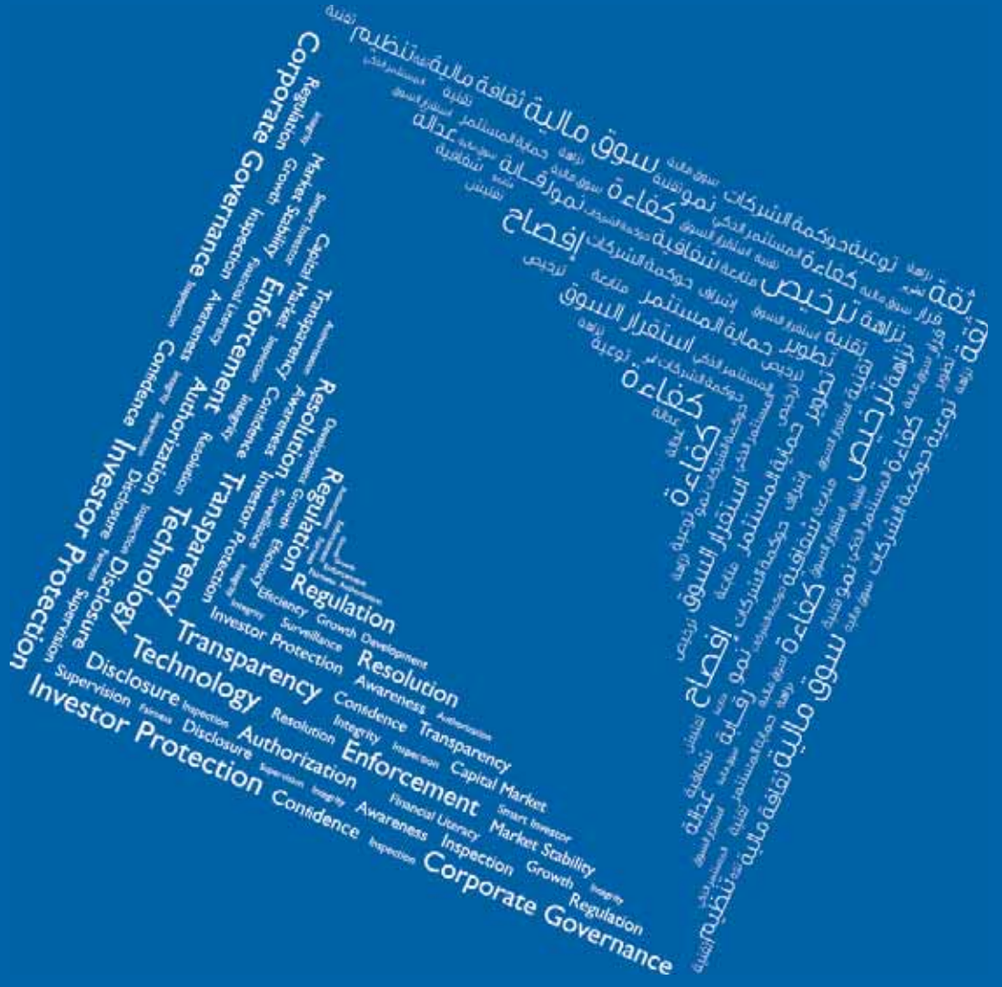
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة
ترخيص
إفصاح
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
رقابة
عدالة

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

رئيس مجلس الوزراء

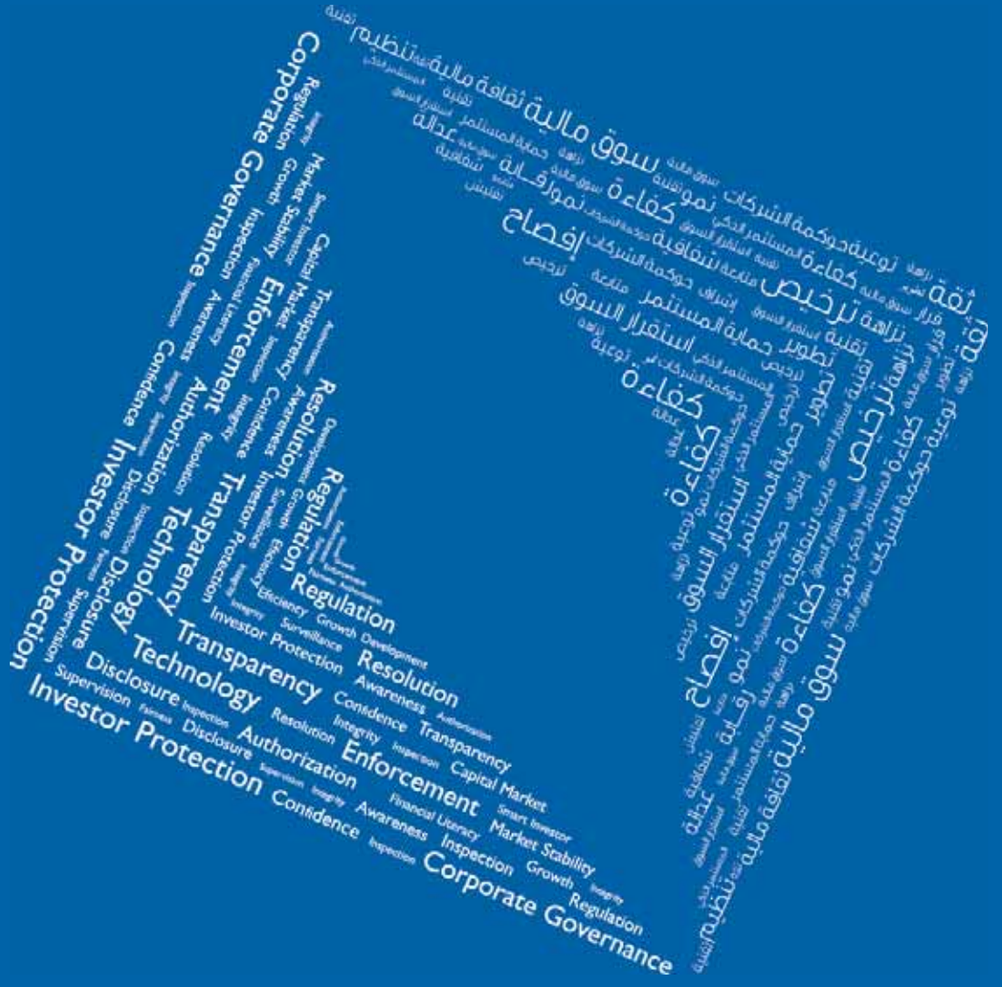
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة
ترخيص
إفصاح
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
رقابة
عدالة

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية

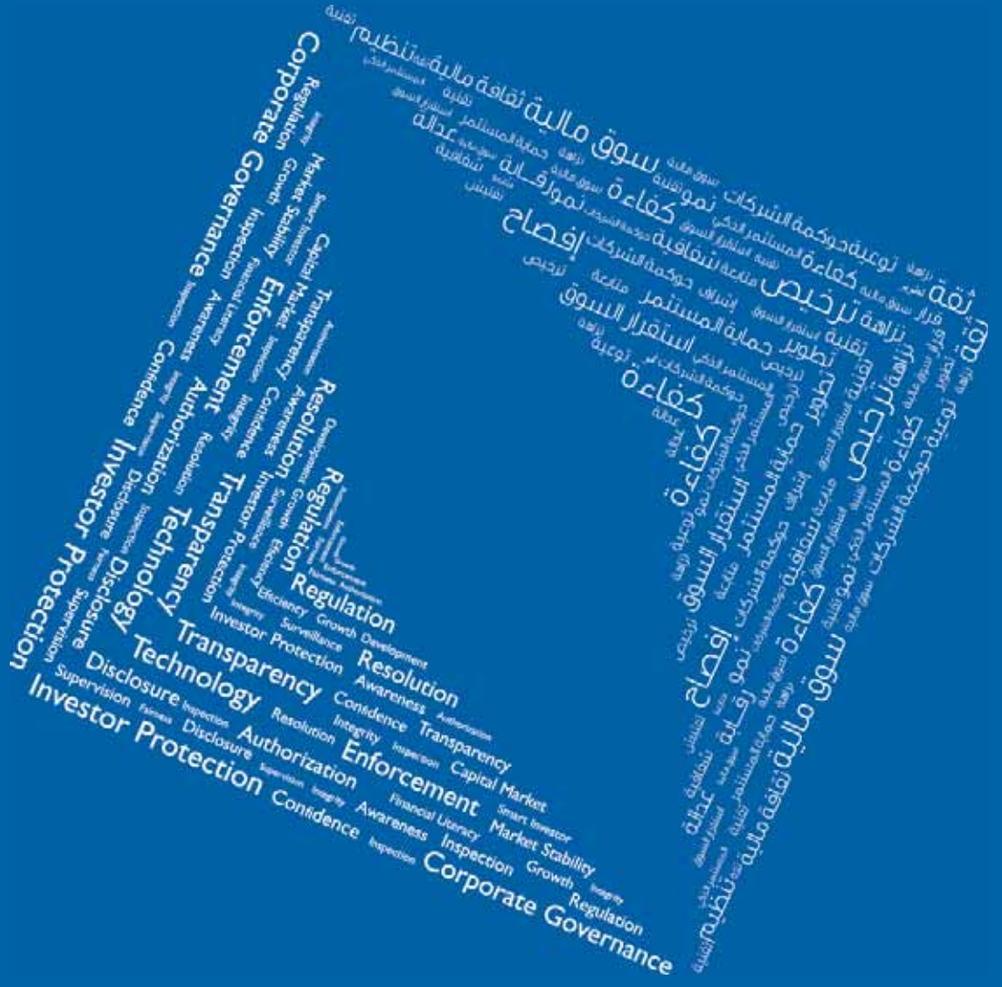
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة
ترخيص
إفصاح
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
رقابة
عدالة

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دبلوم دراسات الأنظمة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية (١٩٩٨م).
- بكالوريوس، شريعة إسلامية/ اقتصاد إسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية (١٩٨٦م).

الخبرة العملية:

- عمل في القطاع الصحي (١٩٨٤-١٩٩٦م)، وتدرج في عدة مناصب.
- شركة الجدعان وشركاؤهم، محامون ومستشارون قانونيون، الشريك والمدير (١٩٩٦-٢٠١٥م).
- شركة مورجان ستانلي السعودية، عضو مجلس الإدارة (٢٠٠٦- ٢٠١٢م).
- المجلس الاقتصادي الأعلى، عضو الهيئة الاستشارية (٢٠٠٩- ٢٠١٥م).
- وقف الملك عبدالعزيز للعين العزيزية، عضو لجنة المراجعة (٢٠١٠-٢٠١٤م).
- هيئة السوق المالية، عضو اللجنة الاستشارية (٢٠١٣ -٢٠١٥م).
- لجنة المحامين، الغرفة التجارية والصناعية، عضو (٢٠١٣ - ٢٠١٥م).
- المركز السعودي للتحكيم التجاري، رئيس مجلس الإدارة (٢٠١٤ - ٢٠١٥م).
- الهيئة العامة للاستثمار، عضو مجلس الإدارة (٢٠١٤ -٢٠١٥م).
- شركة كلفورد تشانس محامون ومستشارون قانونيون، مستشار خاص (٢٠١٤ - ٢٠١٥م).
- عضو قائمة المحكمين السعوديين الصادرة عن وزارة العدل السعودية.

الأستاذ عبدالرحمن بن محمد الراشد
نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس، إدارة أعمال، جامعة الملك سعود.

الخبرة العملية:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، عمل وتدرج في عدة مناصب، آخرها مدير إدارة الرقابة على الأسهم (١٩٨٤-٢٠٠٤م).
- هيئة السوق المالية، مدير عام الإدارة العامة (٢٠٠٤-٢٠٠٩م).
- نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية (١٤مايو ٢٠٠٩م -حتى الآن).
- شارك في عضوية ورئاسة كثير من اللجان ذات العلاقة بتنظيم وتطوير قطاع السوق المالية خلال فترة عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية .
- شارك في تمثيل الهيئة في اجتماعات هيئات دولية مختصة بالأسواق المالية.

الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد البراك
عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة، علوم مالية، جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة.
- أستاذ مشارك.

الخبرة العملية:

- كُلف بعدة مهام أكاديمية وإدارية آخرها عميد شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، جامعة الملك فيصل بالأحساء (٢٠٠٥ -٢٠٠٩م).
- ساهم في إنشاء قسم المالية وصالة تداول افتراضية خلال فترة عمله بالجامعة، ويُعدّ من أوائل الأقسام المتخصصة في هذا المجال في الجامعات السعودية.
- رئيس قسم المالية، جامعة الملك فيصل بالأحساء (٢٠٠٧-٢٠٠٩م).
- عضو مجلس هيئة السوق المالية (١٤ مايو ٢٠٠٩م-حتى الآن).
- رئيس وعضو عدد من اللجان و فرق العمل ذات العلاقة بتنظيم وتطوير قطاع السوق المالية خلال عمله عضواً في مجلس الهيئة.
- شارك في تمثيل الهيئة في اجتماعات هيئات دولية وإقليمية مختصة بالأسواق المالية.
- عضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ممثلاً عن هيئة السوق المالية).

الدكتور/ عدنان بن عبد الفتاح صوفي
عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة، إدارة أعمال، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٤م).

الخبرة العملية:

- أستاذ إدارة الاعمال بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة. أُسند إليه العديد من المهام الأكاديمية والإدارية بالجامعة، آخرها عميد كلية الاقتصاد والإدارة (١٩٨٤-٢٠٠٦م).
- شركة سدكو القابضة، عمل وتدرج في عدة مناصب، آخرها الرئيس التنفيذي (١٩٩١-٢٠١٣م).
- أستاذ زائر بكلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد في بريطانيا (٢٠٠٥م).
- عضو مجلس إدارة شركة سدكو كابيتال (٢٠١٠- ٢٠١١م).
- عضو مجلس إدارة شركة الإسمنت العربية (٢٠١١-٢٠١٤م).
- عضو مجلس الأمناء، جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة (٢٠١٣-٢٠١٤م).
- عضو لجنة الاستثمار بالوقف العلمي لجامعة الملك عبدالعزيز (٢٠١٣-٢٠١٤م).
- عضو مجلس هيئة السوق المالية (١٨ مارس ٢٠١٤م - حتى الآن).

الدكتور/ نجم بن عبد الله الزيد
عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة، قانون، كلية القانون، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو في هيئة التحقيق والادعاء العام (١٩٩٥-١٩٩٧م).
- مستشار في مجموعة البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية (من يوليو إلى سبتمبر من عام ٢٠٠٠م).
- مستشار قانوني، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مدينة جدة (٢٠٠١-٢٠٠٤م).
- عمل في هيئة السوق المالية (٢٠٠٤-٢٠١٤م)، تدرج خلالها في عدة مناصب كان آخرها مديراً عاماً للإدارة العامة للشؤون القانونية.
- عضو الفريق الفني الممثل للمملكة العربية السعودية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٥م).
- عضو مجلس هيئة السوق المالية (مارس ٢٠١٤م-حتى الآن).
- شارك في عضوية ورئاسة العديد من اللجان وفرق العمل المشكلة لتطوير السوق المالية.
- شارك في تمثيل الهيئة في اجتماعات الهيئات الدولية المختصة بالأسواق المالية والقطاع المالي بشكل عام.

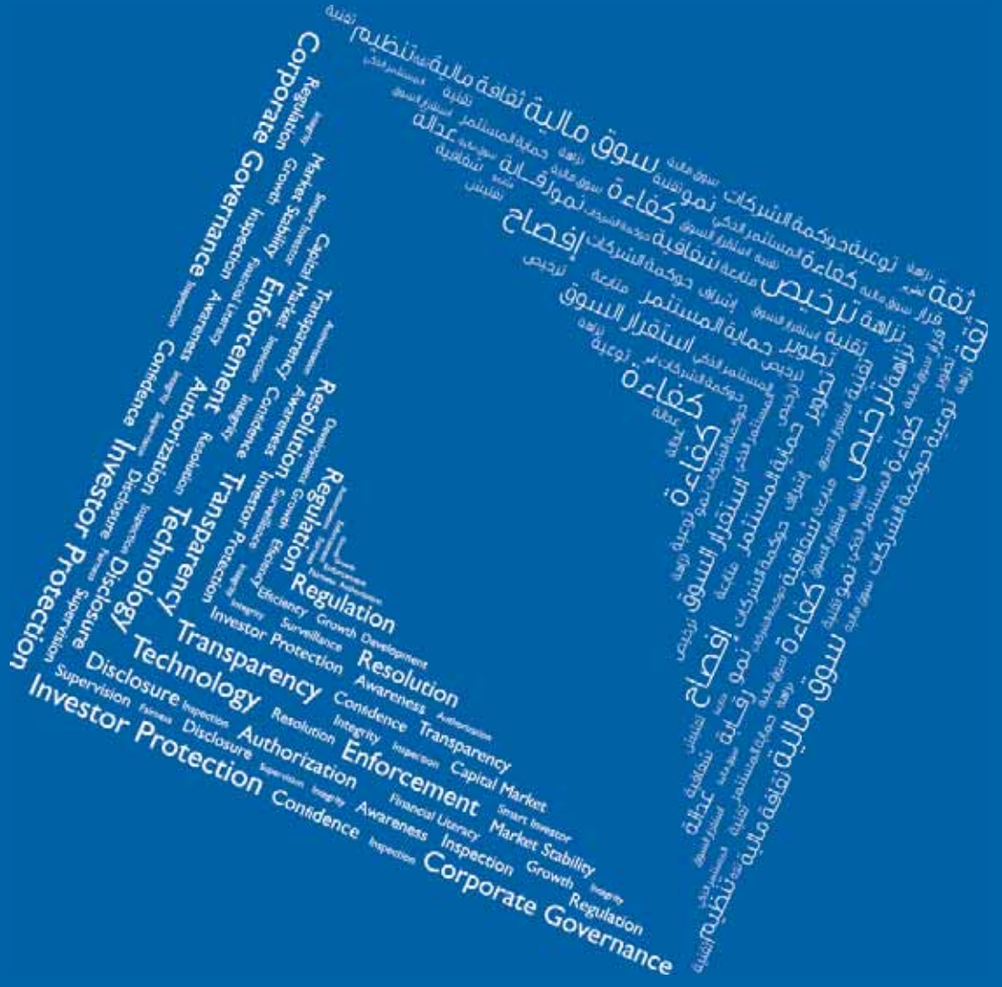
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Supervision
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة
ترخيص
إفصاح
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
رقابة
عدالة

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن "يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة". ورُوعي في منهجية إعداده تلبية جميع متطلبات قواعد إعداد التقارير السنوية المقررة على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى تنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء.

الرؤية والرسالة

رؤيتنا

نعمل على أن تكون السوق المالية السعودية سوقاً رائدةً تحوز ثقة المستثمرين.

رسالتنا

تنظيم السوق المالية وتطويرها لتكون بيئة حافزة للاستثمار، والعمل على تعزيز مستويات العدالة والكفاية والشفافية حمايةً للمتعاملين فيها.

قيمنا
النزاهة
أن تكون الهيئة مثالاً في النزاهة بما تحمله هذه القيمة من صدق وعدل وعدم تضارب مصالح مع الالتزام بالأنظمة والقواعد.
التعاون والتشاور
تعزيز قيم وممارسات التعاون والعمل بروح الفريق والاحترام المتبادل داخل الهيئة ومع المتعاملين في السوق المالية.
التميز
تفعيل طاقات موظفي الهيئة للمبادرة والإبداع والمسؤولية والجودة تحقيقاً للتميّز. والعمل على التواصل المهني مع جميع المتعاملين في السوق المالية.
المسؤولية المجتمعية
المساهمة في أنشطة التدريب والتعليم والتوعية في المجتمع والتحسين المستمر للخدمات المقدّمة للمتعاملين في السوق.
الإهتمام بالموظفين
توفير بيئة عمل مهنية تستقطب أفضل الكفاءات وتحافظ عليها.
الشفافية
العمل بانفتاح من خلال توفير المعلومات ذات العلاقة وتعزيز الإفصاح في السوق المالية.
تحمل المسؤولية
بذل أقصى الجهود والإمكانيات بأمانة ومسؤولية لتحقيق رسالة وأهداف الهيئة.

محتويات التقرير

كلمة الرئيس ١٦

مقدمة ١٩

- النشاة
- المهام الأساسية
- الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية
- الهيكل التنظيمي

الباب الأول: خطة الهيئة الإستراتيجية والوضع الراهن لبيئتها الداخلية ٢٣

الفصل الأول: خطة الهيئة الإستراتيجية ٢٥

١-١ إنجازات الخطة الإستراتيجية
١-٢ الأولويات الإستراتيجية لعام ٢٠١٦م
١-٣ أبرز التحديات التي تواجه الهيئة في تنفيذ خطتها الإستراتيجية

الفصل الثاني: البيئة الداخلية للهيئة ٢٩

٢-١ القوى العاملة ونسبة التوطين
٢-٢ التدريب والتطوير
٢-٣ برنامجا التوفير والادخار والتمويل السكني
٢-٤ تعزيز المسؤولية الاجتماعية
٢-٥ المباني المملوكة والمستأجرة

الباب الثاني: الإنجازات ٣٥

الفصل الأول: الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء ٣٧

الفصل الثاني: اللوائح التنفيذية وقرارات مجلس الهيئة ٤١

٢-١ اللوائح التنفيذية الجديدة والمعدلة
٢-٢ اللوائح التنفيذية قيد التطوير
٢-٣ اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

الفصل الثالث: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة ٤٥

٣-١ طرح الأوراق المالية وتنظيمها
٣-٢ الاكتتاب في الطرح العام للأسهم
٣-٣ تعديل رأس المال للشركات المدرجة

الفصل الرابع: صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة ٥١

٤-١ صناديق الاستثمار
٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة

الفصل الخامس: استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة ٥٧

الفصل السادس: الرقابة ٥٩

٦-١ الرقابة على التداولات
٦-٢ الرقابة على الوسائل الإلكترونية

الفصل السابع: إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية ٦٣

٧-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية
٧-٢ إعلانات الشركات المدرجة
٧-٣ الزيارات الإشرافية
٧-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف
٧-٥ الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها
٧-٦ تطوير مستوى الإفصاح

الفصل الثامن: حوكمة الشركات ٧١

٨-١ تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة
٨-٢ اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة
٨-٣ اللجان الرئيسية المنبثقة من مجالس الإدارة
٨-٤ تطوير مستوى الالتزام بحوكمة الشركات

الفصل التاسع: شكاوى المستثمرين ومخالفات نظام السوق المالية ٧٩

٩-١ شكاوى المستثمرين
٩-٢ معالجة شكاوى المستثمرين
٩-٣ مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية
٩-٤ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية

الفصل العاشر: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات ٨٩

١٠-١ القضايا المنظورة لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها
١٠-٢ اللوائح و المذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها
١٠-٣ متابعة تنفيذ القرارات
١٠-٤ تصنيف قرارات العقوبات المرفوعة من الهيئة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية
١٠-٥ تصنيف الغرامات المالية الصادرة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية
١٠-٦ طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة

الفصل الحادي عشر: تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية والتصنيف الائتماني ٩٩

١١-١ قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية
١١-٢ التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية
١١-٣ تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

الفصل الثاني عشر: الإشراف على الأشخاص المرخص لهم ١٠٥

١٢-١ التفتيش
١٢-٢ الكفاية المالية
١٢-٣ التسهيلات بهامش التغطية
١٢-٤ مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

الفصل االثالث عشر: الثقافة الاستثمارية ١١٥

١٣-١ البرامج الإعلامية
١٣-٢ برامج التواصل مع الجمهور
١٣-٣ برامج الثقافة الاستثمارية

الفصل الرابع عشر: المنظمات والعلاقات الدولية ١١٩

الباب الثالث: لجان الحوكمة والتطوير وإفصاح الهيئة ١٢٥

الفصل الأول: لجان الحوكمة ١٢٧

١-١ لجنة المراجعة
١-٢ اللجان المتخصصة
(١) اللجنة التنفيذية
(٢) لجنة تمويل الشركات والإصدار
(٣) لجنة الإشراف على مؤسسات السوق المالية
(٤) لجنة الإشراف على السوق
(٥) لجنة المتابعة والتنفيذ
١-٣ لجنة تطوير الموارد البشرية

الفصل الثاني: لجان التطوير ١٣٣

٢-١ اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)
٢-٢ اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية
٢-٣ لجنة التعاملات الإلكترونية

الفصل الثالث : إفصاح الهيئة ١٣٩

٣-١ الإفصاح عن البيانات والإحصاءات
٣-٢ الإفصاح المالي
(١) الأداء المالي للهيئة
(٢) تقرير مراجعي الحسابات
(٣) قائمة المركز المالي
(٤) قائمة الأداء المالي
(٥) قائمة التدفقات النقدية
(٦) قائمة التغيرات في صافي الموجودات
(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

الباب الرابع: ملحق البيانات والإحصاءات ١٦٣

كلمة الرئيس

يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ(٢٠١٥م)، الذي يتضمن بياناً لأهم مبادراتها وإنجازاتها التنظيمية والإشرافية والرقابية التي تمكنت من الوفاء بها خلال عامها المنصرم، وتطلعاتها لعام ٢٠١٦م.

لقد أولت هيئة السوق المالية اهتماماً كبيراً بخطتها الإستراتيجية التي اعتمدتها العام الماضي، وتشرفت بعرضها على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للوقوف على ملاحظاته ومرئياته. وقد أوصى المجلس -مشكوراً- بالموافقة عليها وأبدى في شأنها عدداً من الملحوظات والمرئيات، وصدر الأمر السامي الكريم بالموافقة على توصياته. وقد أُضيف خلال العام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ(٢٠١٥م) هدف إستراتيجي يُعنى بتعميق السوق المالية؛ وذلك بتوسيع قاعدة المشاركة فيه، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها، إضافةً إلى مجموعة من المبادرات الإستراتيجية الأخرى الهادفة إلى رفع معايير الشفافية والحوكمة، والعمل على زيادة برامج التواصل مع المستثمرين في السوق المالية.

لقد بدأت الهيئة تنفيذ ٥٤ مبادرة تضمنتها خطتها الإستراتيجية المعتمدة، وشملت ٣٤٢ نشاطاً، أُنجز منها -بفضل الله- ٣١١ نشاطاً تمثل ٩١٪ من إجمالي الأنشطة المخطط إنجازها خلال العام. وستواصل الهيئة خلال عام ٢٠١٦م تنفيذ خطتها الإستراتيجية لتشمل: تعميق السوق المالية بتوسيع قاعدة المشاركة فيه، وتعزيز الثقافة الاستثمارية والتواصل مع المستثمرين، وتحسين الكفاءة والفاعلية الداخلية للهيئة، وتعزيز الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر، ورفع مستوى التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإدارة عملية الانتقال إلى مبادئ الحوكمة الجديدة. وسيكون ذلك من خلال تنفيذ أنشطة جديدة تابعة لـ ٥١ مبادرة مستمرة من عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)، إضافة إلى ١٣ مبادرة جديدة سيبدأ تنفيذها خلال عام ٢٠١٦م بإذن الله.

ولا تدخر الهيئة وسعاً منذ تأسيسها إلى بلوغ أعلى درجات التميز المؤسسي وتحسين الكفاءةِ والفعاليةِ وتعزيز الحوكمةِ الداخلية. ومن بين المبادرات التي أولتها الهيئة عناية خاصة عام ٢٠١٥م وستواصلها في عام ٢٠١٦م تعزيز حوكمة مجلس الهيئة لتحسين أدائه لأعماله الأساسية التنظيمية والإشرافية، والرفع من كفاءته في اتخاذ القرارات، وتعزيز الاستفادة من خبرة أعضائه في مهام الهيئة الرئيسة مثل: التعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية، ووضع السياسات، وتحديد وتطوير الإستراتيجيات ومتابعة الأداء، والتوسع في المشاركة في الشؤون والمهام الدولية، والتواصل الفاعل مع الأطراف ذات العلاقة.

وفي سياق التطوير الداخلي لينسجم مع المتغيرات الداخلية والخارجية في البيئة التنظيمية والتطويرية والتشريعية، راجعت الهيئة هيكلها التنظيمي، وتبينت حاجته إلى التعديل ليتوافق مع تلك المتغيرات التي جدّ فيها؛ إقرار الخطة الإستراتيجية للهيئة، وصدور نظام الشركات الجديد، الذي يمنح الهيئة سلطات واسعة لتنظيم الشركات المدرجة وفصل المهام والاختصاصات بين

هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وانتقال بعض المهام من هيئة السوق المالية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وبناءً على ذلك، اعتمد مجلس الهيئة هيكلاً تنظيمياً جديداً للهيئة يبدأ العمل به من ١٤٣٧/٦/٢٣هـ الموافق ٢٠١٦/٤/١م. ونحن متفائلون بأن يساهم الهيكل التنظيمي الجديد في إنجاز الخطة الإستراتيجية للهيئة، وتحسين مستوى حوكمتها، إضافة إلى رفع أدائها، وتسهيل وتعزيز تواصلها مع الأطراف ذات العلاقة.

وفي مجال تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية، أقر مجلس الهيئة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية السعودية الذي سيؤدي بدوره إلى دعم استقرار السوق والحد من التذبذب فيها، ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين، ورفع أداء الشركات المدرجة ولا سيما في جانب الإفصاح عن المعلومات المالية، وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية لتكون سوقاً رائدة، ورفع مستوى البحوث والدراسات والتقييمات التي يجري إعدادها عن السوق عامةً والشركات خاصةً. وإدراكاً من الهيئة لأهمية مسؤولياتها المستمدة من نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، بدأت في مراجعة وتحديث اللوائح التنفيذية، وإعداد الوثائق التنظيمية لتتوافق مع نظام الشركات الجديد وإصدار ما يلزم لتنفيذ أحكامه التي تختص الهيئة بها. كذلك يجري التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في شأن اللائحة التنفيذية للنظام. ومن اللوائح التنفيذية التي تراجعها الهيئة حالياً وقطعت شوطاً في إنجازها: لائحة صناديق الاستثمار، وقواعد التسجيل والإدراج، ولائحة سلوكيات السوق، والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، إضافةً إلى تعليمات الحسابات الاستثمارية، التي يتوقع أن تصدر خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ(٢٠١٦م).

وواصلت الهيئة مساعيها لتعميق السوق المالية خلال عام ٢٠١٥م من خلال طرح ٤ شركات للاكتتاب العام بلغت القيمة الإجمالية لأسهمها المطروحة ٤,٢ مليار ريال، وناهزت أحجام مبالغ طرح الأوراق المالية مجتمعة بأنواعها المختلفة ٣٤,٢ مليار ريال. ورغم تراجع قيم أصول صناديق الاستثمار العامة بنسبة ٧٪، إلا أن عام ٢٠١٥م يعد موسماً استثنائياً لصناديق الاستثمار الخاصة؛ إذ ارتفعت قيم أصولها بنسبة ٥٠,٥٪ وبنحو ٢٦,٠ مليار ريال.

وتأكيداً على الاهتمام بحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، سرّعت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١٥م، فأنهت الهيئة الإجراءات اللازمة لـ ٦١٦ قضية بارتفاع نسبته ١٤٦,٤٪ عن العام السابق، ونُفذ ٣٤٦ قراراً من أصل ٣٨٥ قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

ولا تزال الهيئة ملتزمة بمسؤوليتها الإشرافية والرقابية والتطويرية لقطاع الأشخاص المرخص لهم، وتضمنت جهودها في عام ٢٠١٥م التفتيش على ١٠٥ رُخَص من رخص الأشخاص المرخص لهم من أصل ٤٩٥ رخصة. وواصل القطاع المحافظة على قوة موقفه المالي، فبلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال ٢,١٢ متجاوزاً بشكل كبير المعدل الموصى به وفق مقررات بازل. وبلغت رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم ١٦,١ مليار ريال، مرتفعة بنسبة ١,٠٪ عن العام السابق. وشهد عام ٢٠١٥م الترخيص لأول شركة تصنيف ائتماني.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لقيادتنا الرشيدة على دعمها للهيئة، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو والاستقرار. كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة وموظفوها، إضافةً إلى شركائنا في النجاح: اللجنة الاستشارية للهيئة، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والشركات المدرجة، والأشخاص المرخص لهم، وعموم المتداولين والمستثمرين في السوق المالية.

محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس هيئة السوق المالية

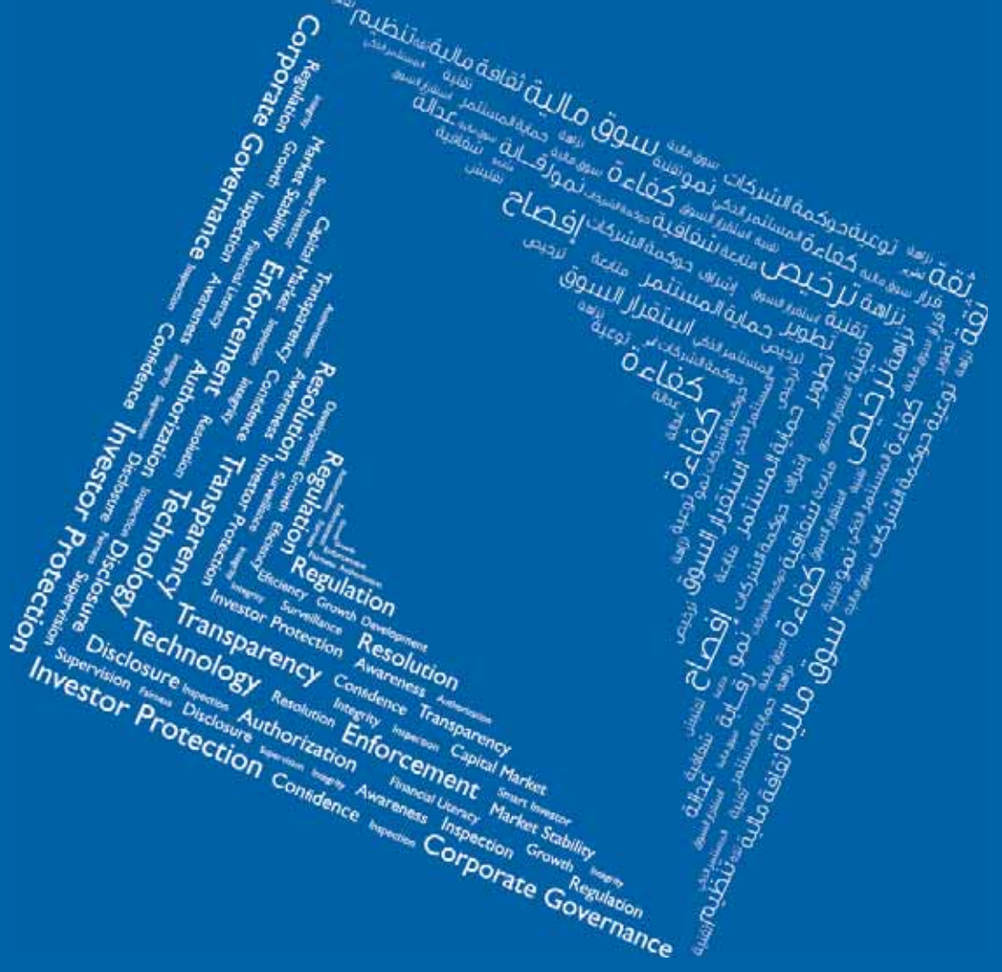
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Integrity
Supervision
Financial Literacy
Smart Investor
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
إفصاح
كفاءة
ثقة
سوق مالية
حوكمة الشركات
تقنية
شفافية
عدالة
رقابة
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
ترخيص
نزاهة
توعية

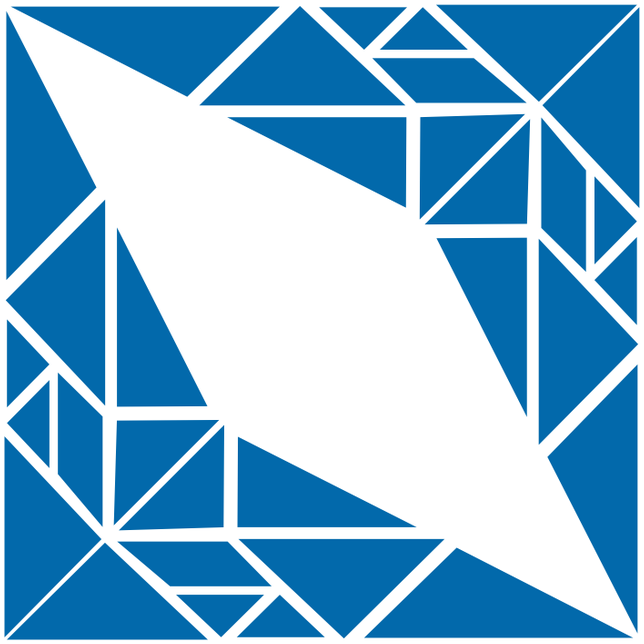

مقدمة

- النشأة
- المهام الأساسية
- الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية
- الهيكل التنظيمي

النشأة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

المهام الأساسية

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

١. تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

٢. تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.

٣. تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

٤. تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

٥. تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

٦. الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

٧. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.

٨. العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

تُشرف الهيئة على كل من:

(١) شركة السوق المالية السعودية (تداول).

(٢) الأشخاص المرخص لهم.

(٣) الشركات المدرجة في السوق المالية.

(٤) المتداولون في السوق المالية.

(٥) المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

(٦) شركات ووكالات التصنيف الائتماني.

الهيكل التنظيمي

استدعى إقرار الخطة الإستراتيجية لهيئة السوق المالية للفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩م إجراء مراجعة وتعديل للهيكل التنظيمي لدعم تنفيذها، وصدر بناءً على ذلك قرار مجلس الهيئة رقم (١-١٠٣-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٠م القاضي باعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة. واستند تعديل الهيكل التنظيمي إلى عددٍ من الأسس والمنطلقات الأخرى التي منها:

- صدور نظام الشركات الجديد، الذي ترتب عليه اضطلاع الهيئة بعدد من المهام والاختصاصات الجديدة.
- رغبة الهيئة في تبني المزيد من ممارسات الحوكمة الرشيدة وتطبيقها في أعمالها.
- إقرار لائحة منشآت الأغراض الخاصة في القريب العاجل وتفعيل المهام الواردة بالفقرة الفرعية (٨) من الفقرة (أ) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية المختصة بتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية وتسجيلها وغيره.
- مشروع فصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
- انتقال بعض المهام من هيئة السوق المالية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام (بحكم الاختصاص) بناءً على التوجيه السامي بهذا الخصوص.

ويساعد الهيكل الجديد على تحقيق عدد من التغييرات المهمة في أعمال الهيئة، ومنها:

- توثيق النموذج الأمثل لدور أعضاء المجلس وتواصلهم مع الإدارة التنفيذية للهيئة.
- تمكين أكثر للمديرين من خلال توسيع حجم الصلاحيات الممنوحة لهم.
- ترشيد وتحسين أنشطة اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة.
- المشاركة والتواصل المنظم داخل الهيئة ومع جميع الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية.
- تحسين عمليات الأمانة العامة لمجلس الهيئة وتفعيل الأدوات التقنية المساندة.

وخلال المرحلة الانتقالية للهيكل التنظيمي الجديد ستعمل الهيئة على تحقيق الآتي:

- تطوير المهام والمسؤوليات التنظيمية لإدارات الهيئة.
- تعزيز فاعلية مجلس الهيئة.
- تعزيز إدارة المخاطر.
- تطبيق إطار عمل موحد للسياسات والإجراءات الداخلية.
- تطبيق نظام إدارة الاداء بالهيئة.
- تعزيز قيم الهيئة ضمن ثقافة المنظمة.

الهيكل التنظيمي

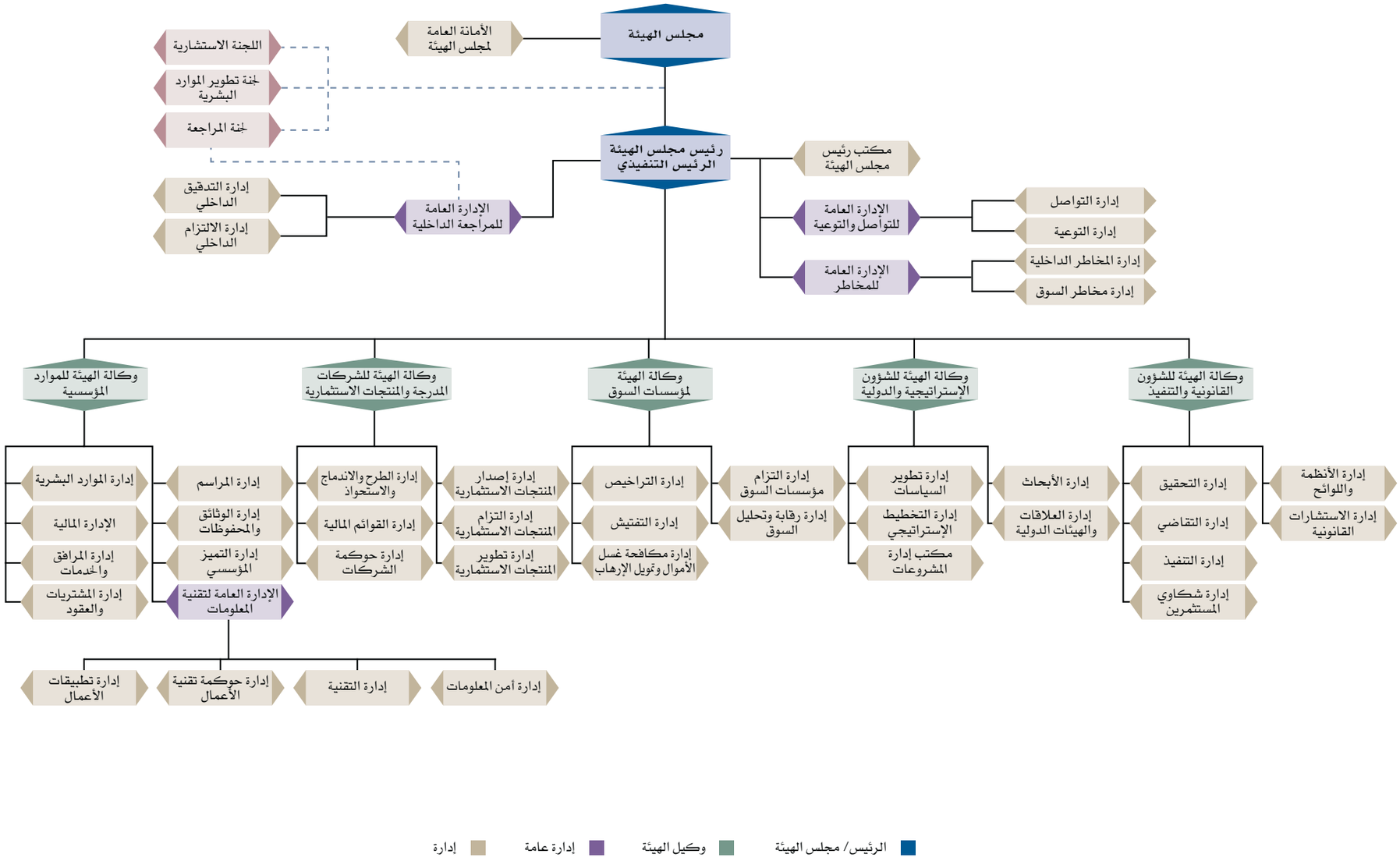

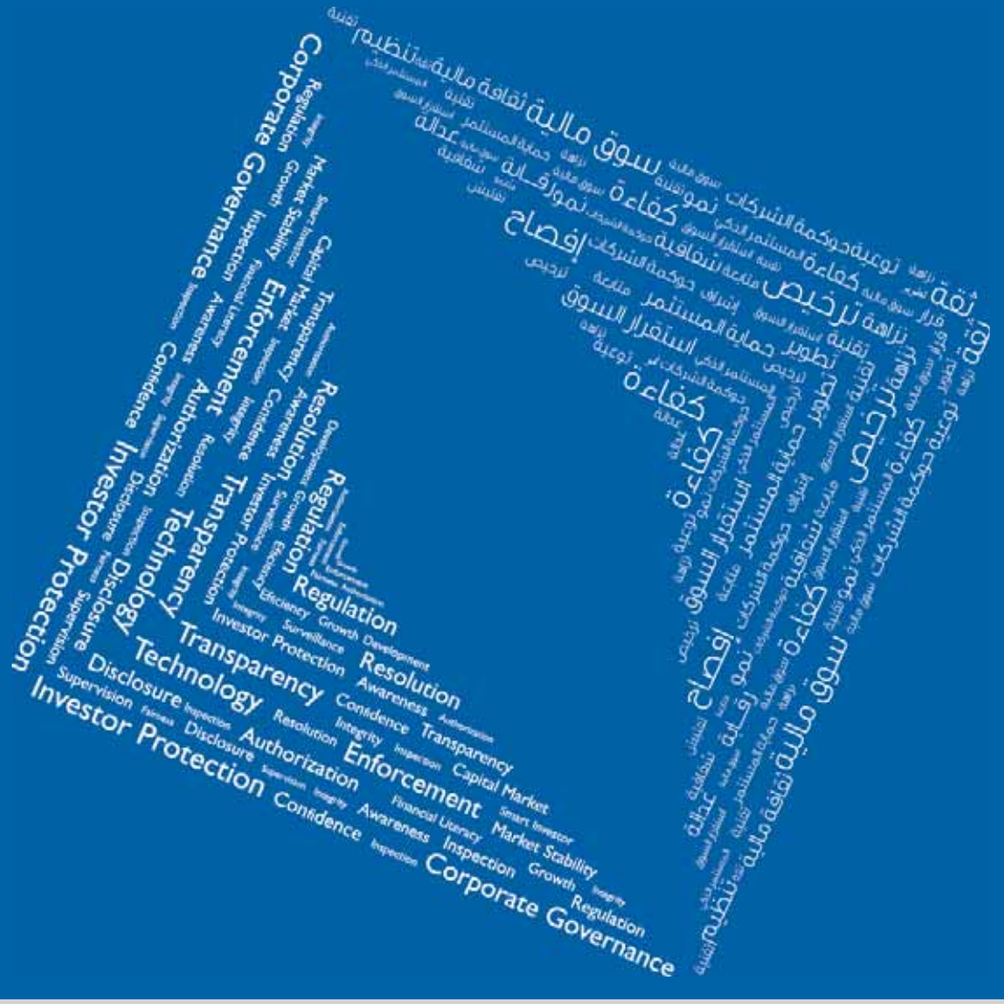
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Integrity
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Supervision
Fairness
Efficiency
Surveillance
Development
إفصاح
كفاءة
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
تنظيم
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة المستثمر الفكري
نمو
رقابة
عدالة
نزاهة
ترخيص

الباب الأول

خطة الهيئة الإستراتيجية والوضع الراهن لبيئتها الداخلية

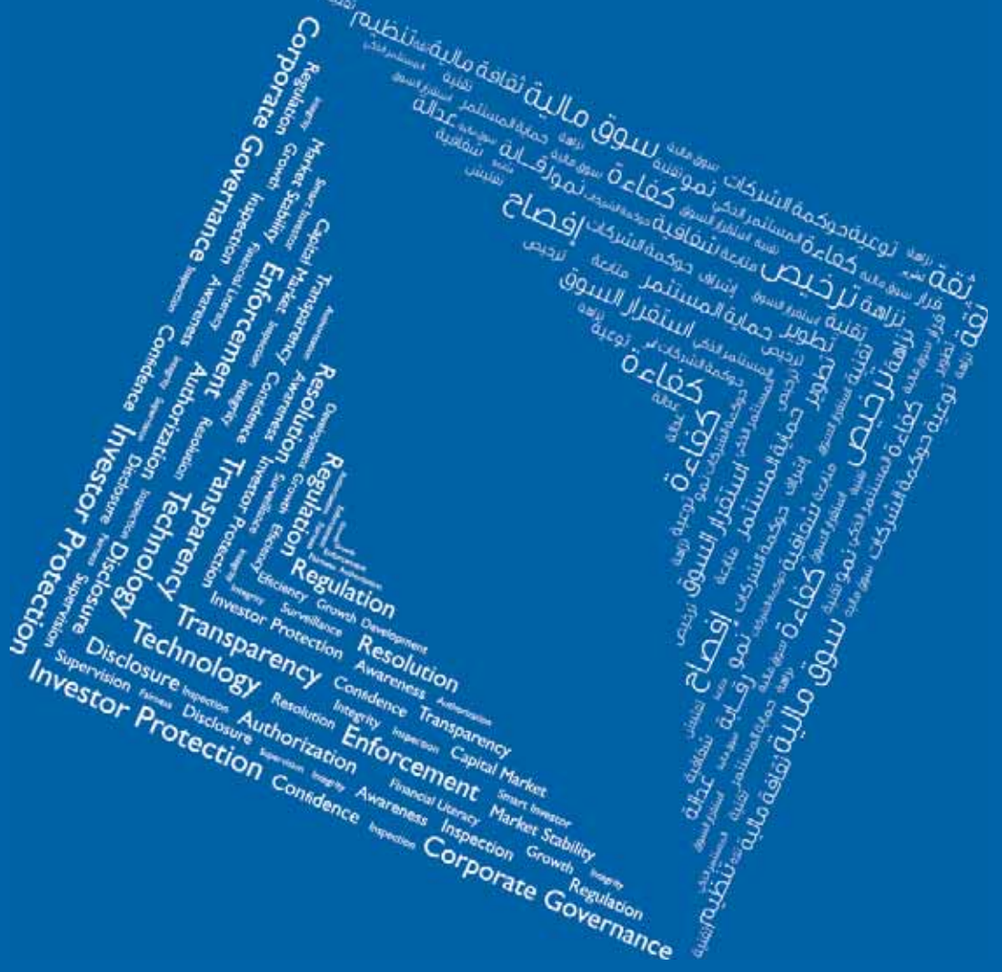
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Regulation
Resolution
Confidence
Supervision
Inspection
Integrity
Awareness
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Growth
Development
Efficiency
Surveillance
Fairness
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Authorization
Confidence
Supervision
Inspection
Integrity
Awareness
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Growth
Development
Efficiency
Surveillance
Fairness
ثقة
سوق مالية
ثقافة مالية
توعية
حوكمة الشركات
كفاءة
إفصاح
ترخيص
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
رقابة
عدالة
تنظيم
تقنية

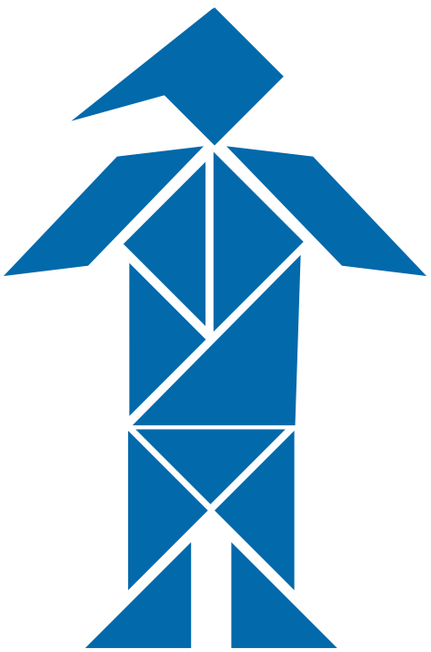

الفصل الأول

خطة الهيئة الإستراتيجية

١-١ إنجازات الخطة الإستراتيجية

١-٢ الأولويات الإستراتيجية لعام ٢٠١٦م

١-٣ أبرز التحديات التي تواجه الهيئة في تنفيذ خطتها الإستراتيجية

أعدت الهيئة عام ٢٠١٤م خطة إستراتيجية شاملة للأعوام ٢٠١٥م -٢٠١٩م، وأخذت في الاعتبار انسجامها مع خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية وتحليها بالمرونة اللازمة للتكيف مع المتغيرات المستقبلية. وتتكون الخطة الإستراتيجية من أربعة محاور رئيسية، اشتملت على ١٣ هدفاً تُحقَّق من خلال ٦٣ مبادرة، وهدفت الخطة الإستراتيجية إلى تحقيق رؤية الهيئة بأن تكون السوق المالية السعودية سوقاً رائدة تحوز ثقة المستثمرين وتتسم بالعدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

خضعت الخطة الإستراتيجية للهيئة خلال عام ٢٠١٥م لمراجعة شاملة بناءً على ملحوظات ومرئيات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي وافق على التوجّهات والرؤى والأهداف الرئيسة لها، وأُضيف هدف إستراتيجي لتعميق السوق المالية يُحقَّق من خلال مجموعة من المبادرات، كذلك أُضيف عدد من المبادرات الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز مستوى الشفافية والحوكمة في السوق المالية، وتكثيف برامج التواصل مع المستثمرين، ليصبح إجمالي أهداف الخطة الإستراتيجية ١٤ هدفاً تُحقَّق من خلال ٦٩ مبادرة (الشكل رقم (١)). أيضاً وجه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقيام هيئة السوق المالية بإعداد برنامج لتحقيق التوجهات والرؤى والأهداف التي وافق عليها مشتملاً على المبادرات ومؤشرات قياس الأداء الملائمة، وصدرت موافقة المقام الكريم على إستراتيجية الهيئة والتوجهات والرؤى المرتبطة بها.

الشكل رقم (١): محاور خطة الهيئة الإستراتيجية وأهدافها

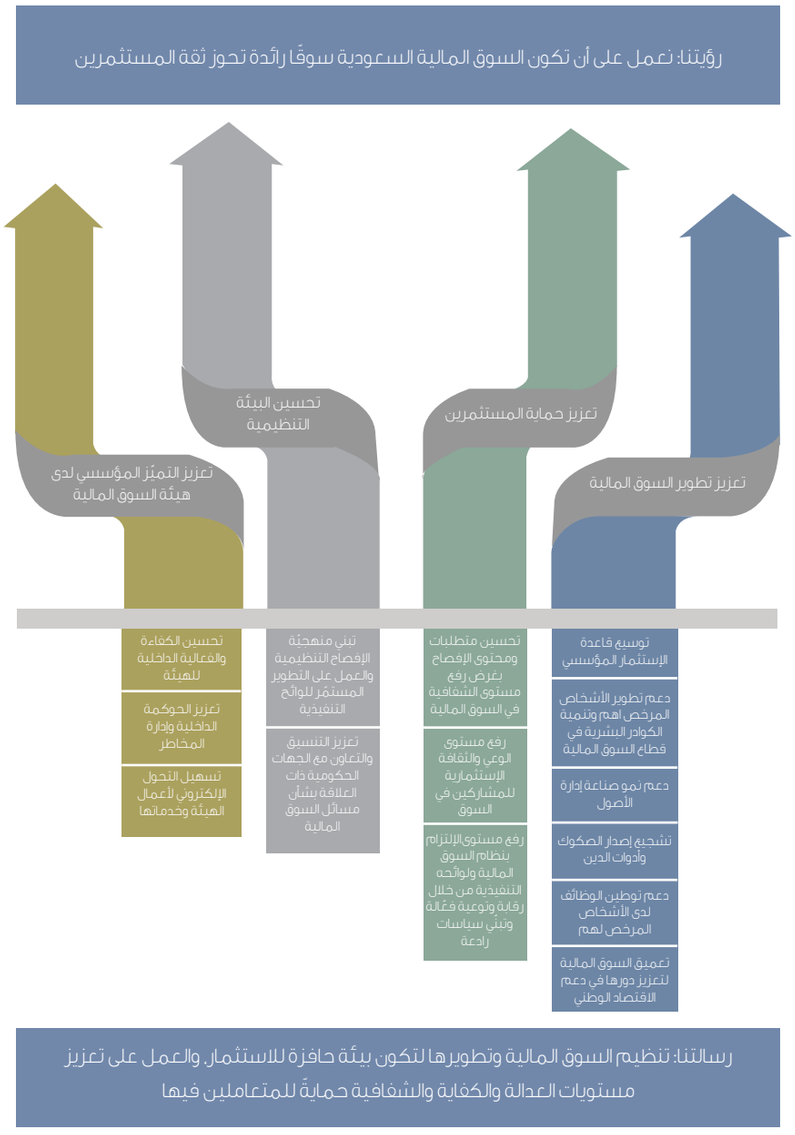

١-١ إنجازات الخطة الإستراتيجية

انطلاقاً من حرص الهيئة على تنفيذ خطتها الإستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد لها والوصول إلى المخرجات المرجوة منها، أقر مجلس الهيئة خطة عمل تنفيذية مفصلة سنوية، توضح المبادرات والأنشطة التي سيُعمل عليها خلال السنة ومواعيد الانتهاء المتوقعة لها. وتُجمع خلالها بيانات الإنجاز والتحديات من إدارات الهيئة المختلفة، وتُرفع النتائج لمجلس الهيئة.

وبدأت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م في تنفيذ ٥٤ مبادرة بحسب جداول التنفيذ المقررة في خطتها الإستراتيجية والتي تشمل ٣٤٢ نشاطاً، أُنجز منها ٣١١ نشاطاً بنسبة ٩٠,٩٪ من إجمالي الأنشطة المخطط إنجازها خلال العام. ونظراً إلى بعض العوامل الخارجة عن سيطرة هيئة السوق المالية، لم تنته الهيئة من تنفيذ ٢٨ نشاطاً، بالإضافة إلى توقف العمل في ٣ أنشطة (الرسم البياني رقم (١)).

الرسم البياني رقم (١): معدلات إنجاز الخطة الإستراتيجية في عام ٢٠١٥م

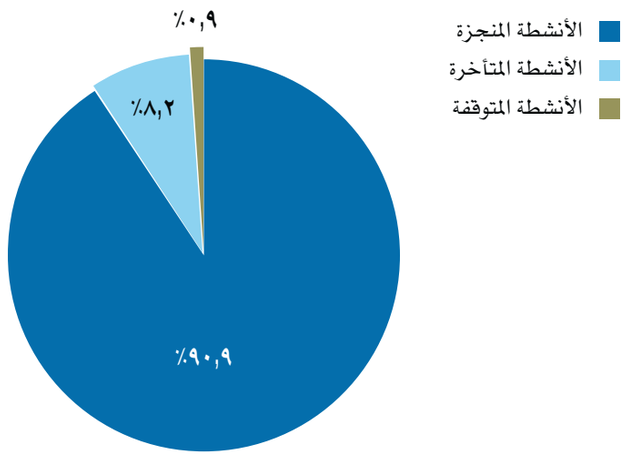

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة أكملت إنجاز ٣ مبادرات بشكل كامل خلال عام ٢٠١٥م، وهي:

المبادرة رقم (١,١,٢): اعتماد القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة التابعة لمحور: تعزيز تطوير السوق المالية، والهدف الإستراتيجي: توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي.

أكملت الهيئة تنفيذ جميع مراحل هذه المبادرة، وصدر قرار مجلس الهيئة رقم (١-٤٢-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٥هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٤م، المتضمن اعتماد ونشر القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم.

المبادرة رقم (٢,١,٢): تحسين إفصاح الأشخاص المرخص لهم التابعة لمحور: تعزيز حماية المستثمرين، والهدف الإستراتيجي: رفع مستوى الحوكمة وتحسين متطلبات الإفصاح في السوق المالية.

أكملت الهيئة تنفيذ جميع مراحل هذه المبادرة، وصدر قرار مجلس الهيئة رقم (٤-٨٦-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٥/١٠/٢٨م، بإلزام الأشخاص المرخص لهم بإنشاء مواقع إلكترونية ينشرون عليها المعلومات الواردة في القرار التي من شأنها تحسين إفصاح الأشخاص المرخص لهم.

المبادرة رقم (٢,٣,١): تطوير سياسات ومعايير إحالة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التابعة لمحور: تعزيز حماية المستثمرين، والهدف الإستراتيجي: رفع مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، من خلال رقابة وتوعية فعالة، وتبني سياسات رادعة.

أكملت الهيئة تنفيذ جميع مراحل هذه المبادرة، وصدر قرار مجلس الهيئة رقم (٢-٩١-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٧هـ الموافق ٢٠١٥/١١/٩م، بالموافقة على اعتماد سياسات وإجراءات ضبط مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

١-٢ الأولويات الإستراتيجية لعام ٢٠١٦م

ستواصل الهيئة خلال عام ٢٠١٦م تنفيذ خطتها الإستراتيجية واتخاذ التدابير الكافية واللازمة لتذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ مبادراتها؛ إذ ستعمل على تنفيذ ٥١ مبادرة مستمرة من عام ٢٠١٥م، إضافة إلى ١٣ مبادرة جديدة سيُبدأ بتنفيذها خلال عام ٢٠١٦م وهي:

م	المبادرة
١	تشجيع تأسيس برامج ادخار للمواطنين.
٢	تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الأشخاص المرخص لهم.
٣	تشجيع تنظيم جائزة للأشخاص المرخص لهم لأفضل بيئة عمل برعاية جهات متميزة.
٤	تحسين وتسهيل إجراءات طرح الصكوك وأدوات الدين وتعميق السوق الثانوية.
٥	تطوير البنية التحتية التنظيمية لدعم التوريق.
٦	بحث سبل تحفيز الشركات على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية.
٧	تعزيز الوعي لدى الشركات بأهمية الإدراج في السوق حفاظاً على استمراريتها.
٨	تحسين إفصاح شركة السوق المالية السعودية (تداول).
٩	تعزيز توافق اللوائح التنفيذية والسياسات وإجراءات العمل مع منهجية الإفصاح.
١٠	تطوير المهام والمسؤوليات التنظيمية لدى هيئة السوق المالية.
١١	تعزيز إدارة المخاطر لدى هيئة السوق المالية.
١٢	بناء وتفعيل مهام إدارة المعلومات والبيانات.
١٣	الربط الإلكتروني والتكامل مع شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وبالإضافة إلى الأهداف والمبادرات الإستراتيجية المجدولة لهذا العام، فإن أولويات وأهداف مجلس الهيئة لعام ٢٠١٦م تتركز في الآتي:

- تعميق السوق المالية.
- زيادة مستوى التواصل مع المستثمرين.
- تعزيز الحوكمة الداخلية للهيئة وإدارة المخاطر.
- رفع مستوى التنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- إدارة عملية الانتقال إلى مبادئ الحوكمة والهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.

١-٣ أبرز التحديات التي واجهت الهيئة في تنفيذ خطتها الإستراتيجية

يتأثر تحقق الأهداف الإستراتيجية بعوامل عديدة منها ما هو خارج سيطرة الهيئة، على سبيل المثال لا الحصر: المتغيرات الاقتصادية، ومستوى ثقة وتفضيلات المستثمرين، وتغير تفضيلات المُصدرين، إضافة إلى اعتماد نجاح بعض الأهداف على تعاون وتجاوب جهات أخرى.

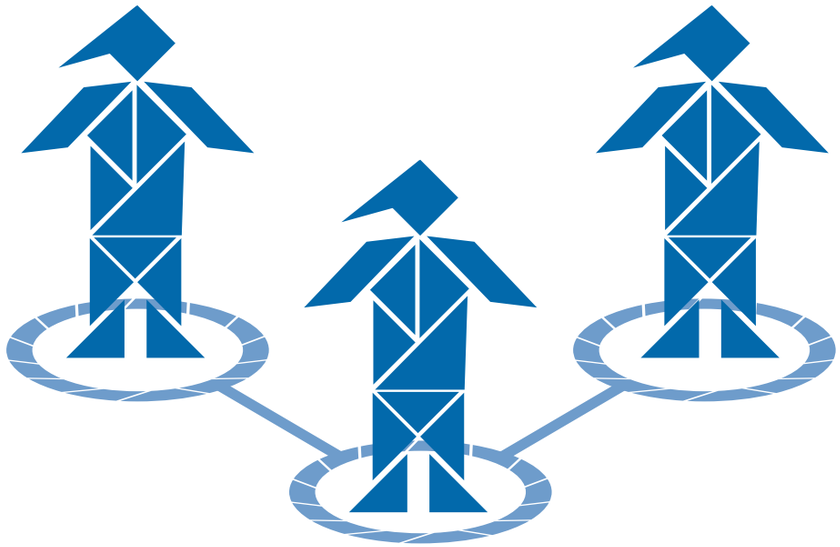

الفصل الثاني

البيئة الداخلية للهيئة

٢-١ القوى العاملة ونسبة التوطين

٢-٢ التدريب والتطوير

٢-٣ برنامجا التوفير والادخار والتمويل السكني

٢-٤ تعزيز المسؤولية الاجتماعية

٢-٥ المباني المملوكة والمستأجرة

وصول نسبة التوطين في الهيئة إلى ٩٩,٢٪

٢-١ القوى العاملة ونسبة التوطين

استقطبت الهيئة الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها للقيام بمهامها، وسعت إلى المحافظة على بيئة عمل تتميز بالإنتاجية العالية. وبلغ عدد موظفي الهيئة ٦٣٨ موظفاً وموظفةً بنهاية عام ٢٠١٥م، بزيادة نسبتها ٢,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤م. وارتفعت نسبة التوطين إلى ٩٩,٢٪، وشكلت الموظفات السعوديات نسبة ١٣,٨٪ من إجمالي القوى العاملة ليرتفع بذلك عددهن بنسبة ٣٥,٤٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٤م (الجدول رقم (١)).

الجدول رقم (١): توزيع القوى العاملة

العام	الجنسية				الإجمالي
	سعودي		غير سعودي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عام ٢٠١٤م	٥٤٨	٦٥	٧	-	٦٢٠
عام ٢٠١٥م	٥٤٥	٨٨	٥	-	٦٣٨

وتجدر الإشارة إلى وجود نسبة تسرب لبعض الموظفين في الهيئة نظراً إلى التأهيل العالي والتدريب المتواصل، مما يجعل الطلب عليهم مرتفعاً في سوق العمل (الجدول رقم (٢)).

الجدول رقم (٢): الموظفون الجدد والمستقيلون

العام	المنضمّون	المستقيلون
عام ٢٠١٤م	٨	٢٦
عام ٢٠١٥م	٥٤	٣٦

ويتميز موظفو الهيئة بالمؤهلات العلمية العالية؛ فقد بلغت نسبة الحاصلين على درجة "البكالوريوس، والدبلوم العالي/ الماجستير" ٧٦,٨٪ (الجدول رقم (٣)).

الجدول رقم (٣): المؤهلات العلمية لمنسوبي الهيئة لعام ٢٠١٥م

المؤهل العلمي	العدد	النسبة من الإجمالي
الثانوية العامة فما دون	٧٧	١٢,١٪
دبلوم	٦٦	١٠,٣٪
بكالوريوس	٢٦٦	٤١,٧٪
دبلوم عالي /ماجستير	٢٢٤	٣٥,١٪
دكتوراة	٥	٠,٨٪
الإجمالي	**٦٣٨**	**١٠٠٪**

٢-٢ التدريب والتطوير

واصلت الهيئة تأهيل وصقل مهارات منسوبيها في جميع المجالات المتعلقة بعملها، وأتاحت لهم فرص التدريب بتوفير عدد من البرامج التدريبية وفُرص إكمال الدراسة داخل المملكة وخارجها؛ فقد أُقيم في الهيئة خلال عام ٢٠١٥م ٢٢ برنامجًا تدريبيًا وصل عدد الملتحقين بها إلى ٣٧٨ مشاركاً، فيما بلغ عدد برامج التدريب الخارجية ٤٢٨ برنامجاً وصل عدد الملتحقين بها ٦٩٦ بنهاية عام ٢٠١٥م، وبلغ إجمالي خريجي برنامج الابتعاث ممن نالوا شهادتي البكالوريوس والماجستير وأكملوا الدراسة خارج المملكة منذ بدء البرنامج ٨٨ موظفاً وموظفةً (الجدول رقم (٤)).

الجدول رقم (٤): مشاركات الموظفين/الموظفات ببرامج الهيئة

البرنامج	العدد	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
برامج التدريب الداخلية	٣٠٤	٣٧٨
برامج التدريب الخارجية	٤١١	٦٩٦
برنامج التدوير الوظيفي	٦	١٠
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	٩	٨
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	٦	٦
برامج التدريب على رأس العمل في منظمات وهيئات دولية مماثلة	٨	٩
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة[١]	٤١	٤٤
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة داخل المملكة[٢]	٥	٤

ولتعزيز وجود كفاءات قيادية مميزة في الهيئة، أطلقت الهيئة النسخة الثالثة من "برنامج الواعدين للوظائف القيادية" الذي يُعد أحد الروافد الأساسية لعملية التعاقب الوظيفي وواحداً من مكونات منظومة تخطيط القوى العاملة في الهيئة. وقد انتهت الهيئة من تصميم البرنامج بحلته الجديدة واعتماده وتنفيذ المرحلة الأولى منه خلال عام ٢٠١٥م، ويجري العمل حالياً على إعداد وتصميم الخطط الفردية لتدريب الواعدين بمختلف التدخلات التطويرية.

٣-٢ برنامجا التوفير والادخار والتمويل السكني

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

- **برنامج التوفير والادخار**

حرصاً على تشجيع ثقافة التوفير والادخار، نفذت الهيئة برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار تحت اسم "برنامج التوفير والادخار"، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق الأهداف المشار إليها أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج بنهاية عام ٢٠١٥م بلغ ٣٧٨ موظفاً وموظفةً بنسبة ٥٩,٢٪ من إجمالي موظفي الهيئة.

١) بلغ عدد موظفي الهيئة المبتعثين لإكمال دراستهم خارج المملكة منذ بداية برنامج الابتعاث وحتى نهاية عام ٢٠١٥م (١٣٥) موظف/موظفة.
٢) بلغ عدد موظفي الهيئة المبتعثين لإكمال دراستهم داخل المملكة منذ بداية برنامج الابتعاث وحتى نهاية عام ٢٠١٥م (٧) موظف/موظفة.

■ **برنامج التمويل السكني**

لتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، وتعزيز روح الانتماء، وتماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، رعت الهيئة برنامج "التمويل السكني للموظفين" بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل بأقساط ميسرة، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ١٠٨ موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام ٢٠١٥م.

٢-٤ تعزيز المسؤولية الاجتماعية

استمرارًا لجهود الهيئة في تأهيل الكوادر الوطنية للعمل في السوق المالية، أطلقت الهيئة عام ٢٠١٥م النسخة الثانية من "برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين"، وتقوم الهيئة من خلال البرنامج باختيار الخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات وتدريبهم على رأس العمل في الهيئة، وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج ٢٧ متدرباً: ٦ خريجات و٢١ خريجاً من حملة البكالوريوس والماجستير، موزعين على سبعة مسارات تخصّصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

كذلك نفذت الهيئة "برنامج هيئة السوق المالية لتهيئة حملة الدبلوم"، الذي يهدف إلى تأهيل المميزين من حملة الدبلوم لممارسة مختلف أعمال الدعم الإداري بشكل محترف، وذلك من خلال تدريبهم على رأس العمل. وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج ٢٢ خريجاً من مختلف التخصصات (سكرتارية تنفيذية، محاسبة تجارية، إدارة مكتبية، حاسب آلي).

وكان للهيئة كذلك مساهمات فعّالة في مجال التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة؛ فقد التحق ٧٨ طالباً وطالبةً ببرنامج التدريب التعاوني خلال عام ٢٠١٥م: ٢٨ ملتحقاً ببرنامج الدبلوم (ما بعد الثانوية العامة)، و٥٠ طالباً وطالبةً في مرحلة البكالوريوس. وواصلت الهيئة أيضاً المساهمة في فعاليات يوم المهنة والتوظيف وتطوير التعليم التي تنفذها الجامعات السعودية مثل جامعة اليمامة، وجامعة الأمير سلطان، وجامعة الملك سعود، بالإضافة إلى مشاركتها ضمن الملتقى الوطني لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢-٥ المباني المملوكة والمستأجرة

يعرض الجدول رقم (٥) المباني المملوكة للهيئة والمستأجرة لعام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٥): المباني المملوكة والمستأجرة

المباني	عام ٢٠١٥م
مملوكة	مقر هيئة السوق المالية الرئيسي - الرياض
مستأجرة	(٤) أدوار في برج الفيصلية - الرياض
	دوران في برج التعاونية - الرياض

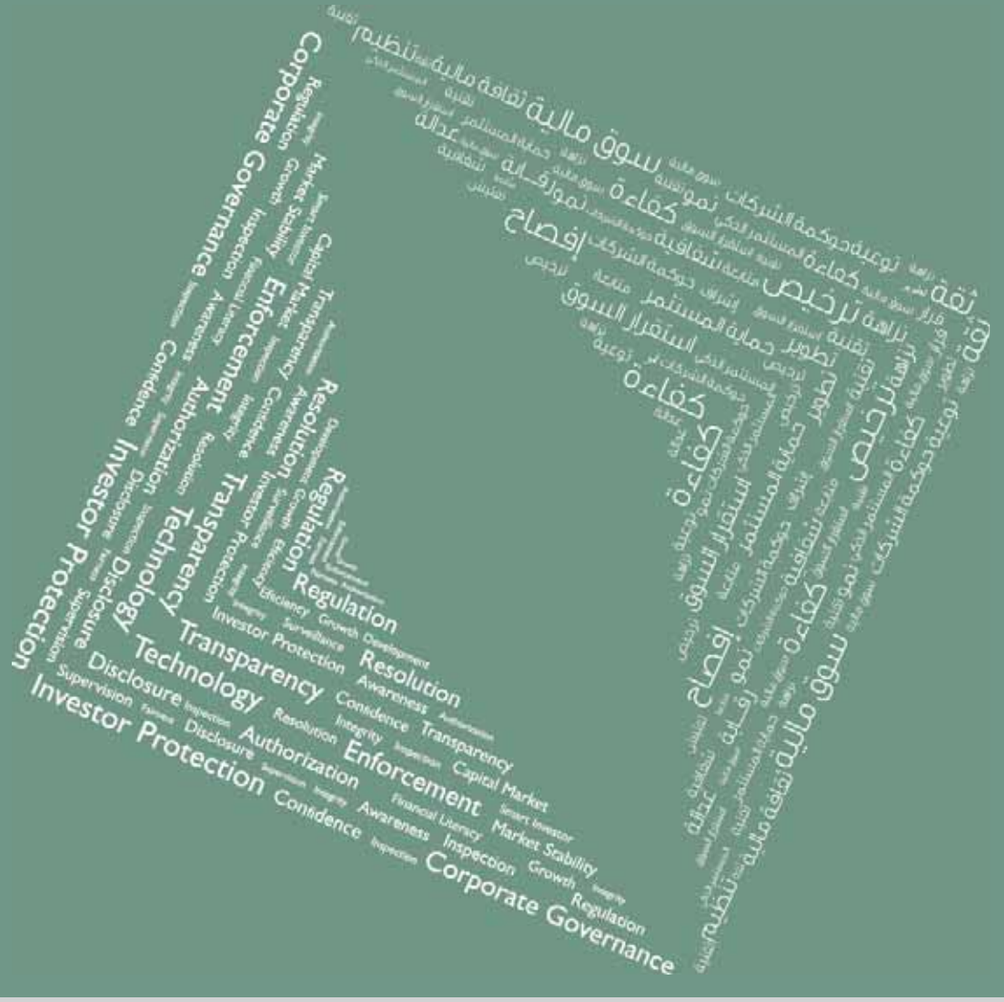
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Disclosure
Authorization
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Integrity
Supervision
Financial Literacy
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Disclosure
Authorization
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Integrity
Supervision
Financial Literacy
سوق مالية ثقافة مالية تنظيم
ثقة توعية حوكمة الشركات نمو
كفاءة حماية المستثمر
عدالة
إفصاح
استقرار السوق
تطوير
نزاهة ترخيص
سوق مالية ثقافة مالية تنظيم
ثقة توعية حوكمة الشركات نمو
كفاءة حماية المستثمر
عدالة
إفصاح
استقرار السوق
تطوير
نزاهة ترخيص

الباب الثاني

الإنجازات

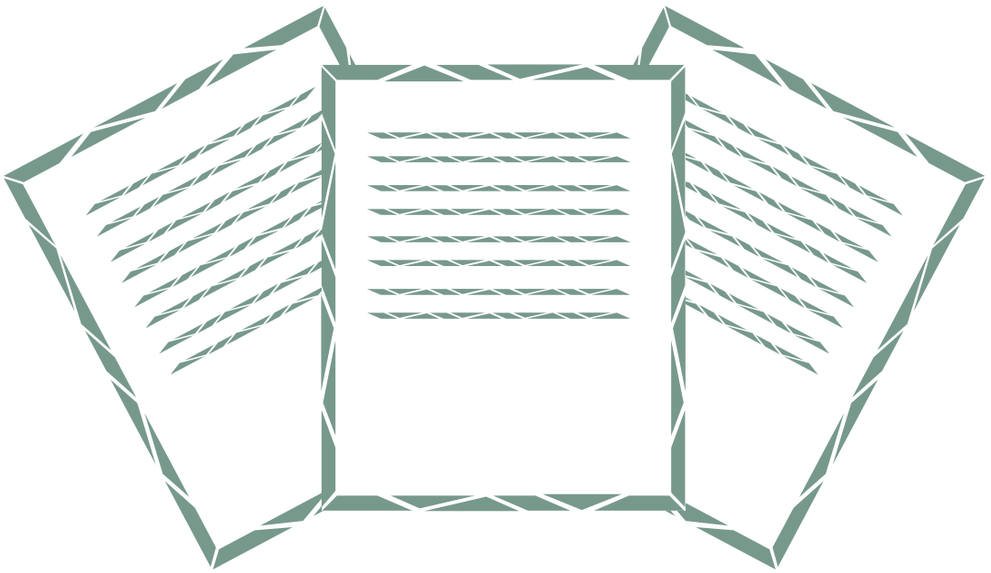

الفصل الأول

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

عملت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م على مجموعة من الأوامر السامية وعدد من قرارات مجلس الوزراء، واتخذت العديد من الإجراءات حيالها، ويمكن إيجازها في الآتي:

- الأمر السامي الكريم رقم (٢٢٩٨٠) وتاريخ ١٤٣٦/٠٥/٢٦هـ القاضي بأن يقوم كل وزير بإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة لتقليص إجراءات سير العمل في مكتبه وفق النموذج الاسترشادي، وأن يقوم كل مدير مكتب وزير بتقديم تقرير عما اتخذه من ترتيبات في هذا الشأن إلى اللجنة الدائمة.

اتخذت الهيئة خطوات عملية لتبني ممارسات الحوكمة التي من شأنها تحقيق الالتزام بالأمر الكريم ومنها:

- تقليص عدد الوحدات التنظيمية المرتبطة مباشرةً برئيس مجلس الهيئة بهدف تمكينه من تقليص إجراءات سير العمل، واعتمادها في الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.
- مراجعة وتفويض الصلاحيات بما يتوافق مع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- تشكيل فريق لإدارة مشروع التحوّل إلى الهيكل التنظيمي الجديد خلال عام ٢٠١٦م، ليتولى المهام المحددة له ضمن الخطة التنفيذية لتطبيق الهيكل التنظيمي الجديد بالإضافة إلى المهام التالية:

١. إدارة برنامج التحول والتنسيق الشامل لكافة الأنشطة المتعلقة بالبرنامج.

٢. الاشراف على كافة الجزئيات المتعلقة بخطة التنفيذ بما في ذلك التنسيق بين الاطراف ذات العلاقة وإدارة التقاطعات بين الاعمال والمهام.

٣. الاشراف على تنفيذ خطة تعزيز فاعلية المجلس.

٤. الاشراف على تنفيذ المبادرات ومتابعة مراحل الانجاز في ضوء الخطة التنفيذية وضمان اتساق الجهود والاعمال والانشطة وضمان التنسيق المباشر بين الادارات.

٥. إعداد تقارير دورية حول سير العمل بالمشروع ورفعها إلى اللجنة التوجيهية ومجلس الهيئة.

٦. مراجعة المخرجات والتأكد من اتساقها مع ما هو متفق عليه واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك.

٧. اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمهام الموكلة إلى الفريق، ورفع المواضيع والمسائل العالقة إلى رئيس اللجنة التوجيهية لمناقشتها والتقرير بشأنها".

- تحديث جدول الصلاحيات المالية والإدارية.

- المرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/٠٥هـ الصادر بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٨) وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/٠٣هـ القاضي بالموافقة على تعديلات نظام العمل.

قامت الهيئة بالآتي:

- مراجعة جميع سياسات الهيئة المتعلقة بالموارد البشرية والإجراءات الداخلية ذات العلاقة وتعديلها بما يتوافق مع تعديلات نظام العمل.
- مراجعة النظام الآلي للموارد البشرية في الهيئة بهدف إجراء التعديلات اللازمة والعمل بموجبها ابتداءً من تاريخ نفاذها.
- العمل على تعديل لائحة تنظيم العمل الخاصة بالهيئة، وفور الانتهاء من تعديلها، ستقدَّم لوزارة العمل لاعتمادها.

- الأمر السامي الكريم رقم (٥٦٦٦٣) وتاريخ ١٤٣٦/١١/١٢هـ بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة، والتوجيه بالآتي:

- التأكيد على جميع الجهات الحكومية بمنع التعاقد مع شركات لمجرد توظيف وتزويد الجهاز الحكومي بالأفراد مع استمرارية تبعية هؤلاء الموظفين للشركة ودفع رواتبهم من قبلها.
- التأكيد على المؤسسات العامة والصناديق والهيئات في شأن صرف الرواتب والمكافآت والمزايا لمحافظي المؤسسات العامة ورؤساء الهيئات والصناديق.
- التأكيد على الجهات الحكومية بالالتزام بالنسب النظامية لزيادة أو تخفيض قيمة العقد المبرم.

- التأكيد على الجهات الحكومية بعدم التأخر في إجراء ترسية العقود وتسليم المواقع للمقاولين.

اتخذت الهيئة الإجراء اللازم للتأكد من الالتزام بالأمر السامي الكريم.

- برقية الديوان الملكي رقم (٥٧٧٦) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٩هـ في شأن ما وجه به مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٧هـ بخصوص نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ.

شكل مجلس الهيئة قبل صدور النظام لجنة توجيهية برئاسة عضو مجلس الهيئة الدكتور / نجم بن عبدالله الزيد وعضوية مديري إدارات الهيئة ذات العلاقة للإعداد لمباشرة الهيئة لاختصاصاتها المنصوص عليها في النظام ووضع خطة تنفيذية لممارسة تلك الاختصاصات ورفعت اللجنة توصياتها في هذا الجانب لمجلس الهيئة.

وفي السياق نفسه، قامت الهيئة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة منذ صدور النظام حيال السياسات والإجراءات المزمع القيام بها من الجهتين لتطبيق نظام الشركات الجديد بما يحقق التكامل والانسجام في تنفيذ المهام المخولة للجهتين بموجبه وتحقيق الأهداف المتوخاة منه. كذلك بدأت الهيئة بمشروع مراجعة وتحديث اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية وإعداد الوثائق التنظيمية في ضوء نظام الشركات الجديد الذي سيتم من خلاله مراجعة وتحديث لائحة حوكمة الشركات، ولائحة الاندماج والاستحواذ، وإعداد الوثائق التنظيمية (التعليمات، والضوابط،...) التي أوكل نظام الشركات الجديد إلى الهيئة إصدارها تنفيذاً للنظام، وذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

- الأمر السامي الكريم رقم (١١٩٠٤) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٥هـ القاضي بحصر جميع الخدمات والتطبيقات المتوفرة لدى الأجهزة الحكومية وإدراجها في مرصد الخدمات الحكومية لدى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

تنفيذاً للأمر السامي الكريم، بادرت الهيئة -بالتعاون مع الجهة المختصة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات- بنشر خدماتها الإلكترونية على مرصد الخدمات الحكومية لدى الوزارة. كذلك قامت الهيئة في الوقت نفسه بإنشاء وتشغيل مكتب البنية المؤسسية، الذي يعمل حالياً على حصر ودراسة الخدمات المتوقع تزويد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بها لإدراجها في مرصد الخدمات الحكومية خلال عام ٢٠١٦م.

الفصل الثاني

اللوائح التنفيذية وقرارات مجلس الهيئة

٢-١ اللوائح التنفيذية الجديدة والمعدلة

٢-٢ اللوائح التنفيذية قيد التطوير

٢-٣ اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تتولى هيئة السوق المالية مسؤولية سن واعتماد اللوائح والقواعد المنظِمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية، وتقوم أيضاً بتطبيق أحكام نظام السوق المالية، تنفيذاً للمهام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من النظام.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية. ولتعزيز ذلك التوزان بين أدوارها التنظيمية والتطويرية، خصصت الهيئة في هيكلها التنظيمي الجديد إدارة مستقلة معنية بتطوير السياسات التنظيمية تقع تحت مظلة وكالة الشؤون الإستراتيجية والدولية.

٢-١ اللوائح التنفيذية الجديدة والمعدلة

صدر قرار مجلس الهيئة رقم (١-٤٢-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٥هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٤م القاضي باعتماد القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة.

وتضع هذه القواعد الإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين لدى الهيئة والموافقة على عملائهم للاستثمار في الأسهم المدرجة، وتتيح للمستثمرين الأجانب المؤهلين والعملاء الموافق عليهم ممارسة جميع الحقوق المرتبطة بالأسهم المدرجة المملوكة لهم بما في ذلك تداول حقوق الأولوية. كذلك تبين القواعد مراحل طلبات التسجيل والموافقة على العملاء ومتطلبات الإفصاح وقيود الاستثمار.

٢-٢ اللوائح التنفيذية قيد التطوير

تعمل الهيئة على إعداد ومراجعة مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

١. لائحة صناديق الاستثمار:

استكمل فريق العمل المشكل في الهيئة لهذا الغرض متطلبات مشروع اللائحة، والإجراءات اللازمة، ويُعَدّ المشروع في مراحله النهائية.

٢. القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة:

أنهى فريق العمل المشكل في الهيئة لهذا الغرض مسودة مشروع القواعد، وستؤخذ مرئيات العموم حياله خلال عام ٢٠١٦م.

٣. قواعد التسجيل والإدراج:

نشرت الهيئة في موقعها الإلكتروني مسودة القواعد المحدثة لاستطلاع مرئيات المهتمين والمختصين عن هذه القواعد؛ ليتسنى لفريق العمل المشكل من الهيئة دراستها تمهيداً لإدخال التعديلات اللازمة على المسودة النهائية.

٤. لائحة سلوكيات السوق:

أنهى فريق العمل المشكل في الهيئة لهذا الغرض مسودة مشروع اللائحة، ويُعدّ المشروع في مراحله النهائية.

٥. تعليمات الحسابات الاستثمارية:

نشرت الهيئة مسودة التعليمات لاستطلاع مرئيات المهتمين والمختصين عليها؛ ليتسنى لفريق العمل المشكل في الهيئة دراستها تمهيداً لإدخال التعديلات اللازمة على المسودة النهائية.

٦. مراجعة وتحديث اللوائح التنفيذية وإعداد الوثائق التنظيمية في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ:

يراجع فريق العمل المشكل في الهيئة جميع اللوائح التنفيذية والوثائق التنظيمية الصادرة عن الهيئة بهدف تعديلها/ أو إصدار ما يتطلب من وثائق تنظيمية جديدة وذلك في ضوء نظام الشركات الجديد، بما في ذلك لائحة حوكمة الشركات ولائحة الاندماج والاستحواذ.

٢-٣ اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: "يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور ٣ من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع".

عقد مجلس الهيئة ١٠٨ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م مقارنةً بـ ٧١ اجتماعاً في عام ٢٠١٤م، وأصدر خلالها ٧٧٥ قراراً شملت أعمال وأنشطة الهيئة المختلفة مقارنةً بـ ٤٣١ قراراً عام ٢٠١٤م. ويُظهر الرسم البياني رقم (٢) عدد قرارات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب موضوعاتها لعامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م.

الرسم البياني رقم (٢): عدد قرارات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب موضوعاتها

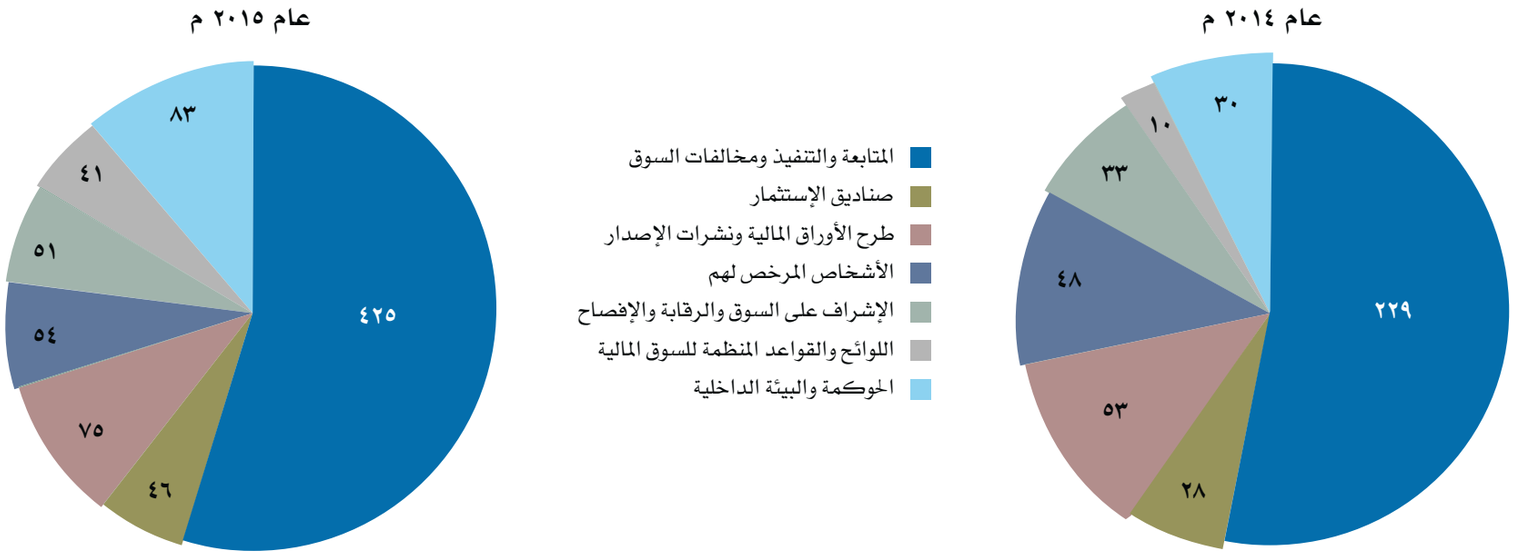

وفيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بتنفيذ خطة الهيئة الإستراتيجية، اتخذ مجلس الهيئة ٥٦٠ قراراً بنسبة ٧٢,٣٪ من إجمالي قراراته عام ٢٠١٥م، حظي منها محور تعزيز حماية المستثمر بنسبة ٦٤,٦٪، تلاه محور تعزيز تطوير السوق المالية بنسبة ٢٧,١٪، وخُص محورا تحسين البيئة التنظيمية وتعزيز التميز المؤسسي لدى الهيئة بنسبة ٤,١٪ (جدول رقم (٦)).

الجدول رقم (٦): قرارات مجلس الهيئة ذات الصلة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية مصنفةً بحسب محاورها لعام ٢٠١٥م

محاور خطة الهيئة الإستراتيجية	العدد	النسبة من الإجمالي
تعزيز تطوير السوق المالية	١٥٢	٢٧,١٪
تعزيز حماية المستثمر	٣٦٢	٦٤,٦٪
تحسين البيئة التنظيمية	٢٣	٤,١٪
تعزيز التميز المؤسسي لدى الهيئة	٢٣	٤,١٪
الإجمالي	**٥٦٠**	**١٠٠٪**

ويوضح الجدول رقم (٧) عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء، أما الجدول رقم (٨) فيوضح عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء لعام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٧): عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

عدد الحضور	عدد اجتماعات مجلس الهيئة	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
كامل الأعضاء	٢٥	٧٠
٤ أعضاء	٣٢	٢١
٣ أعضاء	١٤	١٧
الإجمالي	**٧١**	**١٠٨**

الجدول رقم (٨): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء عام ٢٠١٥م

أعضاء مجلس الهيئة	عدد اجتماعات مجلس الهيئة	
	حضور	عدم حضور
معالي رئيس مجلس الهيئة السابق	٣	٤
معالي رئيس مجلس الهيئة[٣]	٨٨	١٣
سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة	١٠٢	٦
عضو مجلس الهيئة د. عبدالرحمن البراك	٩٧	١١
عضو مجلس الهيئة د. عدنان صوفي	٩٥	١٣
عضو مجلس الهيئة د. نجم الزيد	٩٨	١٠

٣) صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/ ٩٠) وتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ القاضي بتعيين الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز الجدعان رئيساً لهيئة السوق المالية بمرتبة وزير.

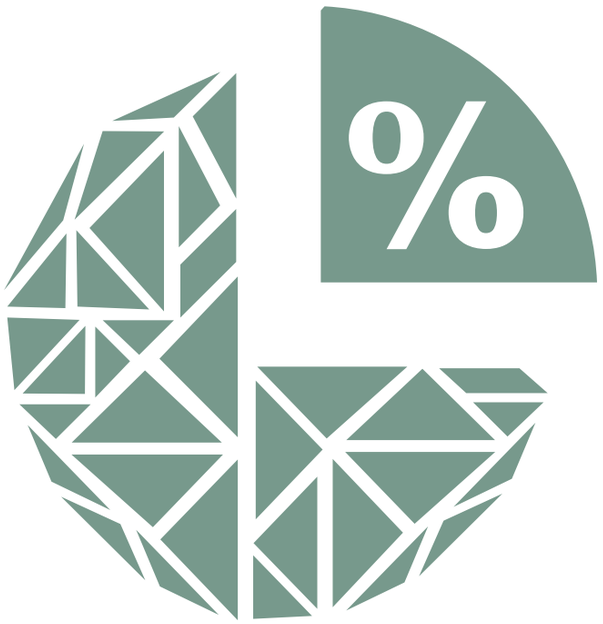

الفصل الثالث

طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

٣-١ طرح الأوراق المالية وتنظيمها

٣-٢ الاكتتاب في الطرح العام للأسهم

٣-٣ تعديل رأس المال للشركات المدرجة

حرصت الهيئة منذ إنشائها على توفير بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار في الأوراق المالية عبر تنظيم إصدار الأوراق المالية والموافقة على طرحها وتعزيز الإجراءات المنظمة لإصدارها ومراقبتها والتعامل بها ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها وبالجهات المصدرة لها.

٣-١ طرح الأوراق المالية وتنظيمها

نظمت ووافقت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م على ٢٢٩ عملية طرح وتنظيم للأوراق المالية. وشملت هذه العمليات طروحاً عامة لأسهم وأدوات دين وأسهم حقوق أولوية، وطروحاً خاصة لأسهم وأدوات دين، وإصدار أسهم منحة، وعملية خفض رأس مال واحدة. وتُعزى الزيادة في عمليات طرح وتنظيم الأوراق المالية إلى ارتفاع عدد عمليات الطرح الخاص للأسهم وأدوات الدين (الجدول رقم (٩)).

الجدول رقم (٩): طلبات طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات التي وافقت عليها الهيئة، وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

النوع	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
طرح عام لأسهم	٥	٥
طرح خاص لأسهم	٦٠	١٣٠
طرح عام لأدوات دين	٠	١
طرح خاص لأدوات دين	٥٨	٦٨
طرح أسهم حقوق أولوية	١٠	٤
استحواذ	١	٠
خفض رأس مال	٠	١
إصدار أسهم منحة	٢٤	٢٠
الإجمالي	**١٥٨**	**٢٢٩**

انخفض إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٥٠,٥٪ مقارنةً بالعام السابق إلى ٣٤,٢ مليار ريال. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مبالغ الطرح العام للأسهم بقيمة ٢١,١ مليار ريال عما كانت عليه عام ٢٠١٤م، إضافة إلى تراجع قيمة الطرح الخاص لأدوات الدين بمبلغ ٩,٣ مليار ريال مقارنةً بالعام السابق. كذلك تراجع عدد الطروح المكتملة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٨٪ إلى ٨٢ طرحاً مقارنةً بـ ٩٣ طرحاً خلال عام ٢٠١٤م (الجدول رقم (١٠)).

الجدول رقم (١٠): عدد وإجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع الطرح

(مليون ريال)

النوع	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لأسهم	٢٥٢٢٩,٠	٦	٤١٥٢,٠	٤	-٨٣,٥٪
طرح خاص لأسهم	٢٩٨٠,٩	٤٨	٢٥١٧,٧	٣٣	-١٥,٥٪
طرح عام لأدوات دين[٤]	٤٥٠٠,٠	١	٣٩٠٠,٠	١	-١٣,٣٪
طرح خاص لأدوات دين	٣٠٦١٤,٠	٣٦	٢١٣٠٤,٤	٣٢	-٣٠,٤٪
طرح أسهم حقوق أولوية	٥٨٢٠,٠	٢	٢٣٢٥,٠	١٢	-٦٠,١٪
الإجمالي	**٦٩١٤٣,٩**	**٩٣**	**٣٤١٩٩,١**	**٨٢**	**-٥٠,٥٪**

٤) طُرح في عام ٢٠١٥ م صكوك الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري.

٣-٢ الاكتتاب في الطرح العام للأسهم

طُرح خلال عام ٢٠١٥م جزء من أسهم ٤ شركات للاكتتاب العام، وقد بلغت القيمة الإجمالية لأسهمها المطروحة ٤,٢ مليار ريال، شارك فيها ٥,٤ مليون مكتتب (الجدول رقم (١١)).

الجدول رقم (١١): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام ٢٠١٥م

اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
			الأفراد[٥]	المؤسسات[٦]	
الشركة السعودية للخدمات الأرضية	٢٨٢٠	٣٠,٠٪	٣,٤	٩,٠	١٨٥٦
شركة الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الورق	٤٥٠	٣٠,٠٪	٤,٧	١٠,٤	١٣٣٠
الشركة السعودية للعدد والأدوات	٥٠٤	٣٠,٠٪	٦,٢	١٢,١	١٠٨٣
شركة الأندلس العقارية	٣٧٨	٣٠,٠٪	٤,٦	١٠,٩	١٠٩٧
الإجمالي	**٤١٥٢**				**٥٣٦٥**

٥) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
٦) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لها.

بلغ إجمالي مبالغ اكتتاب الأفراد (قبل رد الفائض) في الطرح العام للأسهم عبر قنوات الاكتتاب المختلفة ٦,٦ مليار ريال، جُمع ٦٨,٣٪ منها من خلال الإنترنت والصراف الآلي خلال عام ٢٠١٥م. وبلغ إجمالي المكتتبين الأفراد ٥,٤ مليون مكتتب، منهم ما يقارب ٣ مليون اكتتبوا عبر الصراف الآلي (الرسم البياني رقم (٣)).

الرسم البياني رقم (٣): اكتتابات الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب لعام ٢٠١٥م

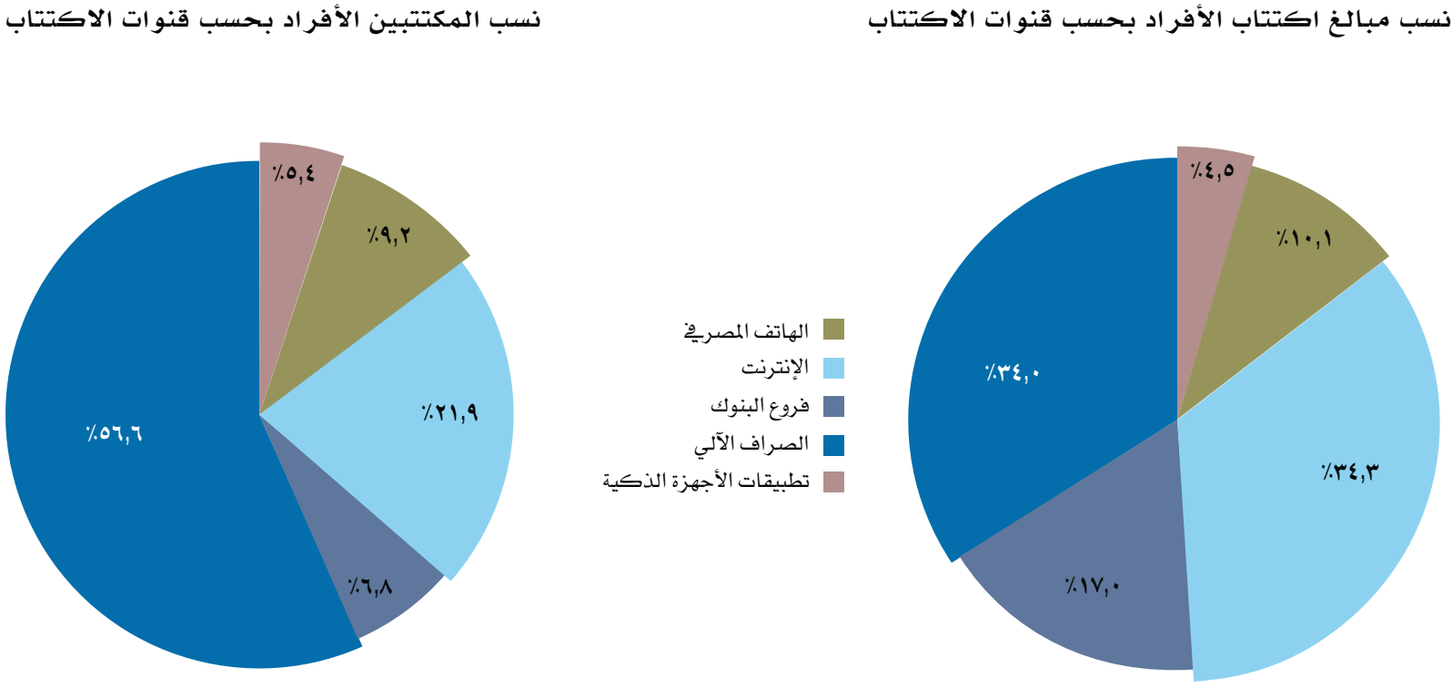

٣-٣ تعديل رأس المال للشركات المدرجة

زادت ٣٢ شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) رؤوس أموالها خلال عام ٢٠١٥م، ليصل عدد أسهمها المصدرة إلى ١٠,٧ مليار سهم مقابل ٦,٨ مليار سهم قبل الرفع، بزيادة نسبتها ٥٧,٥٪، منها ٢٠ شركة زادت رؤوس أموالها عبر إصدار أسهم منحة و ١٢ شركة رفعت رؤوس أموالها عن طريق أسهم حقوق أولوية، فيما خفضت شركة واحدة رأس مالها بنسبة ٤٦,٠٪ (الجدول رقم (١٢)).

الجدول رقم (١٢): الشركات المدرجة التي عدّلت رؤوس أموالها خلال عام ٢٠١٥م

طريقة تعديل رأس المال	عدد الشركات	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة التغير
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
أسهم منحة	٢٠	٤٧٨٢,٣	٦٦٥٨,٠	٣٩,٢٪
أسهم حقوق الأولوية	١٢	٢٠٤٠,٠	٤٠٩٠,٠	١٠٠,٥٪
خفض رأس مال	١	١٠٨٠,١	٥٨٣,٧	-٤٦,٠٪
الإجمالي	**٣٣**	**٧٩٠٣,٤**	**١١٣٣١,٧**	**٤٣,٤٪**

الفصل الرابع

صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة

٤-١ صناديق الاستثمار

٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة

٤-١ صناديق الاستثمار

وافقت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م على طرح وحدات ٢٨ صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها ٢٥ صندوقاً يستثمر في الأسهم، وتسلمت الهيئة ١٠٤ إخطاراً مكتملاً لطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً، وأُكملت تسوية ٣٦٩ طلباً لتعديل معلومات جوهرية لصناديق استثمارية خلال عام ٢٠١٥م[٧].

وحقق قطاع صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٥م نمواً في قيم الأصول بنسبة ١١,٢٪ عن مستواه في العام السابق ليبلغ إجمالي أصول صناديق الاستثمار ١٨٠,٣ مليار ريال، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة قيم أصول الصناديق الخاصة بنسبة ٥٠,٥٪ (الجدول رقم (١٣)).

الجدول رقم (١٣): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار

العنصر	عام ٢٠١٤م			عام ٢٠١٥م			نسبة التغير
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	٢٦٣	٣١٥	٥٧٨	٢٦٧	٢٧٤	٥٤١	-٦,٤٪
عدد المشتركين	٢٤٥٧٧٦	٣١٤٥	٢٤٨٩٢١	٢٣٦٧٢٨	٣٤٧٦	٢٤٠٢٠٤	-٣,٥٪
قيم الأصول (مليون ريال)	١١٠٦٥٤,٩	٥١٤٣٣,٢	١٦٢٠٨٨,١	١٠٢٨٦٢,٨	٧٧٣٩٤,٥	١٨٠٢٥٧,٣	١١,٢٪

٤-١-١ الصناديق العامة

مثلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تُطرح وحداتها طرحاً عاماً) ما نسبته ٥٧,١٪ من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام ٢٠١٥م، وتراجعت قيم أصولها بنهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٧,٠٪ مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ ١٠٢,٩ مليار ريال. وجاء هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض عدد المشتركين فيها بنسبة ٣,٧٪ إلى ٢٣٦,٧ ألف مشترك رغم ارتفاع عدد الصناديق بنسبة ١,٥٪ (الجدول رقم (١٤)). ويعزى انخفاض قيم أصول الصناديق العامة إلى انخفاض قيم أصول كل من صناديق أسواق النقد والأسهم (اللتين تمثلان مجتمعتين ما نسبته ٩٢,١٪ من إجمالي قيم أصول الصناديق العامة) بنحو ٤,٧ و ٢,٦ مليار ريال على التوالي عن العام السابق (الرسم البياني رقم (٤)). ويعود جُل تراجع عدد المشتركين في الصناديق العامة إلى انخفاض عددهم في صناديق الاستثمار في الأسهم من ١٨٧,٤ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٨٢,٠ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠١٥م.

٧) تشمل ٢١ طلباً تُسلمت خلال عام ٢٠١٤م.

الجدول رقم (١٤): مؤشرات الصناديق العامة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
أسهم	١٥٠	١٦٩	٪١٢,٧	١٨٧٤٢٦	١٨١٩٩٧	-٪٢,٩	٣٥٥٨٥,٤	٣٣٠١١,٦	-٪٧,٢
أدوات دين	٩	٩	٪٠,٠	٢٣٢	٢٠٧	-٪١٠,٨	٦٤١,٩	٨٣١,٣	٪٢٩,٥
أسواق نقد	٤٦	٤٤	-٪٤,٣	٤٦٣٠٧	٤٣٤٣٠	-٪٦,٢	٦٦٣٨١,٦	٦١٧١٣,٣	-٪٧,٠
عقاري	١١	١٠	-٪٩,١	٥٨٦٩	٥٤٥٥	-٪٧,١	٤٩٧٥,٥	٤٤٣٠,٥	-٪١١,١
قابض	٤١	٣٠	-٪٢٦,٨	٥٢٥٤	٤٩٩٦	-٪٤,٩	٢٨٣٧,٢	٢٧٢٧,٠	-٪٣,٩
متوازن	٢	٢	٪٠,٠	٤١٤	٣٧٧	-٪٨,٩	١٢٤,٦	٩١,٩	-٪٢٦,٣
رأس مال محمي	٠	٠	-	٠	٠	-	٠	٠	-
أخرى	٤	٣	-٪٢٥,٠	٢٧٤	٢٦٦	-٪٢,٩	١٠٨,٧	٥٧,٤	-٪٤٧,٢
الإجمالي	**٢٦٣**	**٢٦٧**	**٪١,٥**	**٢٤٥٧٧٦**	**٢٣٦٧٢٨**	**-٪٣,٧**	**١١٠٦٥٤,٩**	**١٠٢٨٦٢,٨**	**-٪٧,٠**

الرسم البياني رقم (٤): نسب أصول الصناديق العامة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار لعام ٢٠١٥م

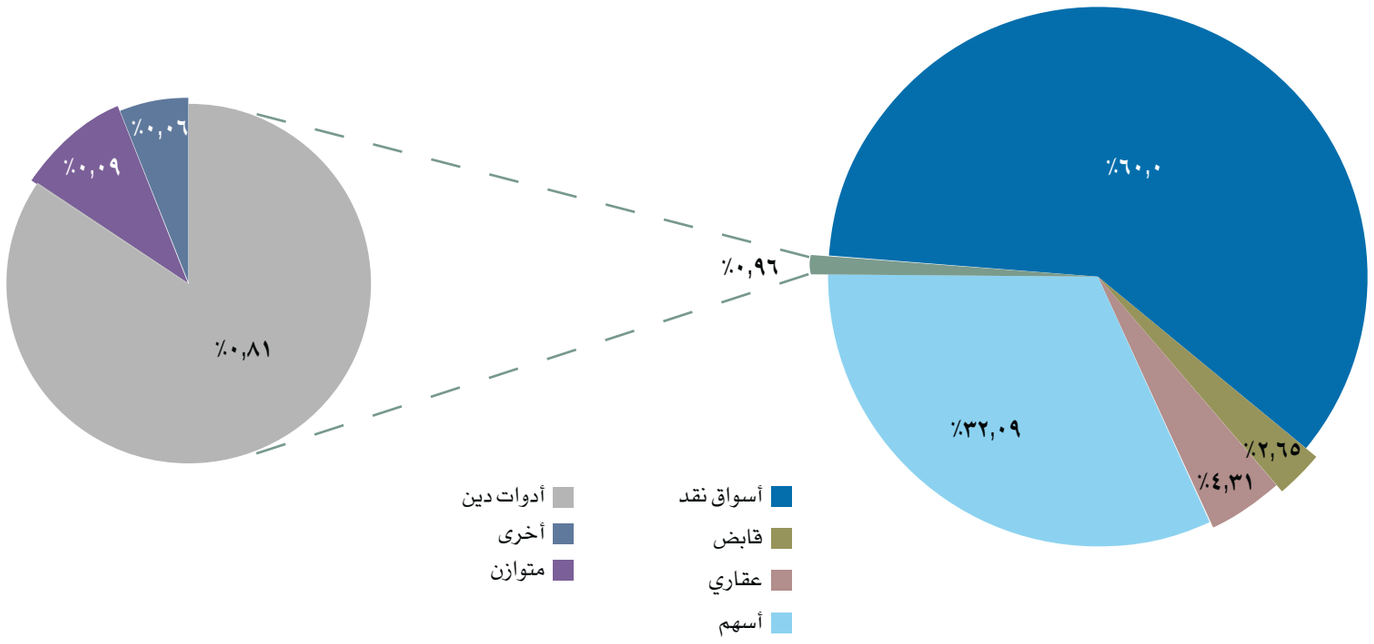

الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

انخفضت قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ٣٣,٠ مليار ريال، وبنسبة ٧,٢٪ عن العام السابق (الجدول رقم (١٥)).

الجدول رقم (١٥): مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
أسهم محلية	٧١	٨٩	٢٥,٤٪	١٦٩١٥٦	١٦٤٠٨٧	٣,٠٪-	٢٢٦٣٤,١	٢٠٠٢٤,٥	١١,٥٪-
أسهم خليجية	٢٦	٢٨	٧,٧٪	١٢٣١٩	١٢٢٦٤	٠,٤٪-	٢٣٤٢,٨	٣٠١٤,٣	٢٨,٧٪
أسهم عربية	٦	٦	٠,٠٪	٤٣٩	٤٠٣	٨,٢٪-	٤٥٩,٥	٣٠٦,٩	٣٣,٢٪-
أسهم آسيوية	١٠	١٠	٠,٠٪	١٢٤٣	١١٧٢	٥,٧٪-	٧٨٦,٨	٨٥٦,٠	٨,٨٪
أسهم أمريكية	٤	٤	٠,٠٪	٢٤٧	٢٣٥	٤,٩٪-	٢٠٢٠,١	٢٠٠٣,٦	٠,٨٪-
أسهم أوروبية	٦	٦	٠,٠٪	٢٦٦	٢٦٦	٠,٠٪	٢٦٦٢,٥	٢٧٤٧,٩	٣,٢٪
أسهم دولية أخرى	٢٧	٢٦	٣,٧٪-	٣٧٥٦	٣٥٧٠	٥,٠٪-	٤٦٧٩,٦	٤٠٥٨,٥	١٣,٣٪-
الإجمالي	**١٥٠**	**١٦٩**	**١٢,٧٪**	**١٨٧٤٢٦**	**١٨١٩٩٧**	**٢,٩٪-**	**٣٥٥٨٥,٤**	**٣٣٠١١,٦**	**٧,٢٪-**

٤-١-٢ الصناديق الخاصة

ارتفعت قيم أصول الصناديق الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٥٠,٥٪ إلى ٧٧,٤ مليار ريال. وصاحب هذا الارتفاع زيادة عدد المشتركين بنسبة ١٠,٥٪ عن العام السابق رغم انخفاض عدد الصناديق بنسبة ١٣,٠٪ إلى ٢٧٤ صندوقاً.

وتُعزى ٨٥,٦٪ من الزيادة في قيم أصول الصناديق الخاصة إلى ارتفاع أصول الصناديق العقارية بقيمة ١٢,٤ مليار ريال وارتفاع أصول صناديق الأسهم بقيمة ٩,٨ مليار ريال (الجدول رقم (١٦)).

الجدول رقم (١٦): مؤشرات الصناديق الخاصة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
أسهم	١٤٢	١٠٩	-٢٣,٢٪	٨٤٨	١٠٧٧	٢٧,٠٪	١٣٦٦٧,٨	٢٣٤٩٩,٢	٧١,٩٪
أدوات دين	٢٨	٩	-٦٧,٩٪	٧٢	١٦	-٧٧,٨٪	١٢٦,٢	٣٠٨٥,٠	٢٣٤٤,٤٪
أسواق نقد	٧	٩	٢٨,٦٪	٣٥	٤٠	١٤,٣٪	١٦٨٨,٧	١٧٢٥,٣	٢,٢٪
عقاري	٩٧	١١٢	١٥,٥٪	١٨٨٣	٢,٠٢٧	٧,٦٪	٣٣٠٦٨,١	٤٥٤٦٦,٨	٣٧,٥٪
سلع	١	١	٠,٠٪	٢	٢	٠,٠٪	٤٦,٨	٢٥٢,٢	٤٣٨,٩٪
متعدد الأصول	١٤	١٣	-٧,١٪	٨٢	١٢١	٤٧,٦٪	٥٠٦,٥	١١٤٥,٨	١٢٦,٢٪
تحوط ومشتقات مالية	٢٦	٢١	-١٩,٢٪	٢٢٣	١٩٣	-١٣,٥٪	٢٣٢٩,١	٢٢٢٠,٢	-٤,٧٪
الإجمالي	**٣١٥**	**٢٧٤**	**-١٣,٠٪**	**٣١٤٥**	**٣٤٧٦**	**١٠,٥٪**	**٥١٤٣٣.٢**	**٧٧٣٩٤,٥**	**٥٠,٥٪**

٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة

تراجعت قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ٣٥,٣ مليون ريال وبنسبة ٣٦,٨٪ ، وانخفض عدد المشتركين فيها بنسبة ٢,٤٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (١٧)).

الجدول رقم (١٧): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٢٦,٩	٢٢,٤	-١٦,٧٪	١٣٧	١٣٢	-٣,٦٪
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	١٣,٠	٦,١	-٥٣,١٪	٦١	٥٩	-٣,٣٪
صندوق إتش إس بي سي السعودي ٢٠ المتداول	١٦,٠	٦,٨	-٥٧,٥٪	٥٧	٥٨	١,٨٪
الإجمالي	**٥٥,٩**	**٣٥,٣**	**-٣٦,٨٪**	**٢٥٥**	**٢٤٩**	**-٢,٤٪**

الفصل الخامس

استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة

رغبةً من الهيئة في تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية السعودية، ولدعم استقرار السوق المالية والحد من التذبذب فيها، ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين، ورفع أداء الشركات المدرجة ولا سيما في جانب الإفصاح عن المعلومات المالية، وكذلك تعزيز مكانة السوق المالية السعودية لتكون سوقاً رائدة، ورفع مستوى البحوث والدراسات والتقييمات التي يجري إعدادها عن السوق عامةً والشركات خاصةً، وتنفيذاً للمبادرة رقم (١,١,٢) من خطتها الإستراتيجية، صدر قرار مجلس الهيئة رقم ١- ٤٢- ٢٠١٥ وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٥هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٤م القاضي باعتماد ونشر القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة، وفتح سوق الأسهم المحلية لاستثماراتها ابتداءً من ١٤٣٦/٨/٢٨هـ الموافق ٢٠١٥/٦/١٥م.

وقد بلغ عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجّلين وعملائهم الموافق عليهم في عام ٢٠١٥م للاستثمار في سوق الأسهم المحلية ١٧ مستثمراً، منهم ٩ مستثمرين أجانب مؤهلين سجلتهم الهيئة و٨ من عملائهم وافقت الهيئة على استثمارهم في الأسهم المدرجة في سوق الأسهم المحلية (الجدول رقم (١٨)). وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تسلمت ٧ اتفاقيات مبادلة جديدة خلال عام ٢٠١٥م ليبلغ إجمالي اتفاقيات المبادلة القائمة ٣٤ اتفاقية.

الجدول رقم (١٨) أسماء المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجّلين وعملائهم الموافق عليهم للاستثمار في سوق الأسهم المحلية في عام ٢٠١٥م

م	المستثمر الأجنبي المؤهل	عملاء المستثمر الأجنبي المؤهل
١	بنك اتش اس بي سي بي ال سي	-
٢	اشمور انفستمينت مانجمنت ليميتد	-
٣	سيلشيستر أنترناشيونال أنفستورز ال ال بي	١- كاب آن جلوبال ديفيلوبمينت ماركتس فند
٤	سيتي جروب جلوبال ماركتس ليميتد	-
٥	اشمور إيكويتيز انفستمينت مانجمنت يو اس ال ال سي	١- أشمور سيكاف ميدل ايست إيكوتي فند ٢- أشمور اميرجينق ماركتس فرونتير إكويتي فند ٣- أشمور سيكاف اميرجينق ماركتس جلوبال سمول كاب إكويتي فند ٤- أشمور سيكاف اميرجينق ماركتس فرونتير إكويتي فند
٦	بلاك روك فند ادفيسورز	١- آي شيرز ام اس سي آي ساودي أرابيا كابد إي تي اف
٧	بلاك روك ادفيسورز يو كي ليميتيد	١- اي شيرز ام اس سي آي سعودي أرابيا كابد اي ام اي يوسيتس اي تي اف
٨	أونلو منكول دغرلر	-
٩	لى فرنسية أسيت مانيجمينت	١- فوندز إيكويب دي فرانس

الفصل السادس

الرقابة

٦-١ الرقابة على التداولات

٦-٢ الرقابة على الوسائل الإلكترونية

عملاً بما نصت عليه المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية اللتان خولتا الهيئة المسؤولية عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بتداولات الأوراق المالية ومراقبتها حمايةً للمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب، وامتثالاً لما أوضحته المادتان التاسعة والأربعون والخمسون لما يُعدّ مخالفاً لأحكام نظام السوق المالية من الأعمال والتصرفات في تداول الأوراق المالية، تراقب الهيئة التداولات والمواقع والوسائل الإلكترونية بشكل مستمر.

وانطلاقاً من مسؤولية الأشخاص المرخص لهم القانونية نحو سلوكيات عملائهم التي فصّلتها المادة الحادية عشرة من لائحة سلوكيات السوق، تعمل الهيئة مع الأشخاص المرخص لهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية التي تضمن عدم تنفيذ أوامر لعملائهم مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية؛ وذلك حمايةً للمستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة أو التي تُعّد تضليلاً أو غشاً أو تدليساً أو تلاعباً.

٦-١ الرقابة على التداولات

تجري الرقابة على التداولات وفق المراحل التالية:

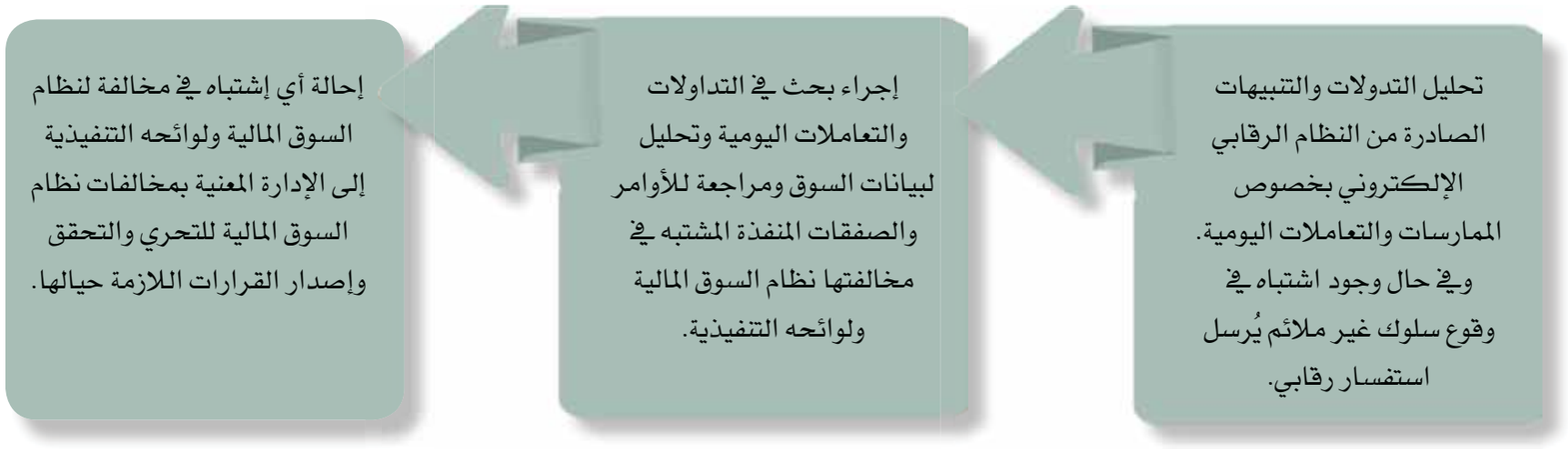

انخفض عدد تنبيهات نظام الرقابة على التداولات بنهاية عام ٢٠١٥م ليصل إلى ٣٠٥٤٩ تنبيهاً، وأُجريت ١٧٠٧ عملية بحث مكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وفي المقابل، ارتفعت الاستفسارات الرقابية في عام ٢٠١٥م لتصل إلى ٣٩٠ استفساراً، ورُصدت ٢٩ حالة اشتباه في مخالفة خلال العام مقارنةً برصد ١٥حالة اشتباه في مخالفة العام السابق (الجدول رقم (١٩)).

الجدول رقم (١٩): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
تنبيهات نظام الرقابة	٣٠٨٢٤	٣٠٥٤٩
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	١٩٧٤	١٧٠٧
الاستفسارات الرقابية[٨]	٣٧٦	٣٩٠
حالات اشتباه في مخالفة	١٥	٢٩

ويظهر تصنيف عمليات البحث المكثف لحالات اشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عام ٢٠١٥م بحسب مصدر البحث، تنفيذ الهيئة ١٠٤٧ عملية بحث مكثف عبر مراقبة السوق، و٦٦٠ عملية عبر تنبيهات نظام الرقابة (الجدول رقم (٢٠)).

الجدول رقم (٢٠): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مصدر البحث

مصدر البحث المكثف	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق	١٢٢٨	٦٢,٢٪	١٠٤٧	٦١,٣٪	-١٤,٧٪
تنبيه	٧٤٦	٣٧,٨٪	٦٦٠	٣٨,٧٪	-١١,٥٪
الإجمالي	**١٩٧٤**	**١٠٠٪**	**١٧٠٧**	**١٠٠٪**	**-١٣,٥٪**

٨) يقصد بها مخاطبة الهيئة للشخص المرخص له بشأن وجود حالة اشتباه في سلوك غير ملائم، مما يستوجب رداً وإيضاحاً منه.

٦-٢ الرقابة على الوسائل الإلكترونية

تستعين الهيئة بأحدث الأنظمة الرقابية على الوسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وتتابع من خلالها الممارسات المخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية من قبل الأشخاص غير المرخص لهم، الذين يديرون محافظ استثمارية، أو يروجون لأوراق مالية كالأسهم وأدوات الدين ونحوها، أو يعلنون ذلك بأي وسيلة، أو يمارسون أعمال الوساطة أو الاستشارات المالية، أو تقديم المشورة.

ويحدد نظام الرقابة الإلكتروني الموضوعات والأخبار المتعلقة بالسوق المالية أو الشركات المدرجة التي تُبث في وسائل الإعلام المحلية والعربية والمواقع الإلكترونية المختلفة حال حدوثها ويصدر التنبيهات عليها، بالإضافة إلى تحليل التنبيهات ودراستها لتحديد أي حالة اشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

وارتفع عدد التنبيهات على الوسائل الإلكترونية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٩١,١٪ مقارنةً بالعام السابق؛ إذ بلغت ٣٤٦٧ تنبيهاً، نُفذ عليها ٤٢ عملية بحث مكثف، نتج عنها ١٦ حالة اشتباه في مخالفة (الجدول رقم (٢١)).

الجدول رقم (٢١): أبرز تطورات الرقابة على الوسائل الإلكترونية

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
التنبيهات على الوسائل الإلكترونية	١٨١٤	٣٤٦٧	٩١,١٪
البحث المكثف في التنبيهات على الوسائل الإلكترونية	٧٠	٤٢	-٤٠,٠٪
حالات اشتباه في مخالفة	١٠	١٦	٦٠,٠٪

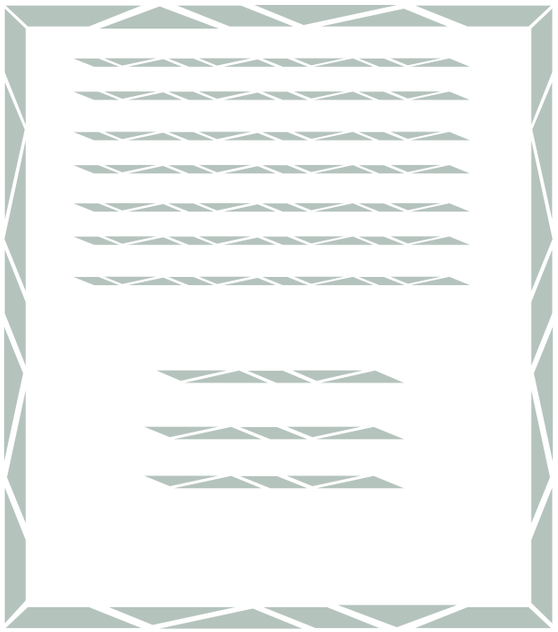

الفصل السابع

إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية

٧-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

٧-٢ إعلانات الشركات المدرجة

٧-٣ الزيارات الإشرافية

٧-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف

٧-٥ الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها

٧-٦ تطوير مستوى الإفصاح

بناءً على المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تتولى الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المُصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح. وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح هما:

الإفصاح الأولي

يقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة الراغبة في طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية، ويتضمن على سبيل المثال:

- وصفاً كاملاً لمصدر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته.
- وصفاً كاملاً للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها.
- وصفاً لعوامل المخاطرة لمُصدر الأوراق المالية والسوق والقطاع الذي يعمل به.

الإفصاح المستمر

يقصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية، وتتضمن على سبيل المثال:

- التقارير والقوائم المالية السنوية وربع السنوية.
- التطورات أو الأحداث الجوهرية للشركات المدرجة التي تهم المستثمرين وتؤثر في أسعار أوراقها المالية.
- أي تطورات أو أحداث متعلقة بالأوراق المالية: كتغيير رأس المال، وتوزيعات الأرباح، وقرارات الاستدعاء أو إعادة الشراء أو السحب أو الاسترداد المتعلقة بالأوراق المالية أو التغيير في الحقوق المرتبطة بها.

٧-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

تُراجع الهيئة القوائم المالية السنوية وربع السنوية المختصرة والمفصلة للشركات المدرجة في السوق المالية التي تُنشر في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)؛ للتأكد من احتوائها جميع متطلبات الإفصاح وفق نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وقد راجعت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م ٨٤١ قائمة مالية مختصرة و ٨٣٣ قائمة مالية مفصلة (الجدول رقم (٢٢)).

الجدول رقم (٢٢): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
القوائم المالية المختصرة	٨١١	٨٤١	٣,٧٪
القوائم المالية المفصلة	٧٩٠	٨٣٣	٥,٤٪

وبيّنت المراجعات في عام ٢٠١٥م وجود تحفظات على القوائم المالية السنوية لـ ٤٨ من أصل ١٦٧ شركة مدرجة، وبلغ عدد الشركات المدرجة التي ورد على قوائمها المالية ربع السنوية تحفظات ٥٣ من أصل ١٧٠ شركة مدرجة[٩] (الرسم البياني رقم (٥)).

٩) أُدرجت ٣ شركات خلال الـ ٩ أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م.

الرسم البياني رقم (٥): نسب ورود/عدم ورود تحفظات على الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية وربع السنوية

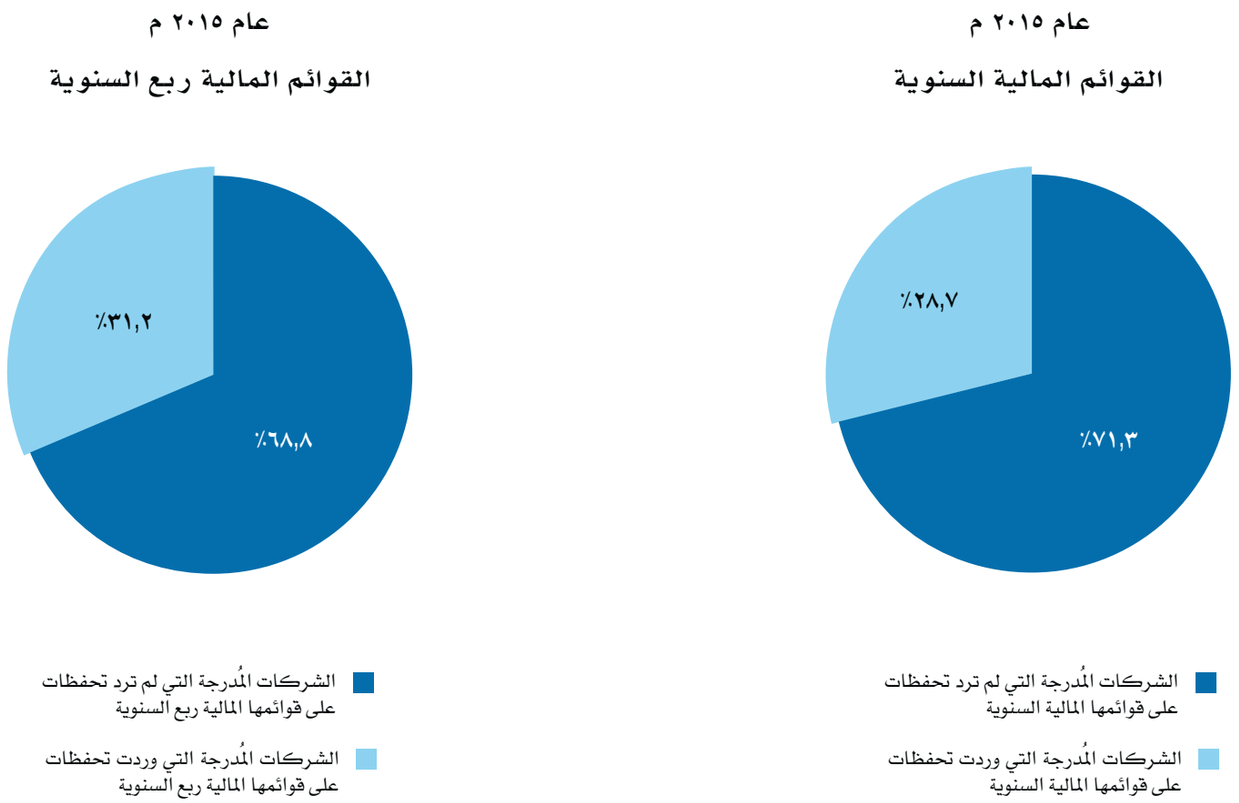

٧-٢ إعلانات الشركات المدرجة

تتأكد الهيئة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات الإعلانات التي أقرتها الهيئة من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات هذه التطورات في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول).

وقد ارتفع إجمالي عدد الإعلانات المنشورة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٩,١٪ مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى ٤١٠٩ إعلاناً. وارتفع عدد الإعلانات المتعلقة بالتطورات الجوهرية الأخرى بنسبة ٢٩,٧٪ مقارنةً بالعام السابق. كذلك ارتفع عدد الإعلانات المتعلقة بالتغير في أعضاء مجلس إدارة شركة وإدارتها العليا بنسبة ٢٤,٩٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٢٣)).

الجدول رقم (٢٣): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع الإعلان

نوع الإعلان	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
نتائج مالية	٨٣٩	٨٣٤	-٠,٦٪
توصية بزيادة رأس مال شركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	١١	٦	-٤٥,٥٪
توصية بزيادة رأس مال شركة عن طريق منح أسهم	٢٧	١٨	-٣٣,٣٪
توصية بخفض رأس مال شركة	١	٢	١٠٠,٠٪
دعوة انعقاد الجمعيات العمومية وإعلانات نتائجها	٧٧٨	٨٠١	٣,٠٪
توزيع أرباح	١٦٧	١٥٨	-٥,٤٪
إعلان إيضاحي	٥٥١	٥٢١	-٥,٤٪
التغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة شركة وإدارتها العليا	١٨٩	٢٣٦	٢٤,٩٪
موافقة على منتج جديد	٩٦	٩٩	٣,١٪
تطورات جوهرية أخرى	١١٠٦	١٤٣٤	٢٩,٧٪
الإجمالي	**٣٧٦٥**	**٤١٠٩**	**٩,١٪**

٧-٣ الزيارات الإشرافية

نفذت الهيئة زيارتين إشرافيتين لشركتين مدرجتين في السوق المالية، عُقد بعدهما إجتماعات مع الشركتين لمناقشة الملاحظات الخاصة بالزيارتين، علماً أن الهيئة تقوم بهذه الزيارات عند الحاجة لرفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مجالس إدارات الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة، وذلك من خلال الاطلاع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق أفضل الممارسات، والتأكد من أن مجلس الإدارة لديه السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام والآلية لمتابعة تنفيذها.

٧-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف

يُعدّ الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة (٥٪ أو أكثر) من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم أو أدوات دين قابلة للتحويل في الشركة نفسها من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها وفقاً للفقرات (أ/١) و(أ/٢) و(أ/٣) و(أ/٤) من المادة الخامسة والأربعين من "قواعد التسجيل والإدراج".

وبلغ عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لكبار المساهمين ٣٢ و ١٨٢ إشعاراً على التوالي بنهاية عام ٢٠١٥م، ووصل عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين إلى ٥٤٠ و ٢٣٥ إشعاراً على التوالي (الجدول رقم (٢٤)).

الجدول رقم (٢٤): عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لكبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين

مصدر التبليغ	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م	
	التملك	التغير في الملكية	التملك	التغير في الملكية
كبار المساهمين	٢٢	٩٥	٣٢	١٨٢
أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين	٤٥٤	١٢٨	٥٤٠	٢٣٥
الإجمالي	**٤٧٦**	**٢٢٣**	**٥٧٢**	**٤١٧**

وتنص الفقرة (و) من المادة الخامسة والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج على أنه "لا يجوز للشخص الذي يصبح مالكاً أو له مصلحة في ما نسبته ١٠٪ أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم، أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر التصرف في أي منها إلا بعد موافقة الهيئة على ذلك. ويجوز للهيئة أن تفرض قيوداً معينة على ذلك التصرف وتحديد طريقته". وحتى نهاية عام ٢٠١٥م، تسلمت الهيئة ٩٨ طلباً للتصرف بارتفاع نسبته ٤٦,٣٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٢٥)).

الجدول رقم (٢٥): طلبات التصرف لمن يمتلك أو له مصلحة في ما نسبته (١٠٪) أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل

نوع التصرف	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
بيع	٥٦	٥٨	٣,٦٪
تحويل	٦	١٧	١٨٣,٣٪
رهن	٥	٢٣	٣٦٠,٠٪
الإجمالي	**٦٧**	**٩٨**	**٤٦,٣٪**

٧-٥ الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها

انخفض عدد الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها من ١٢ شركة بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ٩ شركات بنهاية عام ٢٠١٥م، منها ٣ شركات بلغت خسائرها المتراكمة ١٠٠٪ فأكثر من رأس مالها (الجدول رقم (٢٦)).

الجدول رقم (٢٦): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها

نسبة الخسائر المتراكمة	عدد الشركات	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر وبما يقل عن ٧٥٪	٨	٥
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ٧٥٪ فأكثر وبما يقل عن١٠٠٪	١	١
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ١٠٠٪ فأكثر	٣	٣
الإجمالي	**١٢**	**٩**

وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة (١) من المادة (١٥٠) من نظام الشركات الجديد تضمنت أنه إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع في أي وقت خلال السنة المالية، يقوم مجلس إدارة الشركة بدعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال (٤٥) يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في النظام الأساسي للشركة. كذلك تضمنت الفقرة (٢) من المادة نفسها أن الشركة تعد منقضية بقوة النظام إذا لم تجتمع الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة، أو إذا اجتمعت وتعذر إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال ولم يتم الاكتتاب في كل رأس المال خلال (٩٠) يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة.

٧-٦ تطوير مستوى الإفصاح

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير إجراءات ومبادئ الإفصاح المستمر للشركات المدرجة، عقدت الهيئة ٦ حلقات عمل لزيادة الوعي بالمتطلبات النظامية لمسؤولي الالتزام في الشركات المدرجة في ثلاث مدن: الرياض، وجدة، والخبر. وأقامت برنامجاً تدريبياً عملياً لأعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خلال عام ٢٠١٥م.

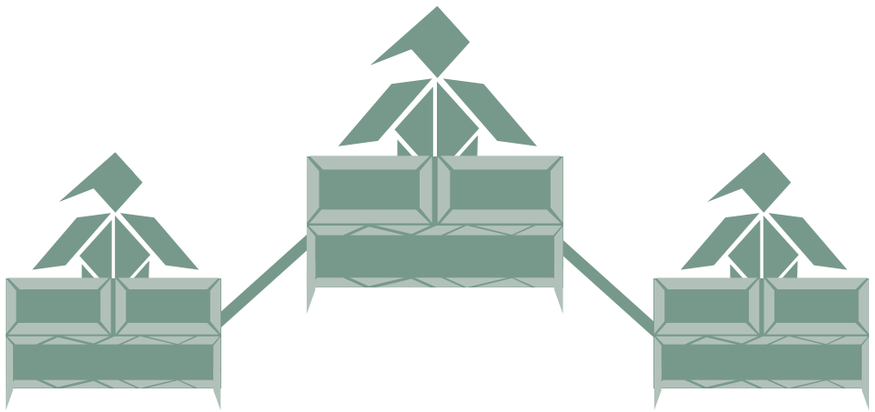

الفصل الثامن

حوكمة الشركات

٨-١ تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة

٨-٢ اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة

٨-٣ اللجان الرئيسية المنبثقة من مجالس الإدارة

٨-٤ تطوير مستوى الالتزام بحوكمة الشركات

تُتابع الهيئة التزام الشركات المدرجة في السوق المالية ببنود لائحة حوكمة الشركات عن طريق الآتي:

٨-١ تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة في ما يتعلق بتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

١. أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.

٢. أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.

٣. أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

وقد ارتفع عدد مقاعد الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة لعام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى ٧١٩ مقعداً، وارتفع عدد مقاعد الأعضاء غير التنفيذيين بنسبة ٠,٩٪ ليصل إلى ٥٧٩ مقعداً، في حين انخفض عدد مقاعد الأعضاء التنفيذيين بنسبة ٤,١٪ ليصل إلى ١٣٩ مقعداً مقارنةً بالعام السابق. ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين مجتمعين ما يقارب ٩٠,٣٪ من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٢٧)، والرسم البياني رقم (٦)).

الجدول رقم (٢٧): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
الأعضاء غير التنفيذيين[١٠]	٥٧٤	٤٠,٨٪	٥٧٩	٤٠,٣٪	٠,٩٪
الأعضاء المستقلون	٦٨٧	٤٨,٩٪	٧١٩	٥٠,٠٪	٤,٧٪
الأعضاء التنفيذيون	١٤٥	١٠,٣٪	١٣٩	٩,٧٪	-٤,١٪
الإجمالي	**١٤٠٦**	**١٠٠٪**	**١٤٣٧**	**١٠٠٪**	**٢,٢٪**

١٠) العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها. وعليه فإن أي عضو مستقل هو عضو غير تنفيذي في الوقت نفسه.

الرسم البياني رقم (٦): نسب تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بحسب صفة العضوية

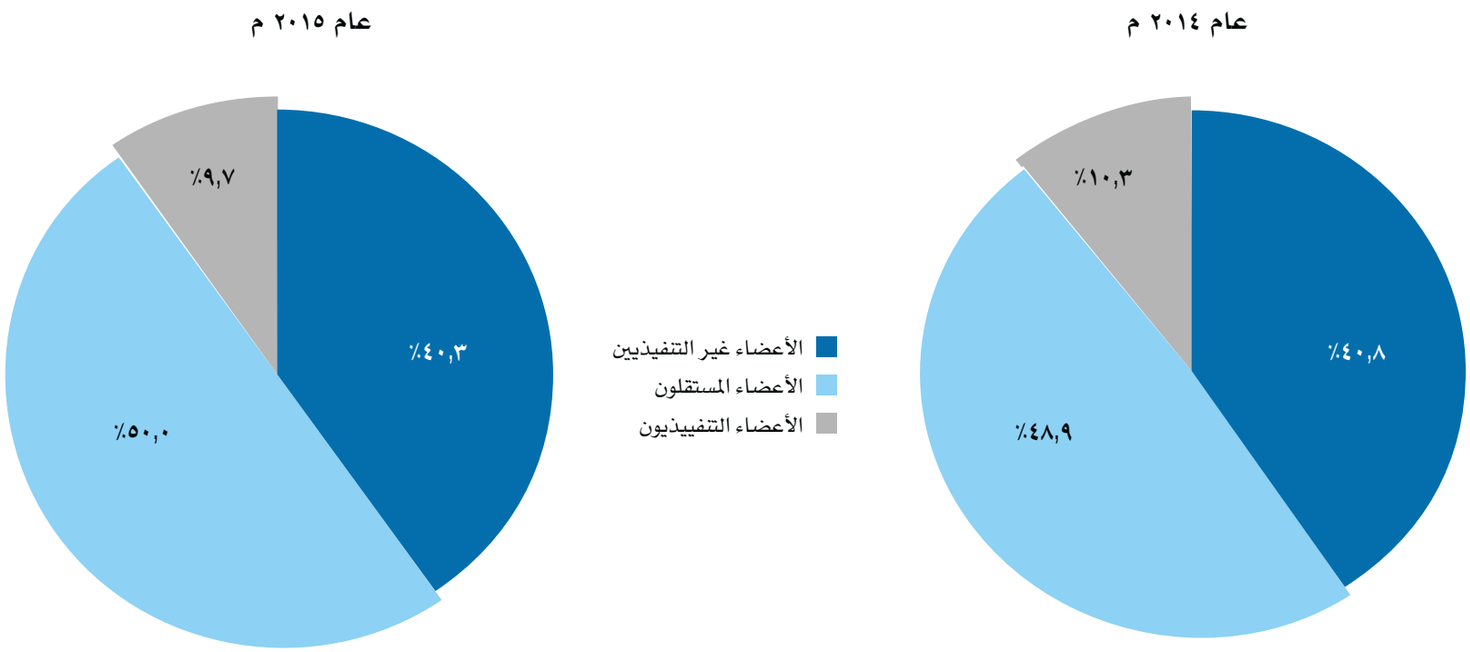

٨-٢ اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة

أرشدت لائحة حوكمة الشركات في مادتها السادسة عشرة أعضاء مجالس الإدارة إلى عدة أمور، من بينها عقد اجتماعات مجالس الإدارة بصفة منتظمة بدعوة من الرئيس. وقد بلغ عدد اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المدرجة كما في تقارير مجالس الإدارة نهاية عام ٢٠١٥م ٩١٨ اجتماعاً بمتوسط ٥,٣ اجتماع لكل شركة (الجدول رقم (٢٨)).

الجدول رقم (٢٨): اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة مصنفةً بحسب القطاع

القطاع	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م	
	عدد الاجتماعات	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة	عدد الاجتماعات	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة
المصارف والخدمات المالية	٦٣	٥,٣	٦٨	٥,٧
الصناعات البتروكيماوية	٦٣	٤,٥	٦٣	٤,٥
الإسمنت	٧٧	٥,٥	٧٠	٥,٠
التجزئة	٦٦	٤,٧	٧٧	٥,١
الطاقة والمرافق الخدمية	٢٠	١٠	٢٠	١٠
الزراعة والصناعات الغذائية	٩٢	٥,٨	٨٢	٥,١
الاتصالات وتقنية المعلومات	٣٣	٨,٣	٢٨	٧
التأمين	١٨٠	٥,١	١٧٢	٤,٩
شركات الاستثمار المتعدد	٣٤	٤,٩	٣٧	٥,٣
الاستثمار الصناعي	٧١	٥,١	٩٠	٦
التشييد والبناء	٩٧	٥,٧	٩٦	٥,٦
التطوير العقاري	٥٠	٦,٣	٤٩	٥,٤
النقل	٢٣	٥,٨	٢٧	٥,٤
الفنادق والسياحة	٢٢	٧,٣	٢٣	٥,٨
الإعلام والنشر	١٥	٣,٨	١٦	٥,٣
إجمالي عدد اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة	**٩٠٦**		**٩١٨**	
متوسط عدد اجتماعات مجالس إدارة الشركات المدرجة	**٥,٤**		**٥,٣**	

٨-٣ اللجان الرئيسية المنبثقة من مجالس الإدارة

ألزمت "لائحة حوكمة الشركات" الشركات المدرجة بتشكيل اللجان الرئيسية التالية:

(أ) لجان المراجعة

تقضي المادة الرابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات بوجوب قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للمراجعة وإصدار قواعد اختيارها وأسلوب عملها وتحديد ما يتعلق بها من مهام ومسؤوليات، ونصت أيضاً على أن تكون هذه اللجنة مشكلةً من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

وارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة لعام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٦٪ ليصل إلى ٥٧١ مقعداً. ونالت مقاعد الأعضاء خارج مجلس الإدارة نسبة ٤٠,٦٪ من إجمالي مقاعد لجان المراجعة (الجدول رقم (٢٩)، والرسم البياني رقم (٧)).

وجدير بالذكر أن نظام الشركات الجديد قد تضمّن أربع مواد متصلة بلجنة المراجعة. ولاشك أن هذه النصوص النظامية سيكون لها بالغ الأثر في تطوير عمل هذه اللجنة وتحسين أدائها. ويأتي اهتمام المشرّع بالقواعد المنظمة لعمل لجنة المراجعة لدورها الحيوي في الشركة، إذ تختص هذه اللجنة بمراقبة أعمال الشركة والنظر في القوائم المالية والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات وإبداء مرئياتها حيالها إن وجدت، وكذلك إعداد تقرير عن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

ومما لاريب فيه أن لجنة المراجعة تشكل أهمية لجميع الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح، ولذا نص المشرّع على أن تُشكّل هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة، وأن تتكون من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء أكانوا من المساهمين أم من غيرهم. وذلك أن تكوين هذه اللجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين يساعد على زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات وتحسين جودة عملية المراجعة فيها.

الجدول رقم (٢٩): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	١١٢	٢٠,٣٪	١١٦	٢٠,٣٪	٣,٦٪
مستقل	٢٢١	٤٠,١٪	٢٢٣	٣٩,١٪	٠,٩٪
خارج مجلس الإدارة	٢١٨	٣٩,٦٪	٢٣٢	٤٠,٦٪	٦,٤٪
الإجمالي	**٥٥١**	**١٠٠٪**	**٥٧١**	**١٠٠٪**	**٣,٦٪**

الرسم البياني رقم (٧): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

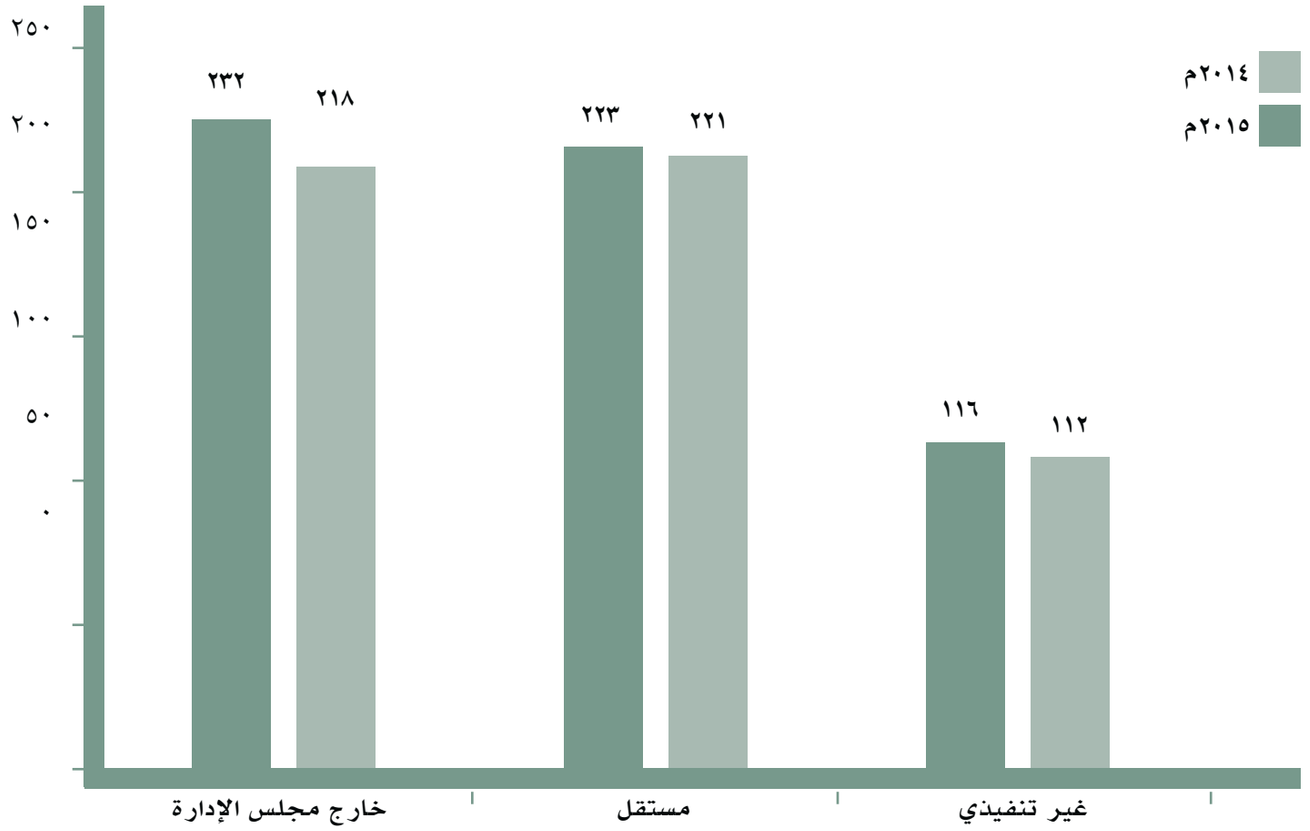

(٢) لجان الترشيحات والمكافآت

ألزمت الهيئة الشركات المدرجة بالمادة الخامسة عشرة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت ابتداءً من ٢٠١١/١/١م والتي تنص على أن "تُصدر الجمعية العامة للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة".

وارتفع عدد مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت في الشركات المدرجة إلى ٥٦٧ مقعداً بنهاية عام ٢٠١٥م. وحاز الأعضاء المستقلون على العدد الأكبر من المقاعد بنسبة ٥٢,٠٪ من إجمالي مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت (الجدول رقم (٣٠)).

الجدول رقم (٣٠): مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	١٩٩	٣٦,٠٪	٢٠٤	٣٦,٠٪	٢,٥٪
مستقل	٢٨٣	٥١,٢٪	٢٩٥	٥٢,٠٪	٤,٢٪
تنفيذي	٤٧	٨,٥٪	٤٢	٧,٤٪	-١٠,٦٪
خارج مجلس الإدارة	٢٤	٤,٣٪	٢٦	٤,٦٪	٨,٣٪
الإجمالي	**٥٥٣**	**١٠٠٪**	**٥٦٧**	**١٠٠٪**	**٢,٥٪**

٨-٤ تطوير مستوى الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى حماية المستثمرين بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، تشارك الهيئة في حلقات عمل تطمح منها إلى زيادة الوعي بلائحة حوكمة الشركات وتطوير ممارسات الحوكمة لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية. وخلال عام ٢٠١٥م شاركت الهيئة في ١٣ حلقة عمل على النحو الآتي:

- ٥ حلقات عمل لمسؤولي الالتزام في الشركات المدرجة في كل من الرياض، وجده، والخبر.
- ٤ عروض تعريفية عن لائحة حوكمة الشركات لطالبات جامعة الملك سعود، وطلاب وطالبات جامعة الأمير سلطان، ومعهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون في الرياض والخبر.
- ٤ حلقات عمل تعريفية بلائحة حوكمة الشركات للمؤسسة العامة للتقاعد، والشركة السعودية للكهرباء، وهيئة الأوراق المالية الكويتية، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، في الرياض.

الفصل التاسع

شكاوى المستثمرين ومخالفات نظام السوق المالية

٩-١ شكاوى المستثمرين

٩-٢ معالجة شكاوى المستثمرين

٩-٣ مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية

٩-٤ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية

٩-١ شكاوى المستثمرين

ضمن مساعيها لتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي الشكاوى، وفرت الهيئة مجموعة من القنوات لاستقبال الشكاوى ومنها:

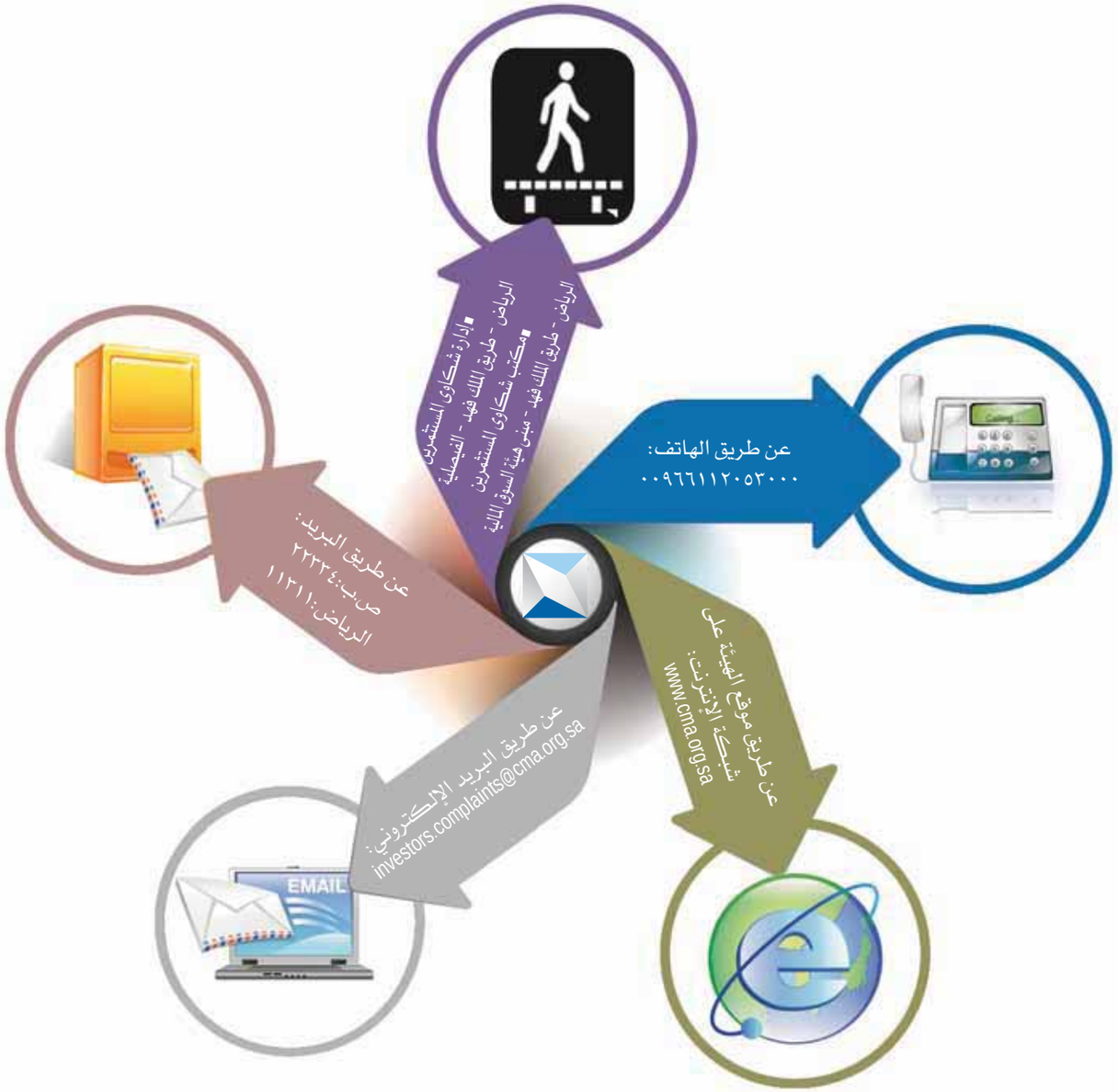

تُصنَّف الهيئة الشكاوى التي تتسلمها بحسب موضوعاتها كما في الجدول رقم (٣١)، الذي يبين أن إجمالي الشكاوى المتسلمة بلغ ١٠٢٢ شكوى في عام ٢٠١٥م، بارتفاع نسبته ١٧,٣٪ عن العام السابق، ويوضح الجدول كذلك انخفاض الشكاوى "ضد هيئة السوق المالية" وشكاوى "الوسطاء ضد المستثمرين" وشكاوى "عمليات تنفيذ صفقات الأوراق المالية" بنسب ٩٢,٩٪، و٧٥,٠٪، و٣٨,٣٪ على التوالي مقارنةً بالعام السابق، وارتفاع عدد الشكاوى المتعلقة بـ "الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء" و"إدارة محافظ استثمارية من قبل أفراد" و"ضد شركة السوق المالية السعودية (تداول)" بنسب ٢٣٧,٥٪ و ١٢٧,٣٪ و ١١٦,٧٪ على التوالي مقارنةً بعام ٢٠١٤م.

الجدول رقم (٣١): الشكاوى المتسلمة مصنفةً بحسب موضوعها

موضوع الشكوى	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
محافظ استثمارية	١٣١	١٠٠	٪٢٣,٧-
اتفاقيات وعقود بين المستثمرين والوسطاء	٨	٢٧	٪٢٣٧,٥
اكتتابات وشراء الحقوق	٥٢	٨١	٪٥٥,٨
صناديق استثمارية	٤٥	٤٤	٪٢,٢-
خدمات مقدمة من الوسطاء	٥٧	٥٤	٪٥,٣-
عمليات تنفيذ صفقات الأوراق المالية	٦٠	٣٧	٪٣٨,٣-
ضد شركة السوق المالية السعودية (تداول)	٦	١٣	٪١١٦,٧
الوسطاء ضد المستثمرين	٤	١	٪٧٥,٠-
إدارة محافظ استثمارية من قبل أفراد[١١]	١١	٢٥	٪١٢٧,٣
ضد شركة مدرجة[١٢]	٣٣٣	٣٦٠	٪٨,١
أرباح الشركات المدرجة	٤٤	٥٧	٪٢٩,٥
ضد هيئة السوق المالية	١٤	١	٪٩٢,٩-
البلاغات والاستفسارات والمعاملات	١٠٦	٢٢٢	٪١٠٩,٤
الإجمالي	**٨٧١**	**١٠٢٢**	**٪١٧,٣**

١١) تشمل الشكاوى المتعلقة بممارسة أعمال الوساطة دون ترخيص.

١٢) تشمل الشكاوى ضد رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، والإدارات التنفيذية والمراجعين الخارجيين للحسابات، والمضاربين، وشهادات الأسهم.

وعند تصنيف الشكاوى التي تتسلمها الهيئة بحسب المشتكى عليه، يُلاحظ انخفاض الشكاوى المقدمة ضد هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠١٥م لتصل إلى شكوى واحدة، فيما ارتفع عدد الشكاوى المقدمة ضد الشركات المدرجة بنسبة ١٧,٨٪ (الجدول رقم (٣٢)). وتشكل نسبة الشكاوى ضد الشركات المدرجة النسبة العظمى من إجمالي الشكاوى المستلمة بنسبة ٤٠,٨ خلال عام ٢٠١٥م (الرسم البياني (٨)).

الجدول رقم (٣٢): الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
الأشخاص المرخص لهم	٢٩٣	٣٤٣	٪١٧,١
الشركات المدرجة	٣٥٤	٤١٧	٪١٧,٨
أفراد	٢٠	٢٥	٪٢٥,٠
هيئة السوق المالية	١٤	١	٪٩٢,٩-
أخرى[١٣]	١٩٠	٢٣٦	٪٢٤,٢
الإجمالي	**٨٧١**	**١٠٢٢**	**٪١٧,٣**

١٣) تشمل شكاوى مقدمة ضد (تداول)، وشكاوى الوسطاء ضد المستثمرين، والبلاغات والاستفسارات والمعاملات.

الرسم البياني رقم (٨): نسب الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

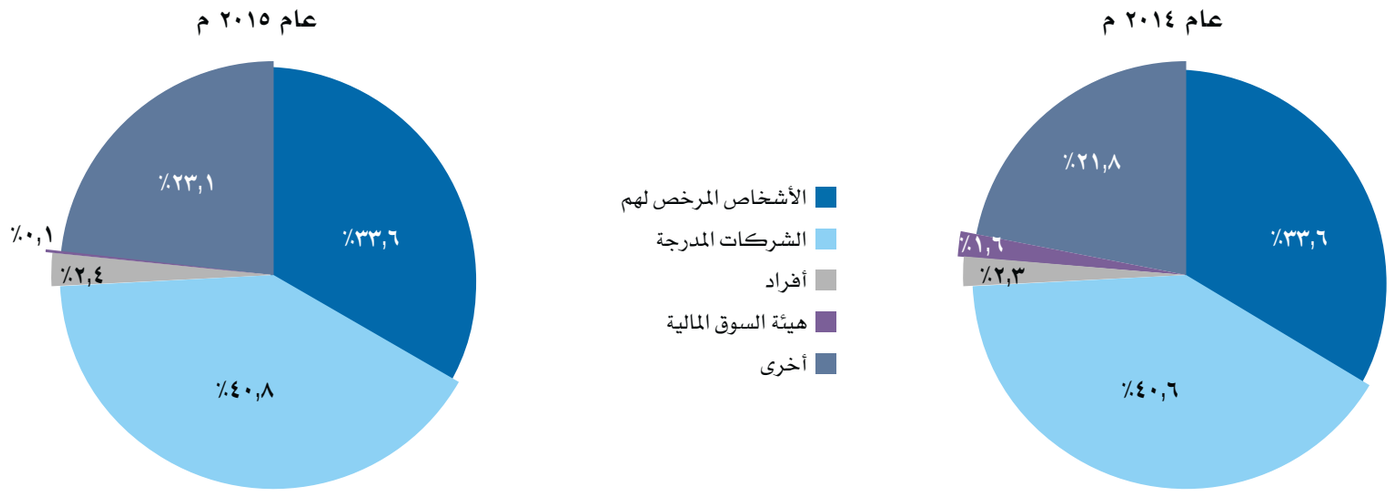

٩-٢ معالجة شكاوى المستثمرين

تُلزم الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية مقدمي الشكاوى بإيداعها أولاً لدى الهيئة؛ إذ تنص على أنه "لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة ما لم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداعها، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى أو الدعوى بجواز الإيداع لدى اللجنة قبل انقضاء هذه المدة"، وفي حالة تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع، ومضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى، يُعطى الشاكي إخطاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها.

وقد ارتفع عدد الشكاوى التي سُويّت في عام ٢٠١٥م إلى ٦٢٨ شكوى تمثل نسبة ٦١,٤٪ من إجمالي الشكاوى المودعة لدى الهيئة وعددها ١٠٢٢ شكوى. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الشكاوى تحت الدراسة بنسبة ٨٤,٧٪ في عام ٢٠١٥م مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٣٣)، والرسم البياني رقم (٩)).

الجدول رقم (٣٣): حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

حالة الشكوى	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
تحت الدراسة	٢٧٤	٤٢	-٨٤,٧٪
سُوّيت	٤٨٥	٦٢٨	٢٩,٥٪
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	١١٢	٣٥٢	٢١٤,٣٪
الإجمالي	**٨٧١**	**١٠٢٢**	**١٧,٣٪**

الرسم البياني رقم (٩): نسب حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

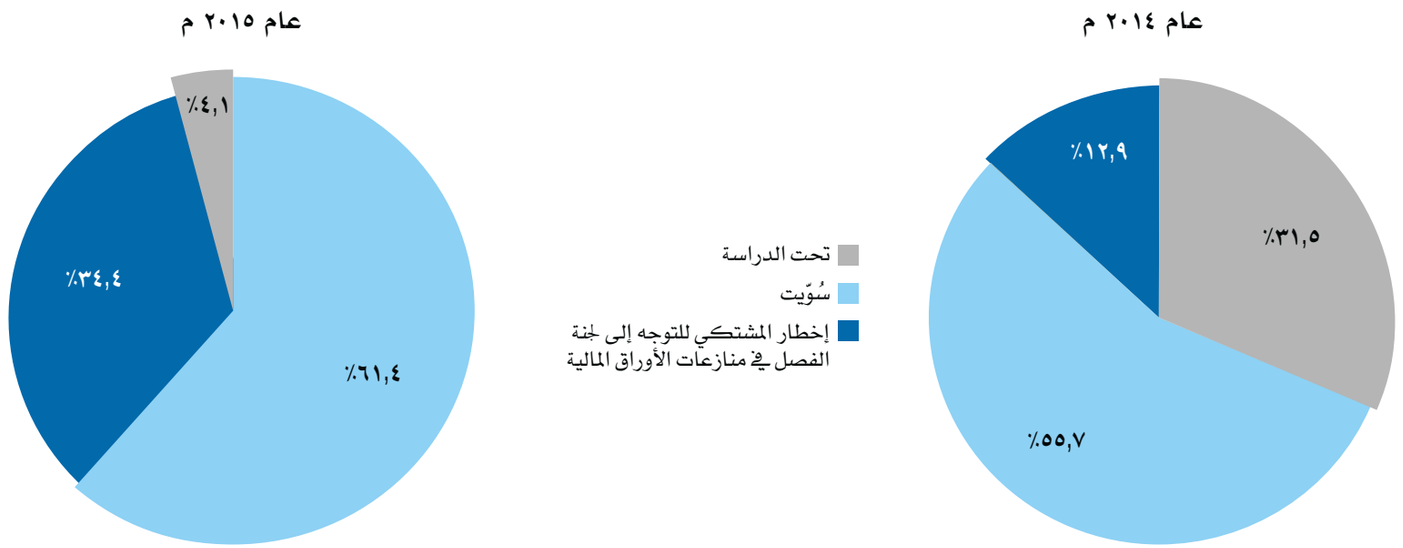

وأُعد لـ ٣٥٢ من الشكاوى الواردة إخطارات؛ ليتمكن مقدموها من مواصلة دعواهم أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، تُسلم منها ٢٢٣ إخطاراً تمثل نسبة ٦٣,٤٪ من إجمالي الإخطارات التي أعدتها الهيئة (الجدول رقم (٣٤)).

الجدول رقم (٣٤): حالات الإخطارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

حال الإخطارات	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
تسلمها مقدمو الشكاوى	٧٥	٢٢٣	١٩٧,٣٪
لم يتسلمها مقدمو الشكاوى	٣٧	١٢٩	٢٤٨,٦٪
الإجمالي	**١١٢**	**٣٥٢**	**٢١٤,٣٪**

٣-٩ مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: "لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لأغراض التحقيقات. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها؛ لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة".

وفيما يتعلق بإجراءات تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم (٤٦٩٠) وتاريخ ١٤٣٥/٢/٦هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، فقد اتفقت هيئة السوق المالية وهيئة التحقيق والادعاء العام بموجب "محضر تنسيق نقل الاختصاص بين الهيئتين" على تنفيذ الآتي:

أولا: تُحال القضايا المشمولة بالأمر السامي المشار إليه متضمنة التقرير الأولي عن المخالفة، وأدلة المخالفة، والإجراءات المتعلقة بها وبياناتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

ثانياً: عند الحاجة إلى ندب أحد المختصين من هيئة السوق المالية، يُندب وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية.

ثالثاً: تزود هيئة السوق المالية المدعي العام بجميع الوثائق والمستندات ذات الصلة بالمخالفة.

رابعاً: تستمر هيئة السوق المالية في الترافع ومتابعة القضايا المودعة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل سريان العمل بهذا الاتفاق بتاريخ ١٤٣٦/٠١/٢٦هـ.

خامساً: يتم التنسيق بين الهيئتين في حال ظهور أي معوقات في التطبيق (ولا يزال التعاون قائماً من خلال عقد اجتماعات بين فترة وأخرى بين الهيئتين في بعض القضايا).

سادساً: ينسق ممثلو الهيئتين فيما يتعلق بالإجراءات الوقتية العاجلة قبل صدور قرار الاتهام (كالمنع من السفر والحجز التحفظي).

سابعاً: تُشعَر هيئة السوق المالية من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام بما انتهى إليه التحقيق أو المحاكمة في القضايا المحالة من هيئة السوق المالية.

وخلال عام ٢٠١٥م أقرّت الهيئة عدداً من السياسات والإجراءات لضبط ومعالجة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية؛ وذلك بهدف رفع كفاءة العمل بين إدارات الهيئة المعنية بضبط المخالفات، واستغلال موارد

الهيئة بالشكل الأمثل، وتسريع الإجراءات في معالجة مخالفات السوق المالية، وتقليص المدة الزمنية التي يستغرقها التقاضي أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. وقد بلغ عدد القضايا المحالة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ٤٢ قضية في عام ٢٠١٥م.

وتباشر الهيئة الإجراءات اللازمة في مخالفات نظام السوق المالية واللوائح والقواعد الصادرة من خلال عدة مراحل تتخلص في الآتي:

وقد أُنهيت الإجراءات اللازمة في ١٨٣ قضية من أصل ٤٣٢ قضية وردت خلال عام ٢٠١٥م، تمثل نسبة ٤٢,٤٪ من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية. وثمة ٢٤٩ قضية تحت الإجراء (الجدول رقم (٣٥)، والرسم البياني رقم(١٠))

الجدول رقم (٣٥): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية

حال القضايا	العدد	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
تحت الإجراء	٤٠٠	٢٤٩
أُنهي الإجراء	١٣٠	١٨٣
الإجمالي	**٥٣٠**	**٤٣٢**

الرسم البياني رقم (١٠): نسب مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية

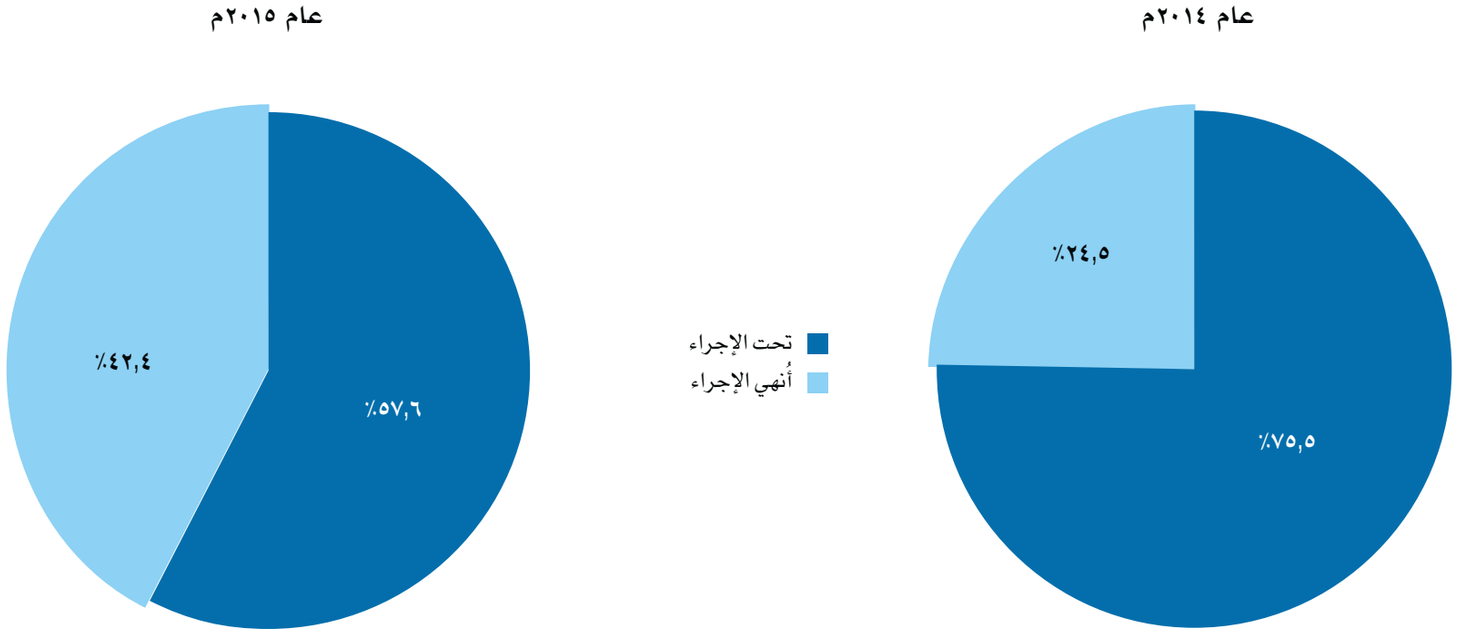

٩-٤ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية

٩-٤-١ قضايا المخالفات الواردة

تَراجع إجمالي قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ١٨,٥٪ مقارنةً بالعام السابق؛ إذ انخفضت القضايا المتعلقة بمخالفات "لائحة صناديق الاستثمار/العقاري" بنسبة ١٠٠,٠٪ والقضايا المتعلقة بمخالفات "إفصاح" بنسبة ٥٩,٤٪. وسجلت قضايا مخالفات "تداول بناءً على معلومة داخلية" ومخالفات "لائحة طرح الأوراق المالية" ومخالفات "قرارات مجلس الهيئة" ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٥م بنسب بلغت ١٩٠٠,٠٪ و ٣٠٠,٠٪ و ٢٤٢,٩٪ على التوالي (الجدول رقم (٣٦)).

٩-٤-٢ قضايا مخالفات أنهيت الإجراءات فيها

ارتفع إجمالي قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ١٤٦,٤٪ مقارنةً بالعام السابق. ومن الملاحظ ارتفاع عدد القضايا التي أنهيت الإجراءات فيها لجميع أنواع المخالفات عدا القضايا المتعلقة بـ "ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة" و"لائحة حوكمة الشركات" اللتين انخفضتا بنسبة ٢٥,٠٪ و ١٨,٨٪ على التوالي مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٣٦)).

الجدول رقم (٣٦): قضايا المخالفات الواردة والمنتهية إجراءاتها المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	الواردة			أنهيت إجراءاتها[١٤]		
	العدد		نسبة التغير	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
تلاعب وتضليل	١٤	١٠	٪٢٨,٦-	٥	١٢	٪١٤٠,٠
إفصاح	٢٤٤	٩٩	٪٥٩,٤-	١٠٩	٢١٠	٪٩٢,٧
تداول بناءً على معلومة داخلية	١	٢٠	٪١٩٠٠,٠	٢	٢٥	٪١١٥٠,٠
لائحة الأشخاص المرخص لهم[١٥]	٦٢	٨٩	٪٤٣,٥	٣٠	٨٩	٪١٩٦,٧
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	٢٠	٣١	٪٥٥,٠	٢	٢٤	٪١١٠٠,٠
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	١١	٢٤	٪١١٨,٢	١٦	١٢	٪٢٥,٠-
قرارات مجلس الهيئة	٧	٢٤	٪٢٤٢,٩	٨	٢٣	٪١٨٧,٥
لائحة طرح الأوراق المالية	١	٤	٪٣٠٠,٠	١	١	٪٠,٠
قواعد التسجيل والإدراج	١	٢	٪١٠٠,٠	١	٢	٪١٠٠,٠
تداول خلال فترة الحظر	٤٢	٦٥	٪٥٤,٨	٢٧	٥٧	٪١١١,١
لائحة حوكمة الشركات	٢٢	٣٠	٪٣٦,٤	٣٢	٢٦	٪١٨,٨-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	٧٢	٠	٪١٠٠,٠-	٤	٨٧	٪٢٠٧٥,٠
قواعد الكفاية المالية	٢٧	٣٠	٪١١,١	١٢	٤٤	٪٢٦٦,٧
لائحة الاندماج والاستحواذ	٢	٠	٪١٠٠,٠-	٠	٢	-
تعاميم الهيئة	٤	٤	٪٠,٠	١	٢	٪١٠٠,٠
الإجمالي	**٥٣٠**	**٤٣٢**	**٪١٨,٥-**	**٢٥٠**	**٦١٦**	**٪١٤٦,٤**

١٤) تشمل قضايا تخص أعواماً سابقة.

١٥) يقصد بها الزيارات التفتيشية التي تمت على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم بأحكام لائحة الأشخاص المرخص لهم، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها.

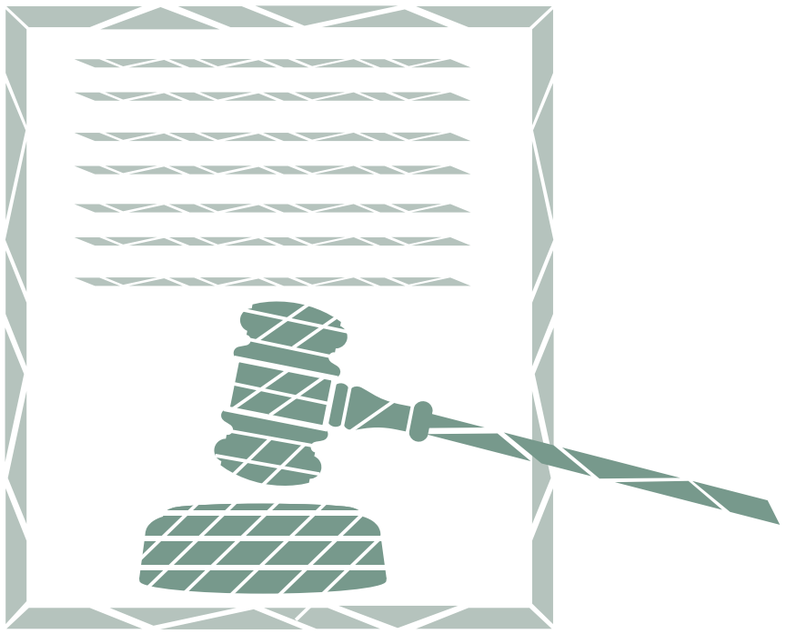

الفصل العاشر

الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

١٠-١ القضايا المنظورة لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

١٠-٢ اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

١٠-٣ متابعة تنفيذ القرارات

١٠-٤ تصنيف قرارات العقوبات المرفوعة من الهيئة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

١٠-٥ تصنيف الغرامات المالية الصادرة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

١٠-٦ طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردةإلى الهيئة

١٠-١ القضايا المنظورة لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

بعد صدور قرار مجلس الهيئة بالموافقة على إقامة الدعوى العامة لمخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، تُعِدّ الهيئة لائحة دعوى ضد المخالف، وتقيَّد لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. وفي حال صدور الحكم من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، يحق للهيئة استئناف القرار لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

يشار إلى أن إقرار الهيئة للسياسات والإجراءات الجديدة لضبط ومعالجة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية رفعت من كفاءة العمل بين إدارات الهيئة المعنية بضبط المخالفات، وسرعت الإجراءات في معالجة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وقلصت الفترة الزمنية التي يستغرقها التقاضي أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

وقد تراجَعَ عدد القضايا المنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ٣٧ قضية، ويُلاحظ انخفاض قضايا "دعاوى التنفيذ" وقضايا "ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص" وقضايا "مخالفات تلاعب وتضليل" بنسب ١٠٠,٠٪ و ٩٦,٩٪ و ٥٢,٩٪ على التوالي (الجدول رقم (٣٧)).

كذلك تراجع عدد القضايا المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ٣٠ قضية، ويلاحظ انخفاض جميع أنواع القضايا عدا قضايا "مخالفات تلاعب وتضليل" التي ارتفعت بنسبة ٨٤,٦٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٣٧)).

الجدول رقم (٣٧): عدد القضايا المنظورة لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

نوع القضية	لجنة الفصل			لجنة الاستئناف		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
تلاعب وتضليل	٣٤	١٦	-٥٢,٩٪	١٣	٢٤	٨٤,٦٪
تداولات بناءً على معلومة داخلية	٠	١	-	٢	٠	-١٠٠,٠٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	٣٤	١	-٩٧,١٪	٢٠	٣	-٨٥,٠٪
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	٦	١٠	٦٦,٧٪	٢	١	-٥٠,٠٪
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٤	٥	٢٥,٠٪	٤	٢	-٥٠,٠٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	١	١	٠,٠٪	٠	٠	-
مخالفة إفصاح	٠	٢	-	٠	٠	-
مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق	١	١	٠,٠٪	٠	٠	-
دعاوى التنفيذ	١	٠	-١٠٠,٠٪	٠	٠	-
مخالفة طرح الأوراق المالية دون ترخيص	٠	٠	-	١	٠	-١٠٠,٠٪
الإجمالي	**٨١**	**٣٧**	**-٥٤,٣٪**	**٤٢**	**٣٠**	**-٢٨,٦٪**

١٠-٢ اللوائح و المذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

حضر ممثل الهيئة ٤٠ جلسة أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥م بانخفاض نسبته ٣٨,٥٪ مقارنةً بالعام السابق. ويُلاحظ ارتفاع مذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بنسبة ٨٣,٣٪ خلال عام ٢٠١٥م، فيما انخفضت لوائح الدعاوى والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة بنسب بلغت ٢٧,٣٪ و ١٥,٤٪ على التوالي (الجدول رقم (٣٨)).

الجدول رقم (٣٨): عدد اللوائح و المذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

عدد اللوائح/المذكرات الجوابية	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	نسبة التغير
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	٦٦	٤٨	-٢٧,٣٪
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	١٣	١١	-١٥,٤٪
مذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	١٨	٣٣	٨٣,٣٪
الإجمالي	**٩٧**	**٩٢**	**-٥,٢٪**

١٠-٣ متابعة تنفيذ القرارات

تتولى الهيئة مهمة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

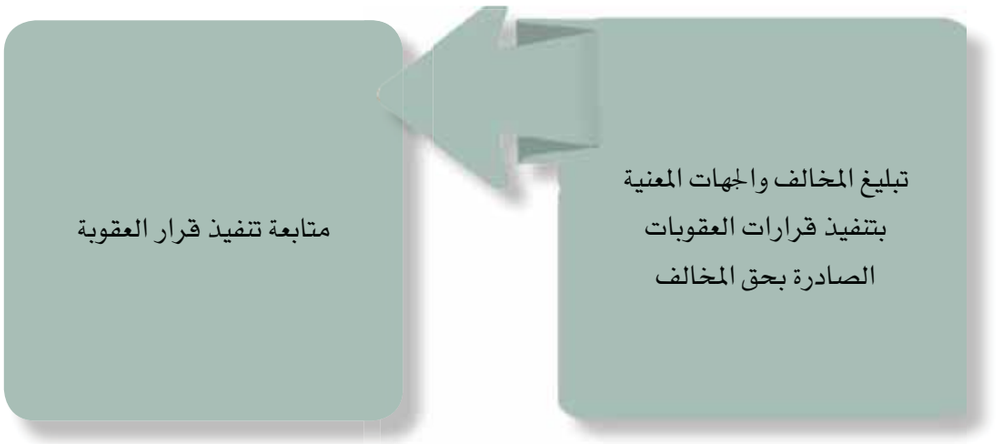

تابعت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م تنفيذ ٣٢٠ قرار عقوبة صادراً عن مجلس الهيئة، و٦٥ قرار عقوبة صادراً عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية (الرسم البياني رقم (١١)).

الرسم البياني رقم (١١): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مُصْدر القرار

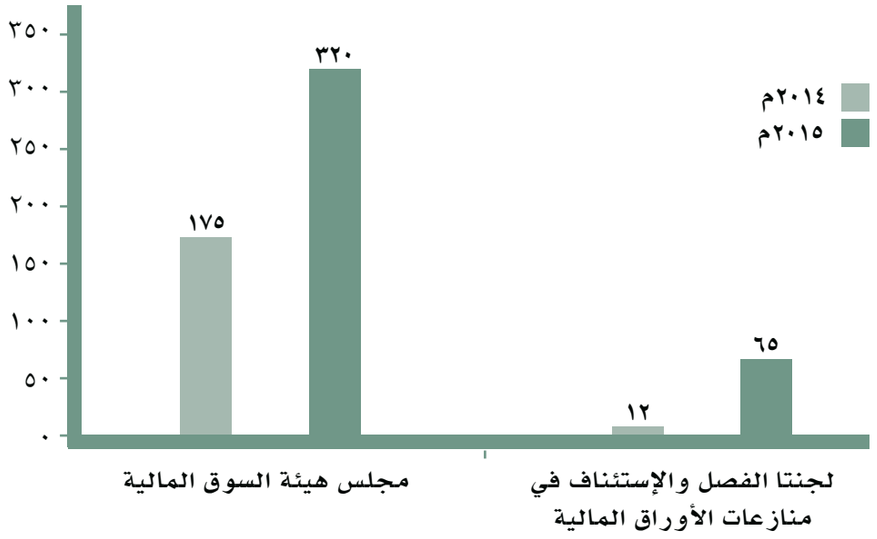

٤-١٠ تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

بلغ عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية في القضايا المقامة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية عام ٢٠١٥م ٣٨٥ قراراً، نُفذ منها ما نسبته ٨٩,٩٪ وتجري متابعة تنفيذ البقية (الجدول رقم (٣٩)).

الجدول رقم (٣٩): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف عام ٢٠١٥م

نوع المخالف	العدد	المُنفّذ	نسبة المُنفّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	٧١	٣٤	٤٧,٩٪	٣٧	٥٢,١٪
شركة مدرجة/ كبار تنفيذيين	١٧٢	١٧٢	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
شخص مرخص / شخص مسجل	١٤٢	١٤٠	٩٨,٦٪	٢	١,٤٪
الإجمالي	**٣٨٥**	**٣٤٦**	**٨٩,٩٪**	**٣٩**	**١٠,١٪**

ويعرض الجدول رقم (٤٠) قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة، ويبين أن ٨٩,٩٪ من قرارات العقوبات نُفذت في عام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٤٠): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة عام ٢٠١٥م

نوع المخالفة	العدد	المُنفّذ	نسبة المُنفّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
تلاعب وتضليل	٢٠	١٠	٥٠,٠٪	١٠	٥٠,٠٪
إفصاح	١٠٧	١٠٧	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
تداول بناءً على معلومة داخلية	٠	٠	-	٠	-
لائحة الأشخاص المرخص لهم	٣٧	٣٤	٩١,٩٪	٣	٨,١٪
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	٤	٤	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	٤٠	١٦	٤٠,٠٪	٢٤	٦٠,٠٪
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	١٣	١٣	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة طرح الأوراق المالية	٣	٢	٦٦,٧٪	١	٣٣,٣٪
قواعد التسجيل والإدراج	٣١	٣٠	٩٦,٨٪	١	٣,٢٪
تداول خلال فترة الحظر	٢٢	٢٢	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة حوكمة الشركات	١٩	١٩	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٧٢	٧٢	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
قواعد الكفاية المالية	١٧	١٧	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
أخرى[١٦]	٠	٠	-	٠	-
الإجمالي	**٣٨٥**	**٣٤٦**	**٨٩.٩٪**	**٣٩**	**١٠,١٪**

١٦) تمثل مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق.

واحتلت الغرامات المالية في عام ٢٠١٥م المرتبة الأولى بين العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية؛ إذ بلغت ٣٧٤ عقوبة من إجمالي العقوبات البالغة ٣٩٧ عقوبة (الجدول رقم (٤١)).

الجدول رقم (٤١): العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع العقوبة

العقوبة	العدد	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
غرامة مالية	١٨٧	٣٧٤
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	٠	٧
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	٠	٥
أخرى[١٧]	٠	١١
الإجمالي	**١٨٧**	**٣٩٧**

١٠-٥ تصنيف الغرامات المالية الصادرة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

بلغ إجمالي العقوبات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١٥م نحو ٢١٢,٥ مليون ريال موزعة على ٤٦٤ مخالفة، حُصّل منها نحو ٧٦,٥ مليون ريال بنسبة ٣٦,٠٪ خلال عام ٢٠١٥م. وتأتي الغرامات المالية على مخالفات التلاعب والتضليل في المرتبة الأولى من حيث القيمة؛ إذ بلغت قيمتها زهاء ١٤٠,٦ مليون ريال بنسبة تقارب ٦٦,٢٪ من إجمالي الغرامات المالية، حُصّل منها نحو ٨,٩ مليون ريال. وتأتي في المرتبة الثانية الغرامات المالية الصادرة بحق مخالفي لائحة الاشخاص المرخص لهم؛ إذ بلغت نحو ٥٥,٧ مليون ريال بنسبة تقارب ٢٦,٢٪ من إجمالي الغرامات الصادرة في عام ٢٠١٥م، حُصّل منها نحو ٥٤,٥ مليون ريال خلال عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٤٢)).

١٧) تشمل المنع من شراء أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية.

الجدول رقم (٤٢): إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام ٢٠١٥م

نوع المخالفة	العدد	إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة من ٢٠١٥/١/١م حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام ٢٠١٥م إنفاذاً للقرارات الصادرة من ٢٠١٥/١/١م حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
تلاعب وتضليل	٧٤	١٤٠,٥٦١,٨٠٩,٧٥	٨,٩٠٨,٣٩٣,٧٥	٦,٣٪
إفصاح	١٠٧	٤,٣٦٠,٠٠٠,٠٠	٤,٣٦٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
تداول بناءً على معلومة داخلية	٠	٠	٠	٠
لائحة الأشخاص المرخص لهم	٤٨	٥٥,٧٣٠,٠٠٠,٠٠	٥٤,٥٤٠,٠٠٠,٠٠	٩٧,٩٪
تغير في نسب تملك /تصرف دون إشعار الهيئة	٤	٦٥٠,٠٠٠,٠٠	٦٥٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٤٩	٣,٣٨٥,٠٠٠,٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠	١٤,٨٪
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	١٣	٥٢٠,٠٠٠,٠٠	٥٢٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
لائحة طرح الأوراق المالية	٦	٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٦٠,٧١٣,١٦	٢٠,٢٪
قواعد التسجيل والإدراج	٣٣	١,٣٦٠,٠٠٠,٠٠	١,٣٣٠,٠٠٠,٠٠	٩٧,٨٪
التداول خلال فترة الحظر	٢٢	٩٤٠,٠٠٠,٠٠	٩٤٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
لائحة حوكمة الشركات	١٩	٣٧٠,٠٠٠,٠٠	٣٧٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	٧٢	٣,٥٧٠,٠٠٠,٠٠	٣,٥٧٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
قواعد الكفاية المالية	١٧	٧٤٠,٠٠٠,٠٠	٧٤٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
أخرى[١٨]	٠	٠	٠	-
الإجمالي	**٤٦٤**	**٢١٢,٤٨٦,٨٠٩,٧٥**	**٧٦,٤٨٩,١٠٦,٩١**	**٣٦,٠٪**

١٨) تشمل مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق.

ويوضح الجدول رقم (٤٣) إجمالي مبالغ الغرامات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام ٢٠١٥م؛ إذ سجلت الغرامات المالية المفروضة على الشركات المدرجة المرتبة الأولى من حيث العدد؛ فقد بلغت ١٤٧ غرامة مالية، في حين سجلت الغرامات المالية المفروضة على المستثمرين المرتبة الأولى من حيث القيمة بمبلغ يقارب ١٤٤,٦ مليون ريال، حُصل منها نحو ٩,٧ مليون ريال بنسبة ٦,٧٪ خلال عام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٤٣): إجمالي مبالغ الغرامات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام ٢٠١٥م

نوع المخالف	عدد العقوبات	إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة من ٢٠١٥/١/١م حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام ٢٠١٥م إنفاذاً للقرارات الصادرة من ٢٠١٥/١/١م حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
مستثمر	١٣٢	١٤٤,٥٨٦,٨٠٩,٧٥	٩,٦٨٩,١٠٦,٩١	٦,٧٪
كبار تنفيذيين	٢٨	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٩٧٠,٠٠٠,٠٠	٩٧,٠٪
شخص مسجل	١٥	٥٧٠,٠٠٠,٠٠	٢١٠,٠٠٠,٠٠	٣٦,٨٪
شركة مدرجة	١٤٧	٥,٩٧٠,٠٠٠,٠٠	٥,٩٧٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٪
شخص مرخص له	١٤٢	٦٠,٣٦٠,٠٠٠,٠٠	٥٩,٦٥٠,٠٠٠,٠٠	٩٨,٨٪
الإجمالي	**٤٦٤**	**٢١٢,٤٨٦,٨٠٩,٧٥**	**٧٦,٤٨٩,١٠٦,٩١**	**٣٦,٠٪**

٦-١٠ طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة

تقوم الهيئة بمعالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية ومن ضمنها الأوامر القضائية الصادرة عن قضاة التنفيذ والمحاكم العامة، وقد بلغ عدد هذه الطلبات خلال عام ٢٠١٥م ١٦٤٢٣ طلباً بارتفاع نسبته ٣٨,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، وشكلت الطلبات الواردة من وزارة العدل النسبة العظمى من إجمالي الطلبات الواردة إلى الهيئة حيث بلغت ١٦١٥٨ طلباً، وتمثل ما نسبته ٩٨,٤٪ من إجمالي الطلبات الواردة (الجدول رقم (٤٤)).

وبتصنيف الطلبات الواردة إلى الهيئة بحسب نوع الطلب، يلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلبات الواردة خلال عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م تتعلق بالحجز وتشكل ٦٧,٠٪ و٥٢,٧٪ من إجمالي الطلبات الواردة خلال العامين على التوالي (الرسم البياني رقم (١٢)).

الجدول رقم (٤٤): الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفةً بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام ٢٠١٤م		عام ٢٠١٥م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
وزارة العدل	١١٤١٩	٩٦,٥٪	١٦١٥٨	٩٨,٤٪	٤١,٥٪
جهات حكومية أخرى	٢٧٦	٢,٣٪	١٠٨	٠,٧٪	-٦٠,٩٪
مستثمرون/ ورثة	١٤٤	١,٢٪	١٥٧	١,٠٪	٩,٠٪
الإجمالي	**١١٨٣٩**	**١٠٠٪**	**١٦٤٢٣**	**١٠٠٪**	**٣٨,٧٪**

الرسم البياني رقم (١٢): نسب الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفةً بحسب نوع الطلب

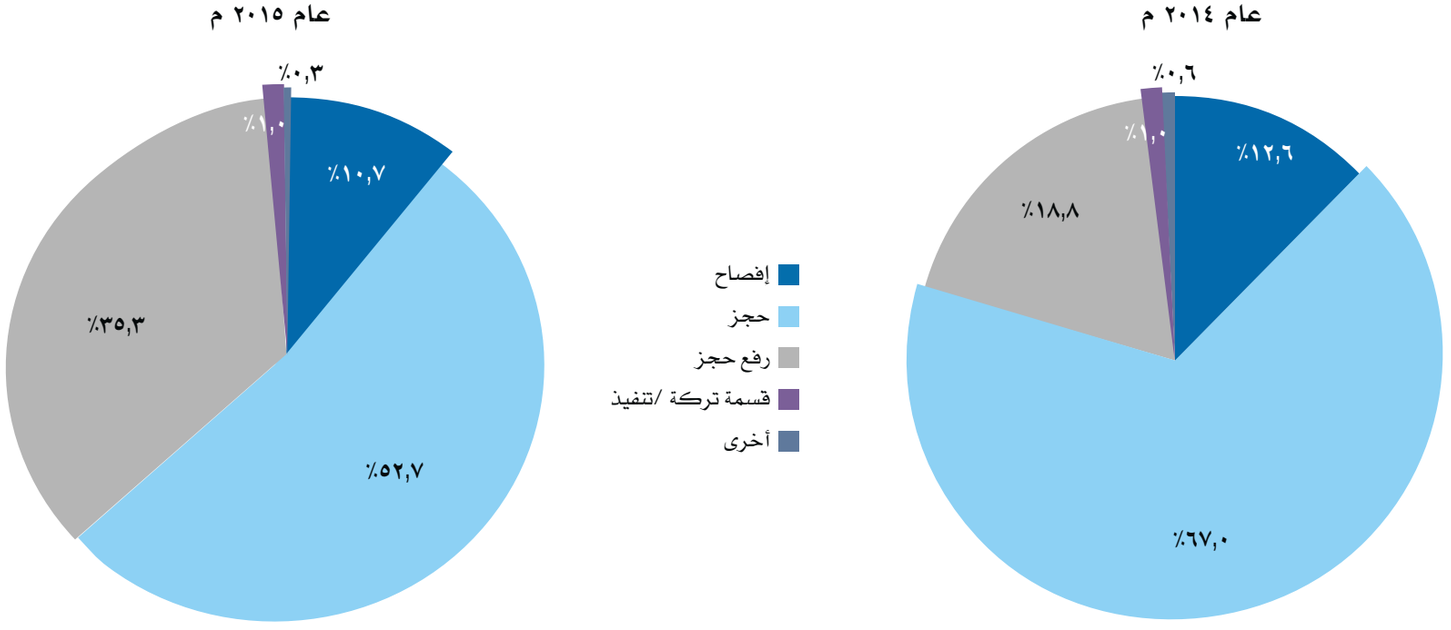

الفصل الحادي عشر

تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية والتصنيف الائتماني

١١-١ قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

١١-٢ التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

١١-٣ تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

١١-١ قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

تُصدر الهيئة قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية وتشمل الترخيص والتعديل والإلغاء والسحب. وخلال عام ٢٠١٥م، أصدرت الهيئة ٨ قرارات متعلقة بأعمال الأوراق المالية منها ٥ قرارات بإلغاء نشاط و٣ قرارات بإضافة نشاط (الجدول رقم (٤٥)). واستقر عدد الأشخاص المرخص لهم بنهاية عام ٢٠١٥م عند ٨٨ شخصاً دون تغير عن العام السابق.

الجدول رقم (٤٥): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار		عدد القرارات	
		عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
ترخيص جديد		٢	٠
تعديل ترخيص	إضافة نشاط	٣	٣
	إلغاء نشاط	٥	٥
إلغاء ترخيص		٣	٠
سحب ترخيص		٠	٠
الإجمالي		**١٣**	**٨**

٢-١١ التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

بلغ عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية ٤٩٥ ترخيصاً بنهاية عام ٢٠١٥م. ومثلت تراخيص نشاطي "تقديم المشورة" و "الترتيب" العدد الأكبر بـ٨١ ترخيصاً لكل منهما، في حين كان عدد تراخيص "التعامل بصفة وكيل" الأقل بـ ٣٣ ترخيصاً (الجدول رقم (٤٦) والرسم البياني رقم (١٣)).

الجدول رقم (٤٦): عدد تراخيص أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع النشاط وممارسته

نشاط أعمال الأوراق المالية		عام ٢٠١٤ م			عام ٢٠١٥ م		
		ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي	ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي
التعامل	بصفة أصيل	٥٤	٢	٥٦	٥٨	٢	٦٠
	بصفة وكيل	٣٢	١	٣٣	٣٣	٠	٣٣
	التعهد بالتغطية	٥١	١	٥٢	٥١	٠	٥١
الإدارة	إدارة صناديق الاستثمار	٦٥	١	٦٦	٦٥	٠	٦٥
	إدارة محافظ العملاء	٥٩	١	٦٠	٥٩	٠	٥٩
الترتيب		٧٩	١	٨٠	٨٠	١	٨١
تقديم المشورة		٨١	١	٨٢	٨١	٠	٨١
الحفظ		٦٥	٠	٦٥	٦٥	٠	٦٥
الإجمالي		**٤٨٦**	**٨**	**٤٩٤**	**٤٩٢**	**٣**	**٤٩٥**

الرسم البياني رقم (١٣): إجمالي عدد التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

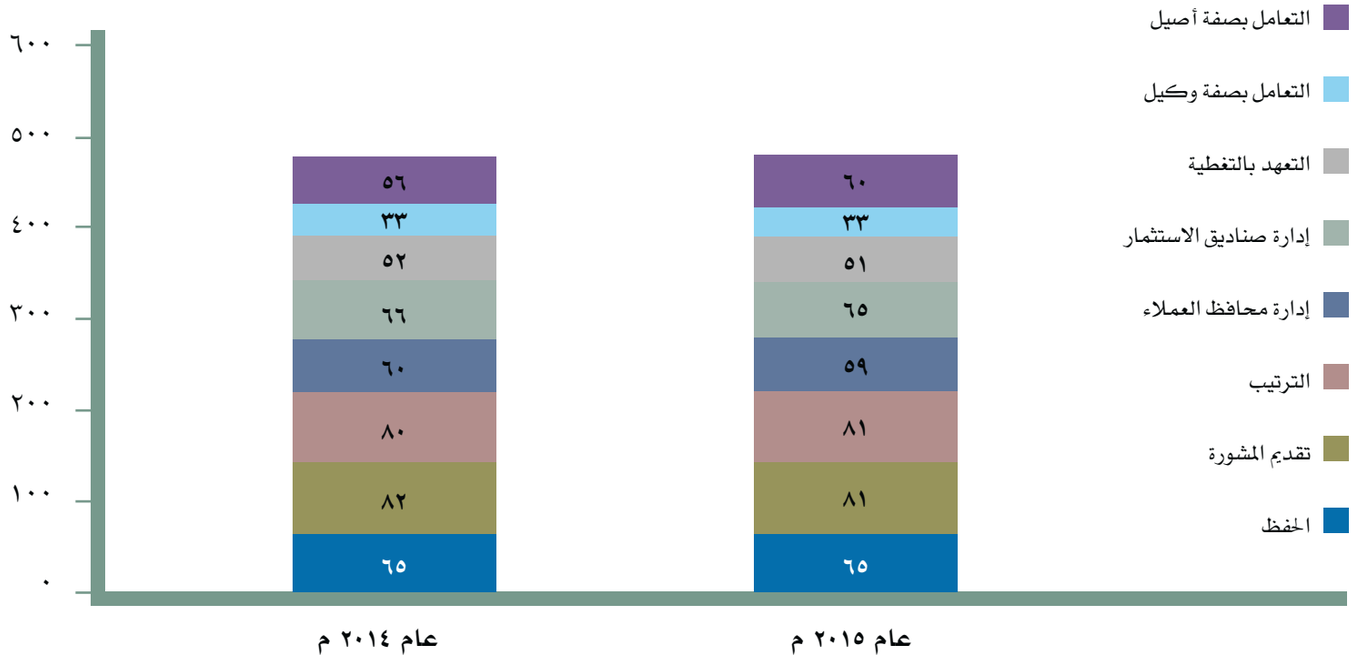

واستقر إجمالي عدد الأشخاص المرخص لهم في مزاولة جميع الأنشطة عند ٢٩ شخصاً مرخصاً له بنهاية عام ٢٠١٥م (الرسم البياني رقم (١٤)).

الرسم البياني رقم (١٤): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

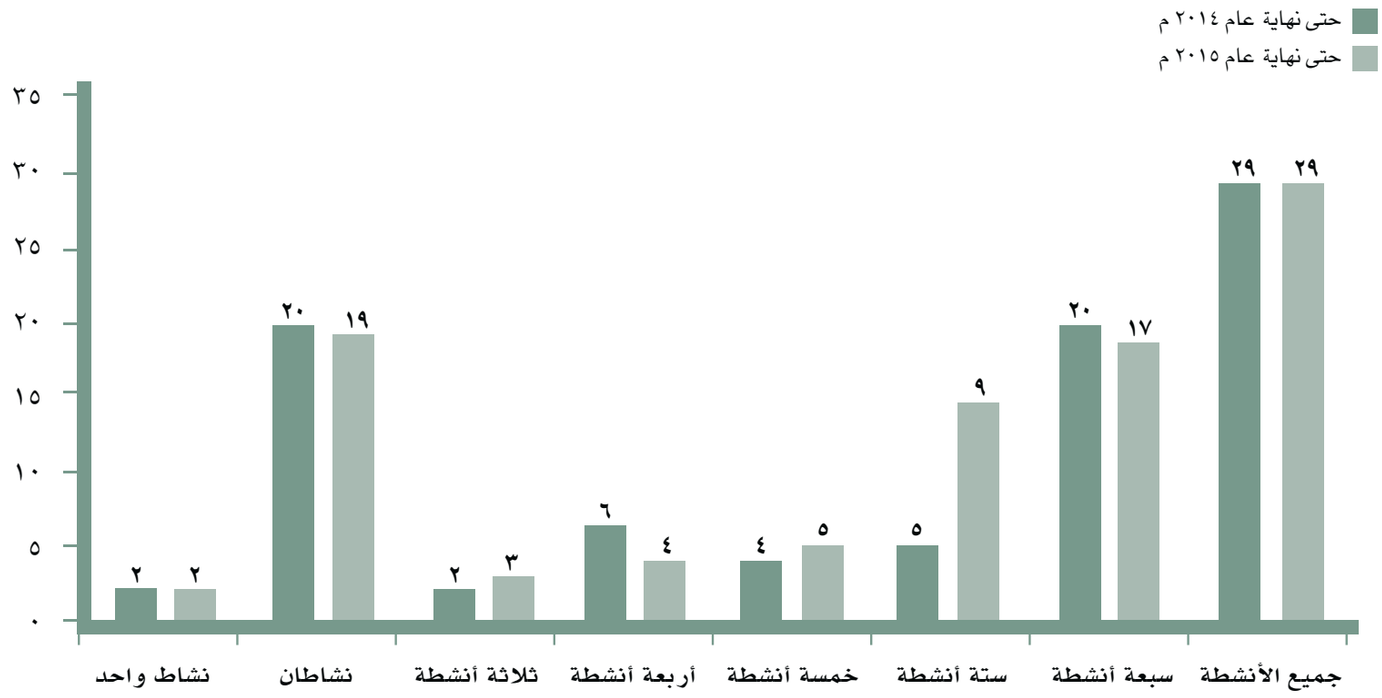

وارتفع إجمالي عدد الموظفين لدى الأشخاص المرخص لهم إلى ٤٦٠١ موظف بنهاية عام ٢٠١٥م، بنسبة توطين بلغت ٧٠,٠٪ ، منهم ٣٠٩٠ شخصاً مسجلاً ، بنسبة توطين ٧٣,٠٪ بنهاية عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٤٧)).

الجدول رقم (٤٧): عدد الموظفين لدى الأشخاص المرخص لهم

العنصر	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
شخص مسجل[١٩]	٢٩٣٧	٣٠٩٠	٧١,٧٪	٧٣,٠٪
شخص غير مسجل	١٤٠٦	١٥١١	٦٠,٠٪	٦٥,٠٪
الإجمالي	**٤٣٤٣**	**٤٦٠١**	**٦٧,٩٪**	**٧٠,٠٪**

١١-٣ تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

حرصاً من الهيئة على تطوير السوق المالية ومواكبة التطور في مختلف النشاطات، اعتمد مجلس الهيئة لائحة وكالات التصنيف الائتماني في عام ٢٠١٤م، وتنظم هذه اللائحة ممارسة التصنيف الائتماني في المملكة ومراقبتها ، وتحدد إجراءات وشروط الحصول على الترخيص اللازم لممارستها.

وقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن الموافقة على الترخيص لشركة "سمة للتصنيف الائتماني" بتاريخ ١٤٣٧/٣/١٩هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/٣٠م، لتكون أول شركة حاصلة من قبل الهيئة على ترخيص ممارسة التصنيف الائتماني.

١٩) الشخص المسجل هو الشخص الذي يؤدي وظيفة واجبة التسجيل حسب المادة ١٩ من لائحة الأشخاص المرخص لهم.

الفصل الثاني عشر

الإشراف على الأشخاص المرخص لهم

١٢-١ التفتيش

١٢-٢ الكفاية المالية

١٢-٣ التسهيلات بهامش التغطية

١٢-٤ مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

١٢-١ التفتيش

وفقاً للصلاحية الواردة في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تُنفذ هيئة السوق المالية عدداً من برامج التفتيش على الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية طبقاً لمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية المتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية لتطبيقات المراجعة القائمة على تحليل وتقييم المخاطر، وذلك من خلال برامج تفتيش متخصصة هي:

١. برامج تفتيش دورية

تعتمد على تقييم وتحليل المخاطر لأعمال الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية. وبناءً عليه، تنفذ الهيئة زيارات تفتيشية تشمل الأنشطة والعمليات والمنتجات والخدمات التي تُقدَّم للمشاركين في السوق المالية.

٢. برامج تفتيش خاصة

تُنفَّذ على الأشخاص المرخص لهم بناءً على ما يرد من إحالات من الجهات ذات العلاقة داخل الهيئة وخارجها، إضافةً إلى الإشعارات والاستفسارات الواردة من الأشخاص المرخص لهم وأي معلومات تتعلق بممارسة أشخاص غير مرخص لهم لأعمال الأوراق المالية ونحوها.

وتتبنى الهيئة عدداً من المعايير للتأكد من جودة أعمال التفتيش ومتابعة خطط الإجراءات التصحيحية المقدمة من الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية، وتتولى مراجعة المتطلبات الرقابية، وتحديث وتطوير دليل وإجراءات التفتيش بشكل دوري؛ لتتضمن أحدث المعايير والممارسات العالمية التي تعتمد على التحليل الشامل للمخاطر بحسب حجم عمليات مؤسسات السوق المالية والتزامها بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

وشملت أعمال التفتيش ١٠٥ أنشطة خلال عام ٢٠١٥م، من خلال ٥٥ تفتيشاً دورياً و٥٠ تفتيشاً خاصاً (الجدول رقم (٤٨)).

الجدول رقم (٤٨): عدد أعمال التفتيش بحسب نوع الترخيص

نوع الترخيص	عام ٢٠١٤م			عام ٢٠١٥م		
	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[٢٠]	الإجمالي	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[٢١]	الإجمالي
التعامل	١٠	٦٦	٧٦	١١	٣٠	٤١
الإدارة	١١	٣٠	٤١	١١	١٧	٢٨
الترتيب	١١	٨	١٩	١١	٣	١٤
تقديم المشورة	١١	٢	١٣	١١	٠	١١
الحفظ	١١	١	١٢	١١	٠	١١
الإجمالي	**٥٤**	**١٠٧**	**١٦١**	**٥٥**	**٥٠**	**١٠٥**

٢٠) الإجمالي لا يشمل ٣٣ زيارة تفتيشية خاصة تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
٢١) الإجمالي لا يشمل ١١٨ زيارة تفتيشية خاصة تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.

بلغ عدد أعمال التفتيش الخاصة ١٨٩ مهمة خلال عام ٢٠١٥م، بارتفاع نسبته ٢٧,٧٪ مقارنةً بالعام السابق. مثلت الإحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة وخارجها نسبة ٨٧,٨٪ من الأسباب الداعية لتنفيذها (الجدول رقم (٤٩) والرسم البياني رقم (١٥)).

الجدول رقم (٤٩): عدد أعمال التفتيش الخاصة مصنفةً بحسب الأسباب الداعية لتنفيذها

الأسباب	العدد	
	عام ٢٠١٤م[٢٢]	عام ٢٠١٥م[٢٣]
إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها	١٢٦	١٦٦
إشعارات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	١٤	٢
أعمال تتعلق بأشخاص غير مرخص لهم	٨	٢١
الإجمالي	**١٤٨**	**١٨٩**

الرسم البياني رقم (١٥): نسب أعمال التفتيش الخاصة مصنفةً بحسب الأسباب الداعية لتنفيذها

وقد نتج عن أعمال التفتيش الدوري للأشخاص المرخص لهم في عام ٢٠١٥م عدد من الملاحظات حول التزامهم بمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ويوضح الرسم البياني رقم (١٦) نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها.

٢٢) الإجمالي يشمل ٣٣ زيارة تفتيشية خاصة تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية، ونحوهما.
٢٣) الإجمالي يشمل ١١٨ زيارة تفتيشية خاصة تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية، ونحوهما.

الرسم البياني رقم (١٦): نسب ملاحظات أعمال التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

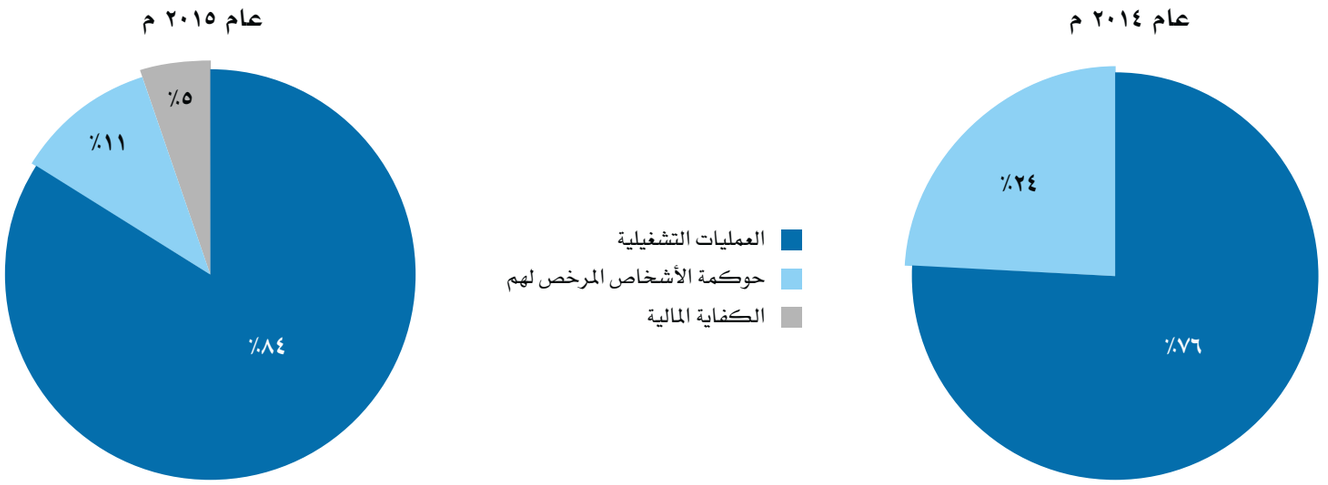

■ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تُراقب الهيئة التزام الأشخاص المرخص لهم لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجلس الهيئة من خلال تنفيذ برامج تفتيش دورية بمشاركة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي من أبرز مهامها ما يلي:

١. تطوير نظم مكافحة غسل الأموال من خلال عضوية الهيئة في اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال التي تضم عدداً من الجهات الحكومية المعنية بمكافحة غسل الأموال.

٢. تطبيق ما يصدر عن مجموعة العمل المالي (FATF) من توصيات معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣. توعية وإرشاد الأشخاص المرخص لهم بأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤. مراجعة التقارير السنوية الصادرة عن مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لدى الشخص المرخص له.

٥. تبليغ الأشخاص المرخص لهم بالدول التي لديها أوجه قصور إستراتيجية في أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦. التعاون مع الإدارة العامة للتحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال لجان مختصة.

٧. دراسة طلبات الأشخاص المرخص لهم بالموافقة على قبول وفتح الحسابات الاستثمارية الخاصة بالجهات الحكومية أو بالمنظمات غير الهادفة للربح ونحوها.

٨. دراسة الاستفسارات الواردة من الأشخاص المرخص لهم المتعلقة بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرد عليها.

وبلغ إجمالي عدد الطلبات الواردة للهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٤١١ طلباً في عام ٢٠١٥م، بنسبة ارتفاع ٩٩,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، ويلاحظ ارتفاع نسبة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية بنسبة ١١٣,٣٪ (الجدول رقم (٥٠)).

الجدول رقم (٥٠): الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفةً بحسب نوع المعاملات

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	
طلبات واردة من الجهات الحكومية	٦٠[٢٤]	١٢٨	٪١١٣,٣
طلبات[٢٥] واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	١٤٦	٢٨٣	٪٩٣,٨
الإجمالي	**٢٠٦**	**٤١١**	**٪٩٩,٥**

١٢-٢ الكفاية المالية

للتأكد من الالتزام بالفقرة (ب/٤) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم، المتعلقة بالتزام الشخص المرخص له بمبدأ الكفاية المالية؛ وذلك بالاحتفاظ بموارد مالية كافية بحسب القواعد التي حددتها الهيئة، تُراجع الهيئة ما يلي:

١. تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم.

٢. اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.

٣. الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية.

وقدارتفع إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم إلى ١١٧٢ مراجعة خلال عام ٢٠١٥م، بنسبة ارتفاع ١,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، وانخفضت مراجعات خطط عمل رفع الكفاية المالية فوق الحد الأدنى بنسبة ٥٠,٠٪، واستقر عدد مراجعات حالات الانكشافات الكبيرة عند مستواها في العام الماضي (الجدول رقم (٥١)).

٢٤) عُدلت آلية احتساب عدد الطلبات الواردة من الجهات الحكومية بحذف الطلبات غير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل الطلبات الواردة من المحاكم بناءً على نظام التنفيذ، ونحوها.

٢٥) يقصد بها طلب الشخص المرخص له موافقة الهيئة على قبول فتح الحسابات الاستثمارية لديه للجهات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح وجهات أخرى.

الجدول رقم (٥١): أعداد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم مصنفةً بحسب نوع المراجعة

النوع	العدد		نسبة التغير
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	
مراجعة دورية للكفاية المالية	١٠٢١	١٠٥٠	٢,٨٪
مراجعة الكفاية المالية عند التعهد بالتغطية	٣٥	٢٩	-١٧,١٪
مراجعة اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	٢	١	-٥٠,٠٪
مراجعة خطط عمل رفع الكفاية المالية فوق الحد الأدنى	١٠	٥	-٥٠,٠٪
مراجعة حالات الانكشافات الكبيرة	٤	٤	٠,٠٪
مراجعة القوائم المالية المدققة	٨٤	٨٣	-١,٢٪
الإجمالي	**١١٥٦**	**١١٧٢**	**١,٤٪**

■ **مراكز كفاية رأس المال الموحدة للأشخاص المرخص لهم**

تشرف الهيئة على الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم بحسب متطلبات قواعد الكفاية المالية المبنية على متطلبات بازل، المكونة من ثلاث ركائز رئيسية: الركيزة الأولى تنظيم متطلبات الكفاية المالية التي تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والركيزة الثانية تشمل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وبدأ تطبيقها خلال عام ٢٠١٤م، والركيزة الثالثة هي الإفصاح، وبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٥م.

وصُنف الأشخاص المرخص لهم للتحقق من كفاية رأس المال الموحدة بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

١- الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل / الإدارة / الحفظ

بلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ ٢,١٢ متجاوزاً المعدل (١) الموصى به وفق مقررات بازل. إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال ١٨٩٢٢ مليون ريال، في حين بلغ إجمالي الحد الأدنى ٨٩٣٨ مليون ريال (الجدول رقم (٥٢)).

الجدول رقم (٥٢): متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل / الإدارة / الحفظ

العنصر	أشخاص مرخص لهم								المتوسط / المجموع	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون			
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
معدل تغطية كفاية رأس المال	٢,٨٤	٢,٥٢	١,٧٧	١,٥٦	٢,٣٦	٢,٠٨	١٠,٣٥	١٠,٢٨	٢,٣٩	٢,١٢
نسبة كفاية رأس المال[٢٦]	٪٣١,٩	٪٢٩,٥	٪٢٢,٦	٪١٩,٩	٪٣٠,٣	٪٢٦,٤	٪١٠٨,١	٪١٠٦,٢	٪٢٩,١	٪٢٦,٠
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	٧٥٩١	٨٣٠٩	٦٩١٢	٦٧٩٠	٢٣٧٨	٢٣٨٢	١٣١٦	١٤٤١	١٨١٩٧	١٨٩٢٢
الحد الأدنى[٢٧] (مليون ريال)	٢٦٧٨	٣٣٠٤	٣٩١٣	٤٣٥١	١٠٠٨	١١٤٣	١٢٧	١٤٠	٧٧٢٦	٨٩٣٨
مخاطر الائتمان[٢٨] (مليون ريال)	١٨٠٩	٢٤٥٠	٣٤٢٠	٣٧٧٣	٨٨٨	٩٨١	٦٩	٧٤	٦١٨٧	٧٢٧٨
مخاطر السوق[٢٩] (مليون ريال)	٢٩٥	٢١٤	٢٤٧	٢٧٤	٤١	٦٢	٣	٥	٥٨٥	٥٥٥
المخاطر التشغيلية[٣٠] (مليون ريال)	٥٧٣	٦٤٠	٢٤٦	٣٠٤	٧٩	١٠٠	٨٨	٦٢	٩٥٣	١١٠٥

٢٦) طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
٢٧) القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
٢٨) مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغييرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
٢٩) مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغيرات في المستوى وفي التقلبات للقيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
٣٠) المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بالشخص المرخص له.

٢- الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب / تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن ٢٠٠ ألف ريال ورأس مال عامل يكفي ثلاثة أشهر. وبلغ رأس المال العامل للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب وتقديم المشورة ٢٦٦ مليون ريال، وإجمالي الفائض في رأس المال العامل ٢٣٥ مليون ريال. وبلغ متوسط الفائض في رأس المال ١١ مليون ريال.

٣-١٢ التسهيلات بهامش التغطية

تجيز المادة الخامسة والأربعون من لائحة الأشخاص المرخص لهم للشخص المرخص له تقديم تسهيلات ائتمانية. وبلغ إجمالي الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش التغطية ٢٤,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م مقارنةً بمبلغ ٣١,١ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤م، بنسبة انخفاض ٢٠,٣٪. فيما بلغ الرصيد المستخدم ١٣,٧ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م مقارنةً بمبلغ ١٧,١ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤م، بنسبة انخفاض ١٩,٩٪ (الرسم البياني رقم (١٧)).

الرسم البياني رقم (١٧): قيم التسهيلات بهامش التغطية خلال عام ٢٠١٥م

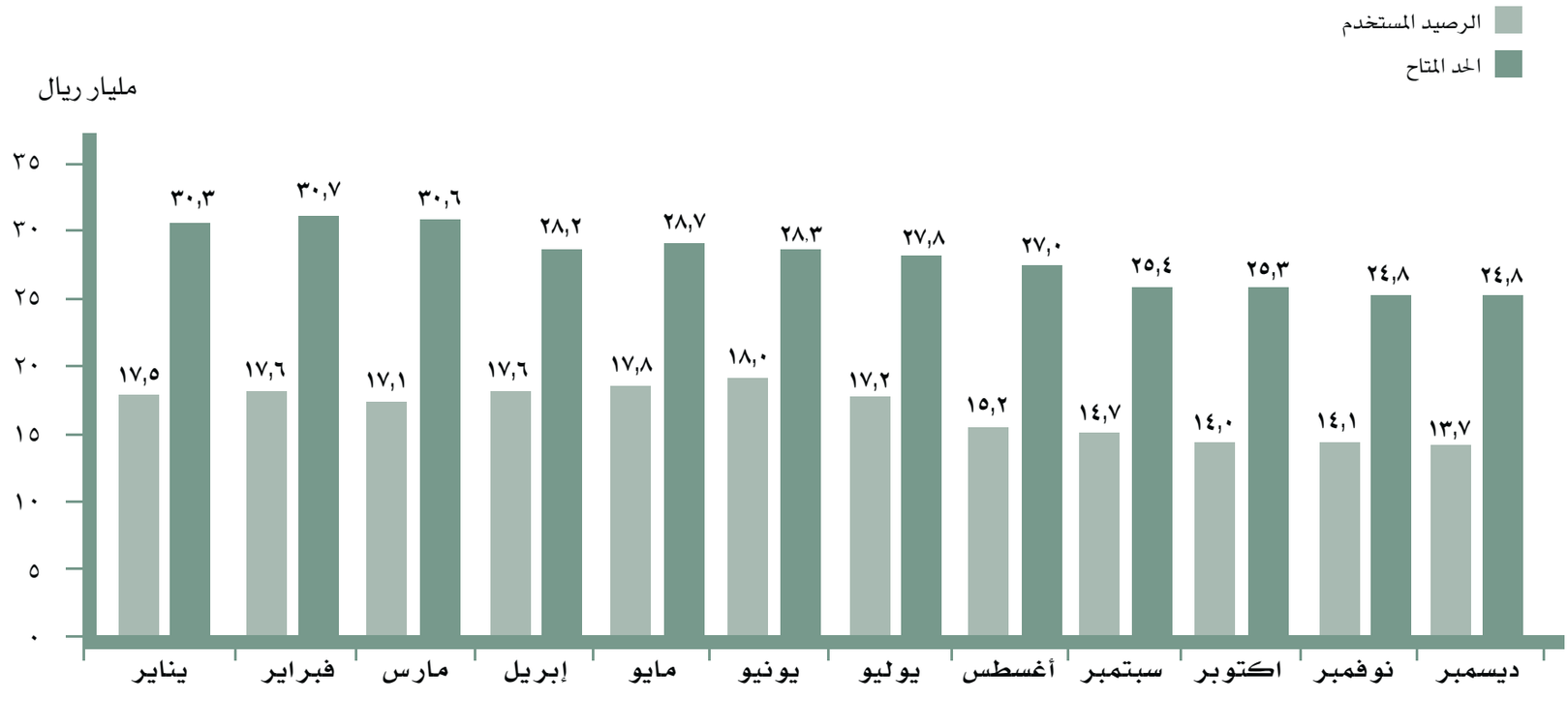

٤-١٢ مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

بلغت رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم بنهاية عام ٢٠١٥م ١٦,١ مليار ريال مرتفعةً بنسبة ١,٠٪، وبلغت إيراداتهم ٦,٣ مليار ريال، منخفضةً بنسبة ١٣,٠٪، وحققوا أرباحاً صافية قدرها ٢,٣ مليار ريال منخفضةً بنسبة ٢٣,٨٪ مقارنةً بالعام السابق. ويبين الجدول رقم (٥٣) عدداً من المؤشرات المالية الخاصة بالأشخاص المرخص لهم. ولتسهيل مراجعة بياناتهم المالية ومقارنتها مع نظرائهم، صُنفت بناءً على هيكل الملكية والوجود الإقليمي وأعمالهم إلى خمسة تصنيفات هي: مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية، ومرخص لهم سعوديون، ومرخص لهم إقليميون، ومرخص لهم دوليون، ومرخص لهم في ممارسة أعمال الترتيب و/أو تقديم المشورة.

وقد حقق الأشخاص المرخص لهم التابعون لبنوك سعودية أرباحاً بلغت ٢,١ مليار ريال، تمثل قرابة ٩٠,٧٪ من إجمالي أرباح الأشخاص المرخص لهم المحققة خلال عام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٥٣): مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

(مليون ريال)

البيان	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي		نسبة التغير
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب/تقديم المشورة				
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٦٥١٧	٦٥١٨	٢٣٩٦	٢٥٣١	١٥٢٠	١٥٨٣	٣٠٠	٢٦٢,٥	١٥٩٣٣	١٦٠٩٤	١,٠٪
إجمالي الأصول	١٣٢٠٠	١٣٨٩٥	٨٥٧٨	١٠١٦٦	٣٥١٩	٣٧٠٠	١٥٦٣	١٦٨٥	٤١٢	٣٩١,٦	٢٧٢٧٢	٢٩٨٣٨	٩,٤٪
إجمالي الالتزامات	٣٦٥٩	٤٠٦٥	١٠٥٧	٢٦٥٦	١١٧٨	١١٧٦	١٥٣	١٥٠	٧٧	١٠٨,٩	٦١٢٤	٨١٥٦	٣٣,٢٪
إجمالي حقوق الملكية	٩٥١٤	٩٨٣٠	٧٥٢١	٧٥١٠	٢٣٤١	٢٥٢٤	١٤١٠	١٥٣٥	٣٣٥	٢٨٢,٧	٢١١٤٨	٢١٦٨٢	٢,٥٪
الإيرادات	٤٤٥٢	٤١٤٤	١٨٤٧	١٤٢١	٤٩٧	٣٢١	٣٠٨	٣١٩	١٣٧	٩٦,٦	٧٢٤١	٦٣٠١	١٣,٠٪-
أرباح / خسائر	٢٢٦٥	٢١٠٢	٥٥١	١٧٥	١١٧	٢٥,٦-	٦٦	٦٩,٧	٤٢	٣,٥-	٣٠٤١	٢٣١٧	٢٣,٨٪-

ويوضح الرسم البياني رقم (١٨) نسب توزيع مصادر الإيرادات الرئيسية للأشخاص المرخص لهم، ويُظهر أن نسبة تمثيل الإيرادات من إدارة الأصول تشكل المصدر الأكبر من إجمالي الدخل لعام ٢٠١٥م لدى الأشخاص المرخص لهم الإقليميين والسعوديين والتابعين لبنوك سعودية بنسبة ٦٢,٠٪ و٤٩,٠٪ و٤٢,٠٪ على التوالي.

الرسم البياني رقم (١٨) : نسب توزيع مصادر الإيرادات الرئيسية للأشخاص المرخص لهم

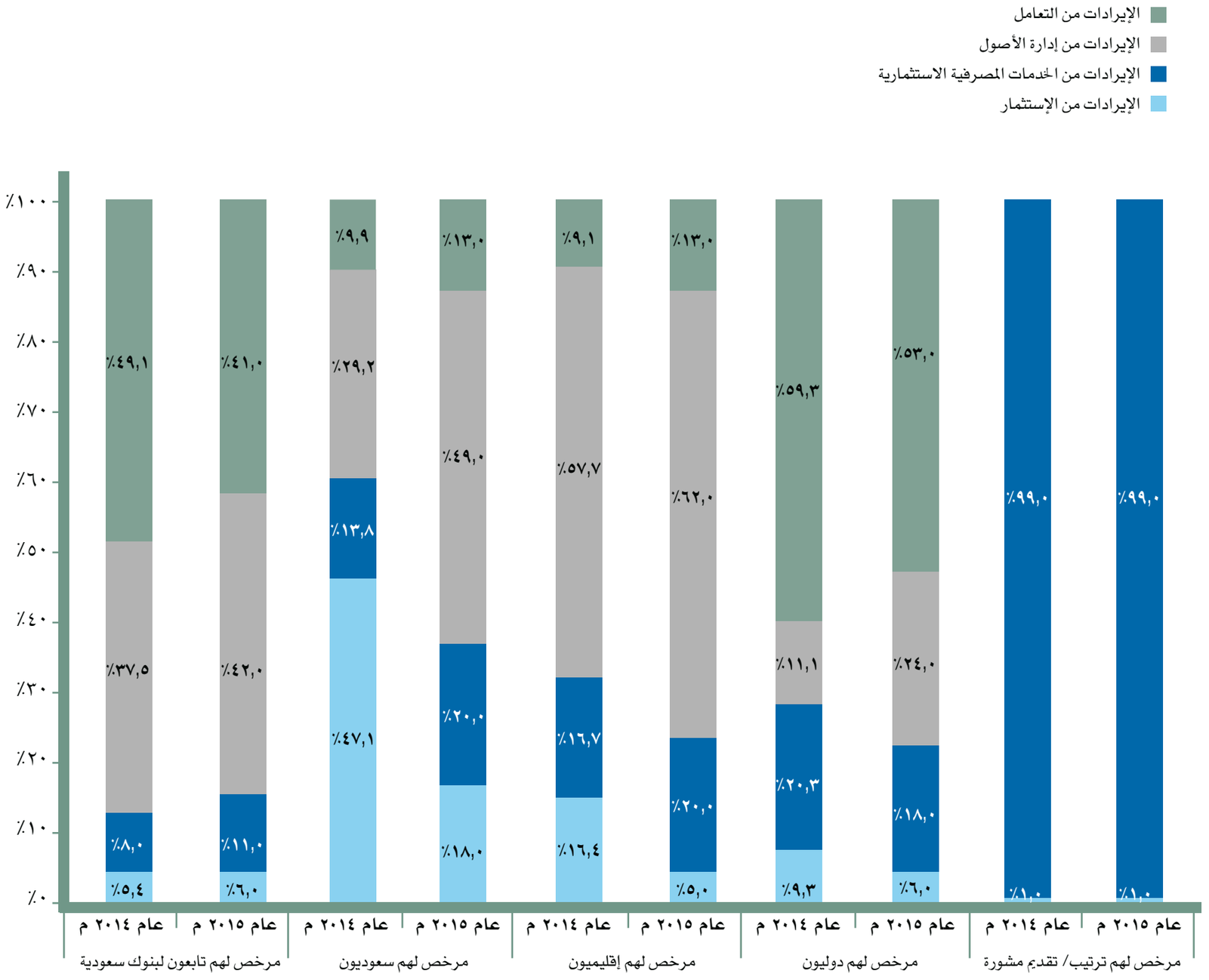

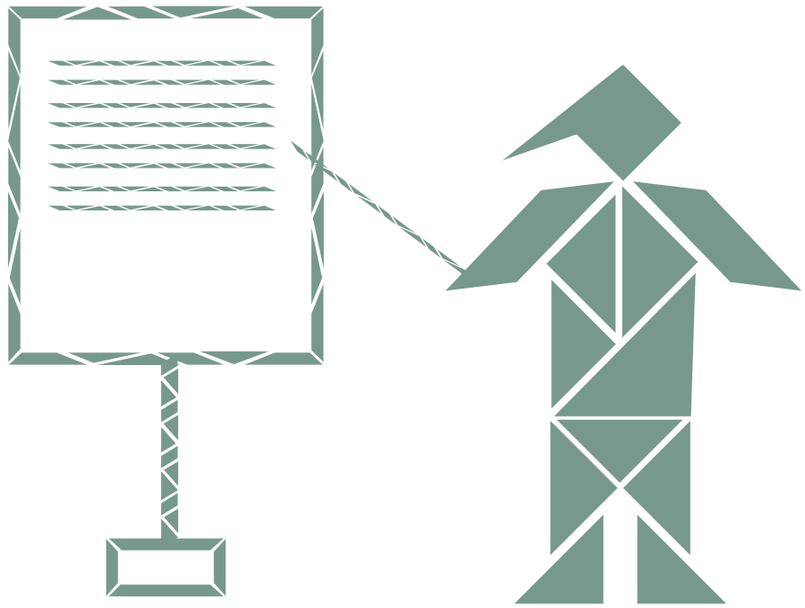

الفصل الثالث عشر

الثقافة الاستثمارية

١٣-١ البرامج الإعلامية

١٣-٢ برامج التواصل مع الجمهور

١٣-٣ برامج الثقافة الاستثمارية

تولي الهيئة المتعاملين في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها باطلاعهم بصفة مستمرة على الأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، وعلى المخاطر التي قد يتعرضون لها، أو التصرفات التي تُعدّ تلاعباً أو تضليلاً. لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات للتواصل مع المتعاملين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسية التالية:

١٣-١ البرامج الإعلامية

نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية التي تناولت القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو تلك التي تشرح القرارات وتفسرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، ونُشرت أيضاً في مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لهيئة السوق المالية على (فيس بوك، ويوتيوب، وتويتر)، بالإضافة إلى بث ١١١٩ رسالة تثقيفية على مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة المشار إليها بهدف توفير المعلومات للمستثمرين الحاليين أو المتوقع دخولهم في السوق. ونظمت الهيئة كذلك مؤتمراً صحفياً للإعلام المحلي ولقاءً لجريدة وول ستريت ووكالة رويترز مع معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية؛ بهدف اطلاع الصحفيين على مهام الهيئة المنصوص عليها في نظام السوق المالية وكذلك إحاطتهم بإستراتيجيتها للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩م).

وأُعدّ خلال عام ٢٠١٥م ١٤ تقريراً إعلامياً تثقيفياً نُشر في ٤٧٦ وسيلة إعلامية، وشملت التقارير حقوق المساهمين، وقراءة القوائم المالية، والاستثمار الأجنبي، والسلوكيات المخالفة، والتزامات الأشخاص المرخص لهم، والتداول بناءً على معلومات داخلية، وحقوق المستثمرين في الصناديق الاستثمارية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة بالسوق المالية. وأصدرت أيضاً ١٢ بياناً صحفياً نُشرت في ٤٠٠ وسيلة إعلامية.

إضافة إلى ذلك، قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م بما يلي:

- **تصميم ونشر المواد الإعلامية**

ومن ذلك:

- **تصميم مطويات إلكترونية وبثها في عدد من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، شملت موضوعاتها التالي:**
  - اعرف حقوقك في الصناديق الاستثمارية.
  - التخطيط المالي للمتقاعدين.
  - قراءة القوائم المالية.
  - النشرة الثقافية الخاصة بمكافحة غسل الأموال.
  - مبادئ الأشخاص المرخص لهم.
  - أهداف الاستثمار المؤسسي.
  - كيف يشارك المساهم مشاركة فعالة في الجمعيات العمومية.
  - التصويت في الجمعيات العمومية لاختيار أعضاء مجالس الإدارة.
  - لماذا تقرأ تقرير مجلس الإدارة للشركة المدرجة في السوق المالية؟
- **إنتاج ٤ أفلام فيديو تثقيفية وبثها في عدد من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، وشملت شرح الموضوعات التالية:**
  - أهداف وقواعد استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة.
  - السلوكيات المخالفة.
  - الشركات المتعثرة.
  - كيفية استخدام التطبيقات الذكية للهيئة.

١٣-٢ برامج التواصل مع الجمهور

تلقّى وتعامل مركز الاتصال بالهيئة مع ٧٧٦٠ اتصالاً خلال عام ٢٠١٥م، شملت ٦٥٤٤ اتصالاً هاتفياً بنسبة ٨٤,٣٪، و٩٦٣ رسالة إلكترونية بنسبة ١٢,٤٪، و ٩ فاكسات بنسبة ٠,١٪، و٢٤٤ استفساراً من خلال قنوات التواصل الاجتماعية بنسبة ٣,١٪ (جدول رقم (٥٤)).

جدول رقم (٥٤): أنشطة مركز الاتصال مصنفةً بحسب الموضوع خلال عام ٢٠١٥م

الموضوع	عدد الاتصالات
استفسارات عن آلية تقديم شكوى	٥٧٠
استفسارات عن الأشخاص المرخص لهم	١٢٠
استفسارات عن اختبارات الهيئة التأهيلية	١١٥
استفسارات عن المحافظ الاستثمارية	٢٧٧١
استفسارات متعلقة بالنماذج الإلكترونية	٣٦
استفسارات عن هواتف منسوبي الهيئة	٩٨٢
استفسارات عن التوظيف	١١٩٧
استفسارات عن الاكتتابات	٩٤
استفسارات متعلقة بالشركات المدرجة	٢٥٢
استفسارات متعلقة بالمؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة	٣٧
استفسارات عن برامج توعية المستثمر	١٣٣
استفسارات عن الصناديق الاستثمارية	٣٠
استفسارات متعلقة باللوائح التنفيذية	٢٤٠
استفسارات أُحيلت إلى شركة (تداول) مباشرة بحكم الاختصاص	٤٠٨
بلاغات المستثمرين عن مخالفات السوق	١٠٠
اتصالات المتابعة	١٠٤
ملاحظات عامة	٥٧١
الإجمالي	**٧٧٦٠**

٣-١٣ برامج الثقافة الاستثمارية

تماشياً مع إستراتيجيتها المتعلقة ببرامج الثقافة الاستثمارية، قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م بما يلي:

- إطلاق عدد من الحملات التثقيفية على عدد من المواقع الإلكترونية، تهدف إلى تعزيز المحتوى الإلكتروني لوسائل التواصل الاجتماعي بالمواد التثقيفية بصيغة "إنفوجرافيك"، وشملت موضوعاتها قنوات استقبال الشكاوى في الهيئة وآلية تقديم الشكاوى.
- طباعة ٥٦٣ ألف مطبوعة ومطوية ونشرات تتعلق بالثقافة الاستثمارية، منها ٥٠٠ ألف نسخة من مطوية أهداف فتح سوق الأسهم السعودية أمام الاستثمار الأجنبي، ووُزع من المجموع ما يقارب ٦٤,٧ ألف مطبوعة ومطوية ونشرة وكتيب توعوي.
- **برنامج المستثمر الذكي**

يهدف برنامج المستثمر الذكي إلى تحويل قواعد التعاملات المالية الصحيحة والسلوكيات الإيجابية في الثقافة المالية إلى مواد تفاعلية مع الفئات

المستهدفة. ويستهدف البرنامج الأبناء والنشء من الجنسين من عمر الخامسة إلى الرابعة عشرة، ويشجع برنامج المستثمر الذكي كل مهتم بتثقيف الأبناء من الطلاب والطالبات، ومن أحب نشر هذه الثقافة في مدرسته أو مركزه أو ناديه. وأقامت الهيئة في هذا المجال دورات تدريبية لـ ٣١ سفيرة للمستثمر الذكي، وزُودن بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، ليتم من خلال هذا البرنامج تشجيع نشر ثقافة التطوع، بالإضافة إلى المشاركة في البرنامج.
كذلك نظمت الهيئة وشاركت ورعت عدداً من أجنحة الثقافة الاستثمارية في جملة من المناسبات منها:

- مشاركة برنامج "المستثمر الذكي" في فعاليات اليوم المفتوح لأبناء منسوبي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في يناير ٢٠١٥م بحضور رئيس مجلس إدارة الشركة وعدد كبير من أبناء منسوبيها.
- شاركت هيئة السوق المالية في برنامج (إنتاجي-٥) تحت شعار "أنا منتج" في أحد المراكز التجارية واستمر مدة ثلاث أيام من ١٤ -١٦ مايو ٢٠١٥م، ووُزع أثناء المشاركة أكثر من ٢٠٠٠ نسخة من مطبوعات الهيئة ومطوياتها، و٨٠٠ نسخة من مطبوعات المستثمر الذكي.
- شاركت الهيئة ضمن نشاط سفراء برنامج المستثمر الذكي بمحاضرة في أكاديمية سباركس في ١١ إبريل ٢٠١٥م بعنوان "التاءات السبع"، وحضرها مجموعة من الطالبات اللاتي تتراوح أعمارهن بين التاسعة والثانية عشرة.
- زيارة للمدرسة الابتدائية ٢٧٨ للبنات في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥م، وُزع خلالها أعداد من مجلة المستثمر الذكي على الطالبات.

الأنشطة الثقافية

نظمت الهيئة وشاركت في عدد من حلقات العمل والملتقيات والاجتماعات، ومن أبرزها:

- المشاركة في ملتقى مشروع التحول للمعايير الدولية، خلال الفترة ٢٥-٢٦ أكتوبر ٢٠١٥م.
- المشاركة في ملتقى اليوم العالمي للادخار الذي نظمته شركة أرامكو السعودية في جامعة الملك عبدالعزيز، في ٥ نوفمبر ٢٠١٥م.
- تنظيم حلقتي عمل بعنوان "متطلبات الإفصاح المستمر للشركات المدرجة" في مقر هيئة السوق المالية، خلال الفترة ٢٢-٢٣ أبريل ٢٠١٥م، وشارك فيهما ٣٥ ممثلاً من الشركات المساهمة المدرجة.
- المشاركة في مؤتمر يوروموني خلال الفترة ٥-٦ مايو ٢٠١٥م.
- المشاركة في ورشة عمل إعداد الإستراتيجية الوطنية للادخار، وعُقدت برعاية البنك السعودي للتسليف والادخار، في ٤ نوفمبر ٢٠١٥م.
- المشاركة في تنظيم ٦ ورش عمل تحت اسم "المتطلبات النظامية لمسؤولي الالتزام في الشركات المساهمة المدرجة"، خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥م.
- المشاركة في ورشة عمل لتعزيز دور المعاهد والكليات المالية والمصرفية في رفع الوعي المالي في المجتمع، وعُقدت في مقر المعهد المالي، في ٨ ديسمبر ٢٠١٥م.
- تنظيم ورشة عمل للأشخاص المرخص لهم، ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م، ضمّت ٧٠ مشاركاً.
- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان "الرقابة على التداول في السوق المالية"، في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥م، شارك فيها ١٩ شخصاً مرخصاً له.
- المشاركة في ورشة عمل بعنوان "التوعية المالية"، نظمها نادي الاستثمار، جامعة الملك سعود، خلال الفترة ٧-٩ نوفمبر ٢٠١٥م.
- المشاركة في تنظيم برنامج "التدريب العملي" بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، خلال الفترة ٢٦-٢٧ أكتوبر، شارك في البرنامج ٢٠ مشاركاً من دول عربية مختلفة.
- تنظيم اجتماع مع عدد من موظفي البنك السعودي للتسليف والادخار لعرض تجربة الهيئة في مجال التوعية، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م.
- التنظيم والمشاركة في اليوم التعريفي بالسوق المالية السعودية، جامعة الأميرة نورة، في ٢١ اكتوبر ٢٠١٥م.

تقديم المحاضرات

قدمت الهيئة محاضرات ثقافية وتعليمية لطلاب وطالبات عدد من الجامعات السعودية، عُرض لهم فيها شرح عن خدمات هيئة السوق المالية وطبيعة عملها بالإضافة إلى عدة موضوعات أخرى، ومن أبرز المحاضرات:

- محاضرة بعنوان "نظرة عامة عن الهيئة" وشرح مفصل عن "حوكمة الشركات"، جامعة الملك سعود، في ١٠-١٤ مايو ٢٠١٥م.
- محاضرة في المؤسسة العامة للتقاعد، في ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٥م.
- محاضرة بعنوان "قنوات ثقافة المستثمر ومعلومات السوق"، جامعة اليمامة، في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥م.
- محاضرة بعنوان "التوجهات الإستراتيجية لهيئة السوق المالية"، جامعة الأمير سلطان، في ١ ديسمبر ٢٠١٥م.
- محاضرة بعنوان "مقدمة عن السوق المالية والتوجهات الإستراتيجية للهيئة"، جامعة الملك عبدالعزيز، في ١٢ نوفمبر ٢٠١٥م.
- محاضرة "الأهداف الخمسة المرجوة من الاستثمار الأجنبي"، طالبات جامعة الأميرة نورة.
- محاضرات ثقافية عدة عُقدت في مقر هيئة السوق المالية عن التعاملات في السوق المالية إلى جانب الإحاطة بالتشريعات الأساسية الصادرة عن الهيئة، وذلك في إطار تعزيز الوعي المالي والحقوقي لطلاب وطالبات عدد من الجامعات في المملكة.

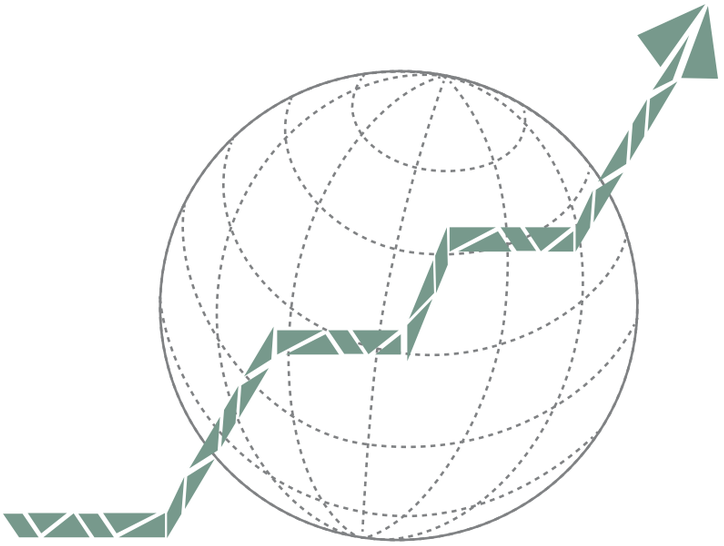

الفصل الرابع عشر

المنظمات والعلاقات الدولية

واصلت الهيئة توثيق وتعزيز علاقتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات والمؤسسات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والاستفادة من أحدث التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة وتنسيق المبادرات متعددة الأطراف وفتح سبل التعاون المشترك، قامت الهيئة بالتعاون مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في عدد من المجالات؛ إذ استقبلت عدداً من هيئات الأسواق المالية والمنظمات الدولية، وشاركت في عدد من التقارير والاستبانات التي قامت بها منظمات دولية مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو) واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ومجلس الاستقرار المالي وغيرهم، وكذلك شاركت في عام ٢٠١٥م في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها كالتالي:

أولاً: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو"

تعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" الجهة المرجعية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية. وتعمل المنظمة مع أعضائها للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة التعاملات في الأوراق المالية وسلامتها، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم وتطوير الأسواق المالية، وتوحيد الجهود لتحقيق درجة فعّالة من الرقابة على تعاملاتها. وانضمت الهيئة عضواً كامل العضوية خلال المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للمنظمة في مدينة مونتريال عام ٢٠١٠م، بالإضافة إلى انضمامها للجنة المستثمرين الأفراد وتغيير عضويتها في لجنة إدارة الاستثمار من عضو مراقب إلى عضو في عام ٢٠١٥م. وتجدر الإشارة إلى أن "أيوسكو" تضم عدة لجان رئيسة من أبرزها:

١. اللجنة الرئاسية

٢. لجان السياسات

٣. لجنة الأسواق الناشئة.

٤. اللجان الإقليمية: ومن ضمنها اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط.

وللهيئة مجموعة من المشاركات في أعمال المنظمة ولجانها في عام ٢٠١٥م، يمكن إيجازها في التالي:

المشاركة	المكان	التاريخ
الاجتماع السنوي الأربعون شاركت الهيئة في اجتماعات اللجنة الرئاسية - اجتماع مجلس الإدارة - واجتماع لجنة الأسواق الناشئة - واجتماع اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط	لندن المملكة المتحدة	١٤ - ١٨ يونيو ٢٠١٥م ٢٧ شعبان - ١ رمضان ١٤٣٦ هـ
اجتماع مجلس الإدارة شاركت الهيئة في اجتماع اللجنة التوجيهية، وهي لجنة تقع تحت مظلة لجنة الأسواق الناشئة	سيؤول جمهورية كوريا الجنوبية	١١ - ١٣ فبراير ٢٠١٥م ٢٢ - ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٦ هـ
اجتماع مجلس إدارة منظمة "أيسكو" شاركت الهيئة بوصفها عضواً في المجلس	تورنتو كندا	٥ - ٧ أكتوبر ٢٠١٥م ٢٢ - ٢٤ ذي الحجة ١٤٣٦ هـ
اجتماع لجنة الأسواق الناشئة	القاهرة جمهورية مصر العربية	٢٧ - ٢٩ أبريل ٢٠١٥م ٨ - ١٠ رجب ١٤٣٦ هـ
اجتماع اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط	مسقط سلطنة عمان	٢٤ - ٢٥ فبراير ٢٠١٥م ٥ - ٦ جمادى الأول ١٤٣٦ هـ
اجتماع لجنة تنظيم الأسواق الثانوية	نيودلهي جمهورية الهند	٢٩ - ٣٠ يناير ٢٠١٥م ٩ - ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ
	تورونتو كندا	٢٦ - ٢٨ مايو ٢٠١٥م ٧ - ٩ شعبان ١٤٣٦ هـ
	ساو باولو جمهورية البرازيل الاتحادية	٢٧ - ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥م ١٤ - ١٦ محرم ١٤٣٧ هـ
اجتماع لجنة إدارة الاستثمار	طوكيو اليابان	١٣ - ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م ٢٩ - ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦ هـ
اجتماع لجنة أسواق المشتقات والسلع	مدريد مملكة إسبانيا	٢٨ - ٢٩ مايو ٢٠١٥م ٩ - ١٠ شعبان ١٤٣٦ هـ
اجتماع لجنة المخاطر الناشئة مشاركة	ريو دي جانيرو جمهورية البرازيل الاتحادية	١ - ٢ سبتمبر ٢٠١٥م ١٧ - ١٨ ذي القعدة ١٤٣٦ هـ
اجتماع لجنة التقييم مشاركة	بريتوريا جمهورية جنوب أفريقيا	١٦ - ١٨ مارس ٢٠١٥م ٢٥ - ٢٧ جمادى الأول ١٤٣٦ هـ

ثانيًا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شاركت الهيئة في اجتماعات اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي:

المشاركة	المكان	التاريخ
الاجتماع السادس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس	الدوحة قطر	١٥ سبتمبر ٢٠١٥م ٢ ذو الحجة ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الثاني عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس	الدوحة قطر	٥ مايو ٢٠١٥م ١٦ رجب ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الثالث عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس		١٤ سبتمبر ٢٠١٥م ١ ذو الحجة ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية بدول المجلس	الرياض المملكة العربية السعودية	٣ يونيو ٢٠١٥م ١٦ شعبان ١٤٣٦ هـ
الاجتماع التاسع عشر لفريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات بالأسواق المالية بدول المجلس		١١ - ١٢ مارس ٢٠١٥م ٢١ - ٢١ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الثالث لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس		٤ يناير ٢٠١٥م ١٣ ربيع الأول ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الرابع لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس		٢٢ يناير ٢٠١٥م ١١ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ

ثالثاً: اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في عام ٢٠٠٧م، وكانت الهيئة من الكيانات المؤسسة للاتحاد. ويبلغ عدد الأعضاء العاملين فيه ١٥ عضواً، بالإضافة إلى ٣ أعضاء منتسبين وعضو مراقب. ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بمستوى أداء الأسواق المالية العربية، والعمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعّالة للرقابة على المعاملات في الأسواق المالية العربية، وتبادل المعلومات والمساعدات الفنية والخبرات، والتعاون والتنسيق لوضع معايير للحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات الأسواق المالية، والتنسيق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة لتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتوافق بينها.

وللهيئة مجموعة من المشاركات في أعمال الاتحاد عام ٢٠١٥م، يمكن إيجازها في التالي:

المشاركة	المكان	التاريخ
الاجتماع التشاوري الثاني لمجلس الاتحاد (عُقد خلال الاجتماع السنوي الأربعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية)	لندن المملكة المتحدة	١٤ يونيو ٢٠١٥م ٢٧ شعبان ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الأول للّجنة المؤقتة لإعداد الخطة الإستراتيجية للاتحاد للأعوام ٢٠١٦/٢٠٢٠ م	دبي دولة الإمارات العربية المتحدة	١٠ سبتمبر ٢٠١٥م ٢٦ ذي القعدة ١٤٣٦ هـ
الاجتماع الثاني للجنة المؤقتة لإعداد الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام ٢٠١٦/٢٠٢٠ م	دبي دولة الإمارات العربية المتحدة	١٦ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م ٥ - ٦ ربيع الأول ١٤٣٦ هـ
برنامج التدريب العملي بالتعاون مع الاتحاد	مقرّ هيئة السوق المالية الرياض المملكة العربية السعودية	٢٦ - ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م ١٣ - ١٤ محرم ١٤٣٧ هـ

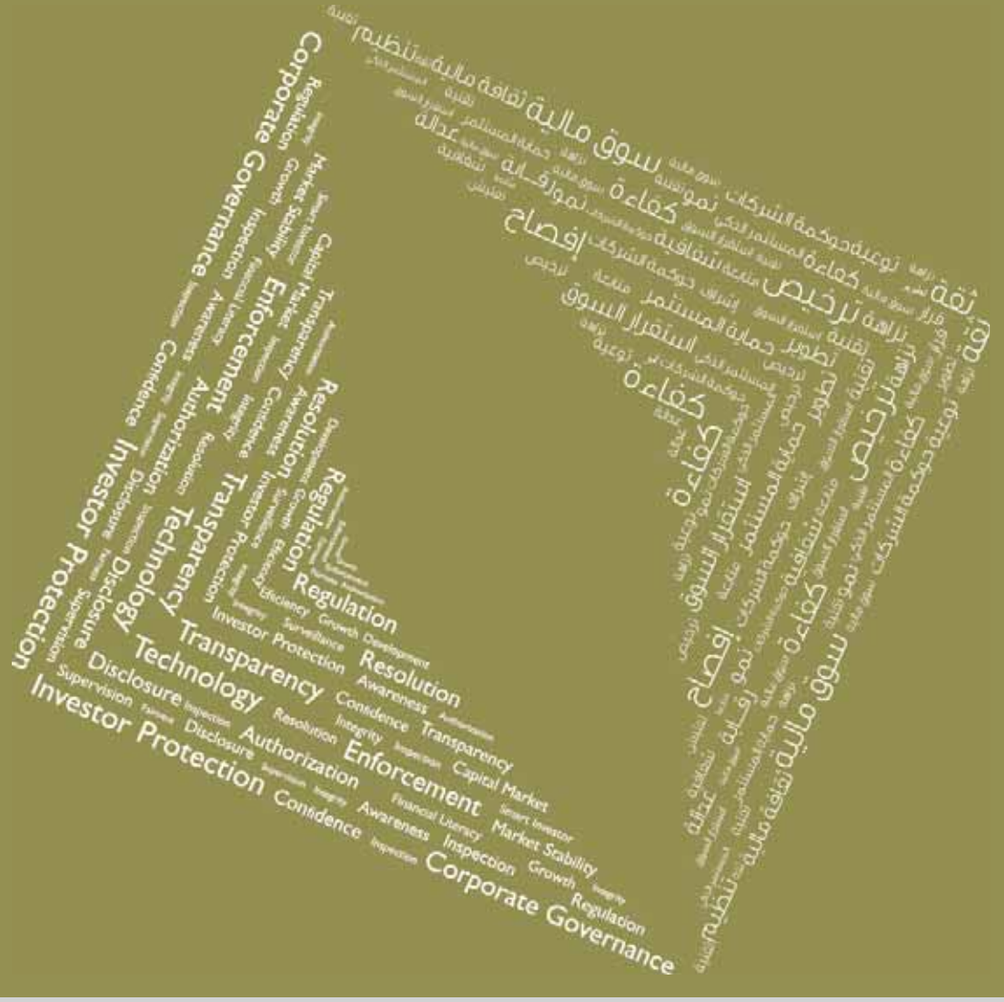
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Authorization
Disclosure
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Financial Literacy
Integrity
Supervision
Efficiency
Surveillance
Development
Transparency
Confidence
Resolution
Awareness
Authorization
Integrity
Inspection
Capital Market
Investor Protection
Regulation
Disclosure
Supervision
Financial Literacy
Market Stability
Growth
Inspection
Confidence
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Authorization
Disclosure
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Financial Literacy
Integrity
Supervision
Efficiency
Surveillance
Development
Transparency
Confidence
Resolution
Awareness
Authorization
Integrity
Inspection
Capital Market
Investor Protection
Regulation
Disclosure
Supervision
Financial Literacy
Market Stability
Growth
Inspection
Confidence
Corporate Governance
إفصاح
كفاءة
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
ترخيص
نزاهة
كفاءة
إفصاح
سوق مالية
ثقة
تنظيم
عدالة
نمو
شفافية
كفاءة
ترخيص
إفصاح
سوق مالية
ثقة
تنظيم
عدالة
نمو
شفافية
كفاءة
ترخيص
إفصاح
كفاءة
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
ترخيص
نزاهة
كفاءة
إفصاح
سوق مالية
ثقة
تنظيم
عدالة
نمو
شفافية
كفاءة
ترخيص
إفصاح
سوق مالية
ثقة
تنظيم

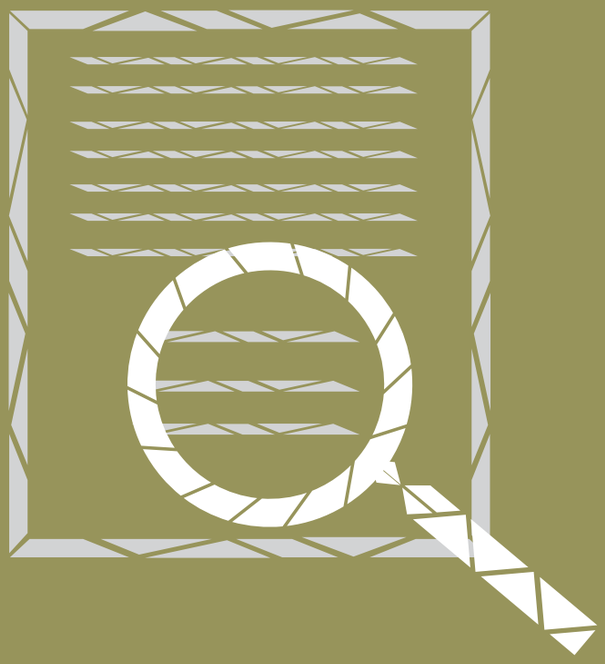

الباب الثالث

لجان الحوكمة والتطوير وإفصاح الهيئة

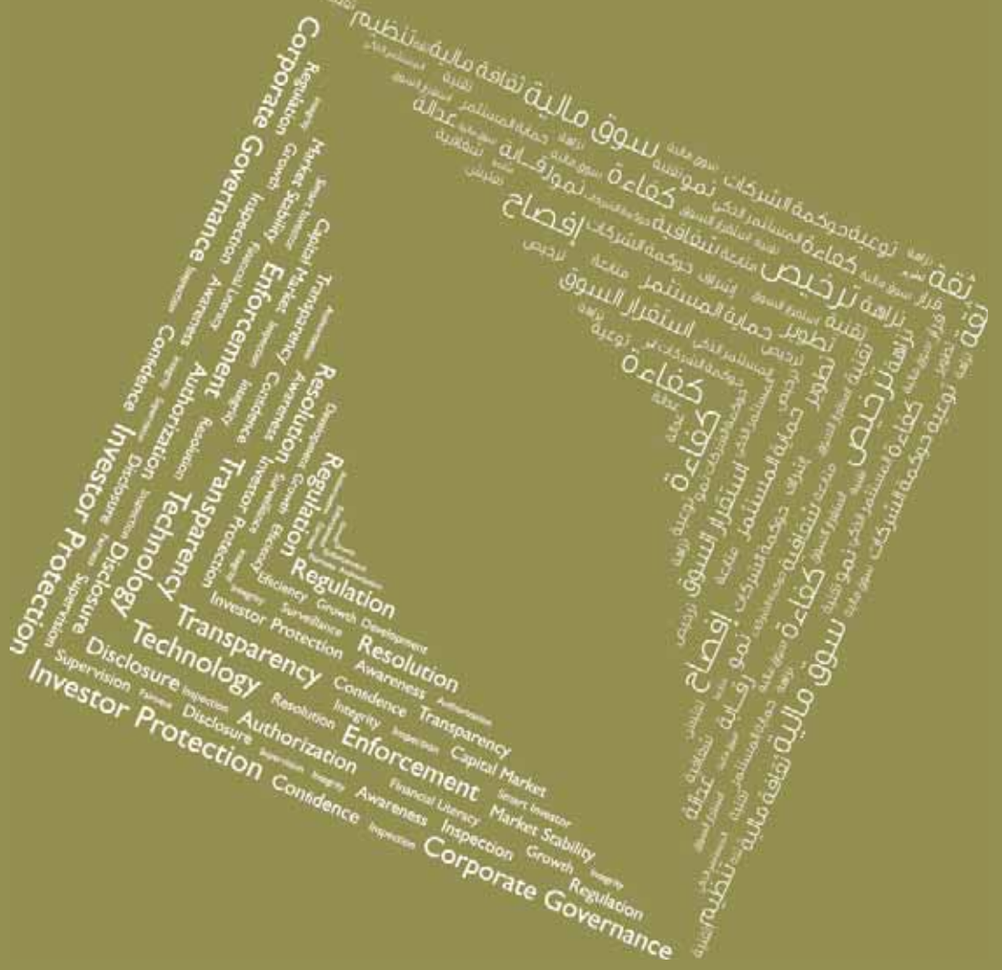
Corporate Governance
Investor Protection
Technology
Transparency
Enforcement
Authorization
Disclosure
Regulation
Resolution
Confidence
Awareness
Inspection
Growth
Market Stability
Capital Market
Financial Literacy
Integrity
Supervision
Surveillance
Efficiency
Development
Investor Protection
Corporate Governance
Enforcement
Transparency
Technology
Regulation
Resolution
Authorization
Disclosure
Investor Protection
إفصاح
كفاءة
عدالة
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
ثقة
ترخيص
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
رقابة
تنمية
شفافية
نمو
توعية
حوكمة الشركات

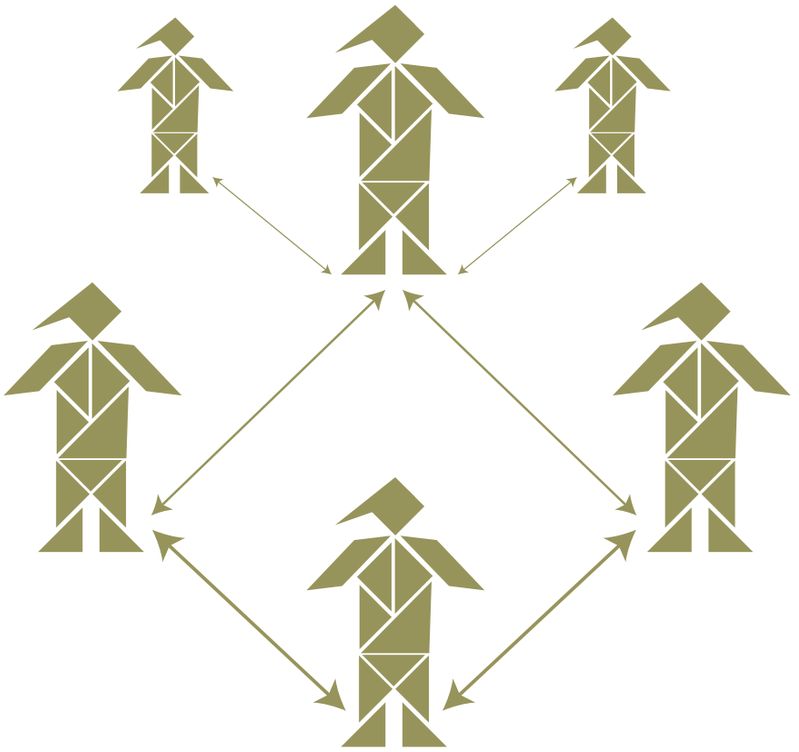

الفصل الأول

لجان الحوكمة

١-١ لجنة المراجعة

١-٢ اللجان المتخصصة

(١) اللجنة التنفيذية

(٢) لجنة تمويل الشركات والإصدار

(٣) لجنة الإشراف على مؤسسات السوق المالية

(٤) لجنة الإشراف على السوق

(٥) لجنة المتابعة والتنفيذ

١-٣ لجنة تطوير الموارد البشرية

لأهمية تطبيق معايير وقواعد الحوكمة على أعمال الهيئة وبيئتها الداخلية والتشغيلية من أجل تعزيز هيكلها المؤسسي الداخلي وبنيتها التنظيمية وفق أفضل المعايير والممارسات المطبقة في الهيئات الدولية المماثلة، أقر مجلس الهيئة إنشاء وتشكيل عدد من لجان الحوكمة، واعتمد اللوائح والقواعد المنظمة لعمل تلك اللجان، ومنها:

١-١ لجنة المراجعة

تتولى لجنة المراجعة متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، والمراجع الخارجي المعين لتدقيق القوائم المالية للهيئة، وتقدم المقترحات والتوصيات لمجلس الهيئة لتطوير البيئة الرقابية في الهيئة، دون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس الواردة في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وتهدف اللجنة إلى دراسة ما يُطرح عليها من الموضوعات الموكولة إليها بموجب لائحة عملها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة وإبداء الرأي في شأنها، ويكون مجلس الهيئة مشرفاً على أعمالها. وتتكون لجنة المراجعة من:

١	عضو مجلس الهيئة د. عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	د. أحمد بن عبدالله المغامس	نائباً للرئيس (عضو مستقل)
٣	د. خالد بن محمد الطويل	عضو مستقل

وعقدت اللجنة ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.

١-٢ اللجان المتخصصة

(أ) اللجنة التنفيذية

تُعنى اللجنة التنفيذية بدراسة جميع الموضوعات في الهيئة، باستثناء الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة المراجعة، والموضوعات التي هي من اختصاص اللجان التخصصية الأخرى، وتتكون من:

١	معالي رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
٢	نائب رئيس مجلس الهيئة	عضواً
٣	مدير عام الإدارة العامة	عضواً
٤	ممثل لموظفي الهيئة	عضواً

وعقدت اللجنة ١٤ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

(٢) لجنة تمويل الشركات والإصدار

تعنى لجنة تمويل الشركات والإصدار بدراسة الموضوعات المتعلقة بالإدارة العامة لتمويل الشركات والإصدار. وتتكون من:

١	عضو مجلس الهيئة د. عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	عضو مجلس الهيئة د. عدنان بن عبدالفتاح صوفي	عضواً
٣	مدير عام تمويل الشركات والإصدار	عضواً

وعقدت اللجنة ١٠ اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

(٣) لجنة الإشراف على مؤسسات السوق المالية

تعنى لجنة الإشراف على مؤسسات السوق المالية بدراسة الموضوعات المتعلقة بعمل الإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية. وتتكون من:

١	نائب رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
٢	عضو مجلس الهيئة د. عدنان بن عبدالفتاح صوفي	عضواً
٣	مدير عام الإشراف على مؤسسات السوق المالية	عضواً

وعقدت اللجنة ٩ اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

(٤) لجنة الإشراف على السوق

تعنى لجنة الإشراف على السوق بدراسة الموضوعات المتعلقة بعمل الإدارة العامة للإشراف على السوق المالية، وتتكون من:

١	نائب رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
٢	عضو مجلس الهيئة د. نجم بن عبدالله الزيد	عضواً
٣	مدير عام الإشراف على السوق	عضواً

وعقدت اللجنة ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

(٥) لجنة المتابعة والتنفيذ

تعنى لجنة المتابعة والتنفيذ بدراسة الموضوعات المتعلقة بالإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ. وتتكون من:

١	عضو مجلس الهيئة د. عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	عضو مجلس الهيئة د. نجم بن عبدالله الزيد	عضواً
٣	مدير عام المتابعة والتنفيذ	عضواً

وعقدت اللجنة ١٥ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

١-٣ لجنة تطوير الموارد البشرية

تُعنى لجنة تطوير الموارد البشرية بالإشراف على برامج تطوير الموارد البشرية وتمارس صلاحياتها بحسب ما يقره جدول الصلاحيات المالية والإدارية المعتمد، وتتكون من:

١	عضو مجلس الهيئة د. عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	مدير إدارة الموارد البشرية	عضواً
٣	الأستاذ / خالد بن عبد العزيز الحمود	عضواً
٤	الأستاذ / محمد بن سليمان المسفر	عضواً
٥	الأستاذة / مها بنت حمد الرشودي	عضواً

وتشمل مهام اللجنة الآتي:

- رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- المصادقة على خطة وميزانية تطوير الموارد البشرية والعمل على اعتمادها من صاحب الصلاحية.
- وضع الضوابط المنظمة لبرامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة كافة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.
- دراسة ترشيحات برامج التعليم من حيث مدى الحاجة إلى توافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها والمصادقة عليها لاعتمادها من صاحب الصلاحية.
- دراسة الطلبات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والمصادقة عليها لاعتمادها من صاحب الصلاحية.
- دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب أو الإيقاف المؤقت، والرحلات العلمية، ورفع التوصيات بشأنها لصاحب الصلاحية.
- الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب والتوصية في شأنها.
- المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والعمل على اعتمادها من صاحب الصلاحية.

وعقدت اللجنة ٢١ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، كان من أهمها:

- تحديث واعتماد لائحة تطوير الموارد البشرية.
- رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية.
- المصادقة على خطة تطوير الموارد البشرية للعام ٢٠١٦م، واعتمادها من صاحب الصلاحية.
- المتابعة والإشراف على برامج تطوير الموارد البشرية في الهيئة كافة، ومنها: برامج التعليم (برنامج الابتعاث، وبرنامج الانتظام الجزئي)، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، وبرنامج الشهادات المهنية والاختبارات العلمية، وبرامج اللغة الإنجليزية.
- الإشراف المباشر على برنامج الواعدين للوظائف القيادية بدءاً من إعداد مركز التقييم، والاطلاع على نتائجه، والمصادقة على الخطط التطويرية للموظفين المنضمين للبرنامج، ومتابعة التقارير الدورية عن سير تنفيذ البرنامج.
- الإشراف المباشر على مراحل برنامج حديثي التخرج كافة.
- رعاية برنامج رفع المعرفة في مجال المالية الإسلامية، والإشراف المباشر على تنفيذه.
- دراسة ترشيحات برامج التعليم من حيث مدى الحاجة إلى توافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية، والمصادقة عليها لاعتمادها من صاحب الصلاحية.
- تحديث قائمة الجامعات الموصي بها ببرنامج الابتعاث وحصرها في أفضل ١٢٠ جامعة حول العالم.
- تحديث برنامج دعم الشهادات المهنية واعتماد قائمة الشهادات المهنية التي تلائم عمل هيئة السوق المالية وتستوفي ضوابط الجودة المعمول بها في الهيئة.
- الاطلاع على التقارير الدورية لبرامج التعليم والتدريب والتوصية في شأنها.
- عقد لقاءات دورية مع الملتحقين بمختلف البرامج التطويرية في الهيئة للوقوف على الملاحظات الواردة وكيفية تطوير هذه البرامج.
- العمل على إعداد برنامج المبادرات والقيم في هيئة السوق المالية.
- إعداد وتطوير برنامج للموظفين حديثي الانضمام للهيئة بمختلف فئاتهم الوظيفية.

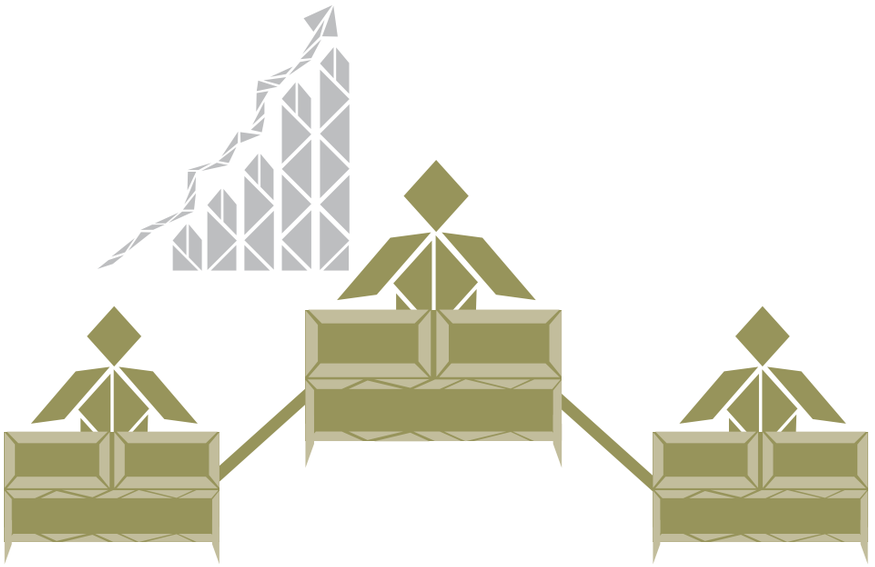

الفصل الثاني

لجان التطوير

٢-١ اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

٢-٢ اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

٢-٣ لجنة التعاملات الإلكترونية

٢-١ اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

شُكِّلت اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين الهيئة و(تداول) عام ٢٠١٣م، برئاسة سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة وعضوية ثمانية أعضاء (أربعة من الهيئة وأربعة من (تداول))، ونيط بها دراسة سُبل فصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية و(تداول)) وفق ما يقضي به نظام السوق المالية، ومن ثم رفع توصياتها ونتائج أعمالها إلى مجلس الهيئة لاتخاذ ما يلزم في شأنها. وقد شُكِّلت ثماني فرق عمل (أربع من الهيئة وأربع من (تداول)) لهذا المشروع، تتولى التشاور والتباحث في جزئياته المختلفة والاتفاق على آليات العمل ومن ثم عرض نتائج أعمالها على اللجنة العليا المشتركة للتقرير في شأنها.

وقد أُعيد تشكيل اللجنة ليصبح عدد أعضائها أحد عشر عضواً (ستة أعضاء من الهيئة وخمسة من (تداول))، وعُقدت خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م.

وانتهت من المرحلة الأولى التي أُعد خلالها الملخص التنفيذي ومذكرة تحديد المهام والاختصاصات بين الهيئة و(تداول)) المستندان إلى نظام السوق المالية؛ وتم توقيعهما من قبل ممثلي الهيئة وممثلي تداول ضمن اللجنة العليا المشتركة.

وبعد اطلاع مجلس الهيئة على الهيكل التنظيمي التشغيلي المستهدف الذي أعدته شركة السوق المالية السعودية (تداول) وعلى برنامج إدارة التغيير والخطة الزمنية للتنفيذ، بدأت المرحلة الثانية من المشروع، وشُكِّل فريقا عمل من الهيئة و(تداول) لتولي ما يلي:

١. الجوانب المتعلقة بنشاط تمويل الشركات والإصدار، ويضم في عضويته ممثلين من الهيئة و(تداول).

٢. الجوانب المتعلقة بنشاط مؤسسات السوق المالية، ويضم في عضويته ممثلين من الهيئة و(تداول).

وقد اشتملت المرحلة الثانية من المشروع على ما يلي:

- الانتهاء من مرحلة التقييم وتحليل الفجوات للّوائح المنظّمة لنشاط مؤسسات السوق المالية واللوائح المنظّمة لنشاط تمويل الشركات والإصدار.
- الانتهاء من دراسة المقارنة المرجعية مع عدد من الأسواق المالية العالمية للّوائح المنظّمة لنشاط مؤسسات السوق المالية واللوائح المنظّمة لنشاط تمويل الشركات والإصدار.
- منح فرق العمل بالمشروع مساحة كافية للعمل جنباً إلى جنب مع الاستشاري المعين لإنجاز المشروع، والتوصية في شأن الجزئيات التي يعملون عليها، ومن ثم تُعرض على اللجنة خلال الاجتماعات لتتولى اتخاذ القرارات المناسبة في شأنها.
- اتخاذ عدد من القرارات ذات الصلة بموضوع فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة و(تداول) والتي من المخطط إنجازها بنهاية عام ٢٠١٦م.
- أُعدت وثيقة تحوي جميع النتائج والتوصيات والمبرّرات الداعمة للتعديلات المقترحة على اللوائح التنظيمية لنشاط مؤسسات السوق المالية واللوائح المنظّمة لنشاط تمويل الشركات والإصدار، وعُرضت على اللجنة العليا المشتركة، ووافقت عليها بعد مناقشاتٍ ومباحثاتٍ مستفيضة مع فرق العمل بالمشروع.
- أُعدت وثائق السياسات الخاصة بنشاط مؤسسات السوق المالية ونشاط تمويل الشركات والإصدار، والتي ستكون بمثابة الأساس الذي يستند إليه في إعداد مسودة اللوائح المنظّمة لهذين النشاطين، ووافقت على هذه الوثائق اللجنة العليا المشتركة.
- توسيع مجال المشاركة للمستثمرين في السوق المالية، وذلك من خلال عقد عدد من ورش العمل الاستشارية/التشاورية معهم بصفةٍ دورية للاستفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم وذلك بهدف إبقائهم على اطلاع ودراية بطبيعة التغيير الذي هم في الأساس جزءٌ منه، وعامل حيوي ومهم في نجاحه.

ويجري العمل حالياً على صياغة اللوائح والقواعد المنظمة لنشاط مؤسسات السوق المالية ونشاط تمويل الشركات والإصدار.

٢-٢ اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

أُنشئت اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية عام ٢٠١٣م؛ لتوفير قنوات اتصال للهيئة بشتى الأطراف المشاركة في السوق المالية، وإيجاد آلية منظمة لتعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها، وتشمل أغراض اللجنة ما يلي:

أ. تقديم التوصيات والمقترحات حيال الموضوعات التي قد يطلب مجلس الهيئة دراستها.

ب. مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود تبنيها على أن يكون ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة.

ت. إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

وتمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهةً استشاريةً لمجلس الهيئة، ولها عند الحاجة أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية أو فرق عمل ذات صفة دائمة أو مؤقتة، أو أن تكلف أحد أعضائها منفرداً بدراسة موضوعات معينة. كذلك للّجنة بعد موافقة مجلس الهيئة الاستعانة عند الحاجة بمن تراه من أصحاب الخبرة والاختصاص محلياً أو دولياً.

وانطلقت أعمال اللجنة الاستشارية في دورتها الثانية بعد صدور قرار المجلس بإعادة تشكيلها بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١م. وذلك على النحو التالي:

١ معالي الدكتور / حمد البازعي	٢ سعادة الدكتور / أحمد الخليفي
٣ سعادة الأستاذ / خالد الرويس	٤ سعادة الأستاذ / ريان فايز
٥ سعادة الأستاذة / ساره السحيمي	٦ سعادة الأستاذ/ سلمان السديري
٧ سعادة الدكتور / عبدالسلام العقيل	٨ سعادة الدكتور / عبدالله العبدالقادر
٩ سعادة الدكتور/ فهد أبوحيمد	١٠ سعادة الأستاذ/ فهد السيف
١١ سعادة الأستاذ/ محمد العنقري	١٢ سعادة الأستاذ/ محمد القويز

وقد عقدت اللجنة في هذه الدورة ثمانية اجتماعات بمتوسط حضور فاق ٨٢,٠٪ من إجمالي الأعضاء، نوقش خلالها ١١ موضوعاً ورُفعت التوصيات في شأنها لمجلس الهيئة، الذي أُتخذ حيالها القرارات المناسبة.

وقد تناولت اللجنة بالبحث والدراسة الموضوعات التالية:

- مراجعة لائحة اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
- مقترحات تطوير تنظيم ممارسات الإقراض بالهامش.
- دور صانع السوق.
- العقبات النظامية في عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات المدرجة.
- تعزيز الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة.
- تعديل المادة (١٢) من لائحة سلوكيات السوق.
- مشروع تعليمات الحسابات الاستثمارية.
- دور هيئة السوق المالية في زيادة الكوادر البشرية ورفع مستواها المهني والمعرفي.
- تطوير أدوات وطرق للتحكم في تذبذب السوق المالية.
- تطوير أدوات مالية لزيادة السيولة في سوق الأسهم السعودية.
- مقترحات لتطوير السوق المالية السعودية لتكون السوق الإقليمية الرئيسة.

٢-٣ لجنة التعاملات الإلكترونية

تنفيذاً للأمر السامي الكريم رقم (٨١٨٩/ م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩هـ بشأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية تحت اسم "لجنة التعاملات الإلكترونية" ترتبط بالمسؤول الأول في تلك الجهة أو من ينيبه وتكون معنية بكل ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية وتحديد متطلبات التنفيذ اللازمة بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى، شكلت الهيئة "لجنة التعاملات الإلكترونية" لتتولى مسؤولية الإشراف التام على تنفيذ خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة، والتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى، والتحول الإلكتروني للهيئة، بالإضافة إلى دعم المشاريع ذات التوجه نفسه، وتتكون من:

معالي رئيس مجلس الهيئة	١	رئيساً
سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة	٢	عضواً
مدير عام الإدارة العامة	٣	عضواً
مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأبحاث	٤	عضواً
مدير إدارة تقنية المعلومات	٥	عضواً ومنسقاً

وعقدت اللجنة ٥ اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات المناسبة، ومن أهم الأعمال التي نفذتها الهيئة في هذا الصدد عام ٢٠١٥م ما يلي:

أولاً: برنامج "يسّر"

في ظل التعاون المستمر والبنّاء بين هيئة السوق المالية وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر"، زار سعادة مدير عام برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، والوفد المرافق له مقر الهيئة الرئيسي في ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م، ونُوقشت أوجه الشراكة والتعاون وسبل تحسين وتطوير التعاملات الإلكترونية التي تقوم بإنجازها هيئة السوق المالية، بالإضافة إلى التعاون بين الهيئة وبرنامج "يسّر" في عملية الربط الإلكتروني.

كذلك زار الهيئة وفد الفريق الوطني لقياس التحول التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الذي يتولى مهام قياس مستوى التحول السادس ومدى جاهزية الجهات الحكومية لتطبيق مفهوم التحول للتعاملات الإلكترونية. ومن مهام الوفد مراجعة وتدقيق معلومات ونتائج استبانة قياس التحول السادس وتقديم الاقتراحات حوله، وإعداد تقرير مفصل عن نتيجة القياس التابع للجهة الحكومية ليُرفع إلى المسؤول الأول في الجهة. وقد التقى الوفد مسؤولي الهيئة، واطلع على متطلبات القياس كافة وتعرّف على الجهود التي تُبذل من أجل تحقيق نتائج مميزة فيه. أيضاً زار الوفد مركز البيانات التقنية ومركز الدعم الفني ومركز الاتصال واستقبال شكاوى المستثمرين، والتقى فريق خدمة العملاء، وفريق البوابة الإلكترونية، وفريق إعداد خطة التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية (فريق البنية المؤسسية)، وفريق أمن المعلومات.

واستمراراً في تلبية متطلبات البرنامج، نفذت الهيئة الآتي:

(١) مشروع الربط التكاملي مع وزارة التجارة والصناعة.

(٢) مشروع الربط في نظام "نافذ" (نظام التعامل مع الأوامر القضائية المتعلقة بالإفصاح والحجز والتنفيذ على الأوراق المالية) مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) ووزارة العدل[٣١].

(٣) البدء في مشاريع الربط مع جهات حكومية أخرى.

والجدير بالذكر أن الهيئة شاركت في القياس السادس لبرنامج "يسّر"، ولم تَصدُر نتائج القياس حتى وقت إعداد هذا التقرير.

ثانياً: أمن المعلومات

حققت الهيئة في مجال أمن المعلومات والمخاطر التقنية عدداً من الإنجازات، من أبرزها:

- تقييم مستوى الأمن الإلكتروني في الهيئة، ووضع الحلول الأمنية التصحيحية بما في ذلك إنشاء خطة عمل تحدد المسؤولين عن تولي المهام التصحيحية ومتابعة تنفيذها.
- بدء العمل مع مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية.
- بدء العمل مع المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات.
- تحديد مستوى المخاطر الأمنية الإلكترونية.
- إنجاز تدقيق الأيزو ٢٧٠٠١ - ٢٠١٥ والمبادرات التصحيحية المترتبة عليه.
- البدء في تجهيز مركز العمليات الأمنية، الذي يُعوَّل عليه في تقديم تحليل وافٍ للعمليات التقنية في الهيئة كافة والتنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.

---

٣١) نظام "نافذ" (نظام التعامل مع الأوامر القضائية المتعلقة بالإفصاح والحجز والتنفيذ على الأوراق المالية)، يربط إلكترونيا بين الأشخاص المرخص لهم وشركة السوق المالية السعودية (تداول) ووزارة العدل وهيئة السوق المالية، ويهدف المشروع إلى معالجة إجراءات إدارة التنفيذ وطلبات قضاة التنفيذ عن طريق نظام الكتروني، ومن أهم أهداف النظام ما يلي:

- رفع الكفاءة وسرعة تنفيذ الأحكام القضائية التزاماً بالمدد المشار إليها في نظام التنفيذ.
- الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنفيذ.
- إصدار التقارير اللازمة لمتابعة حالة الطلبات الواردة من قضاة التنفيذ.

ثالثاً: الأنظمة الداخلية

طبقت الهيئة عدداً من المقاييس المعتمدة عالمياً في مشاريع تقنية المعلومات، التي تساعد على تحسين مستوى الخدمة للمستفيدين وتزيد نسبة الكفاءة في تنفيذ الإجراءات المتبعة. ونُفذ ٥٢ مشروعاً في عام ٢٠١٥م، بارتفاع نسبته ٤٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤م، ومن أبرز المشاريع التي أُنجزت في عام ٢٠١٥م ما يلي:

- نظام التعامل مع الأوامر القضائية المتعلقة بالإفصاح والحجز والتنفيذ على الأوراق المالية (نافذ).
- نظام أتمتة متابعة الإفصاح اليومي لأسعار وحدات صناديق الاستثمار.
- نظام متابعة رفع الحظر عن أسهم المساهمين المؤسسين.
- نظام متابعة استثمار الشركات المدرجة في الأوراق المالية المدرجة في السوق.
- نظام إعلانات الشركات المدرجة.
- نظام متابعة ملكية أسهم كبار الملاك[٣٢].
- الربط التكاملي مع وزارة التجارة والصناعة.
- تطوير أنظمة الاتصال الهاتفية وأنظمة مراكز الاتصال والدعم الفني.
- نظام إدارة حسابات المستخدمين في الهيئة.
- ترقية حلول أمن معلومات الشبكة للأجهزة المكتبية في الهيئة كافة.
- تحسينات للبوابة الإلكترونية للأشخاص المرخص لهم.
- ترقية نظام البريد الإلكتروني.

٣٢) يهدف النظام لمتابعة حصص كبار الملاك (٥٪ أو أكثر) وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويتضمن إصدار تقارير للتغيرات اليومية التي تحدث، كذلك يحتفظ بقاعدة بيانات تاريخية عن هذه التغيرات ونماذج الإفصاح المتعلقة بها وذلك تطبيقاً للمادتين (٤٥) و (٥٠) من قواعد التسجيل والادراج، ومن أبرز أهداف ومخرجات النظام:

- توفير قاعدة بيانات موحدة لملكية كبار الملاك وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.
- إصدار التنبيهات الفورية من قبل النظام لأي حالة اشتباه في مخالفة للمادة الخامسة والأربعين والمادة الخمسين من قواعد التسجيل والإدراج.
- إمكانية طباعة التقارير لتداولات كبار الملاك وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

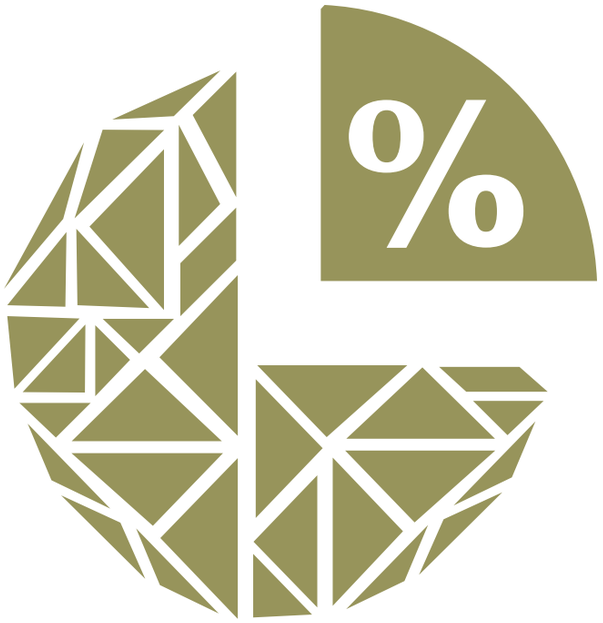

الفصل الثالث

إفصاح الهيئة

٣-١ الإفصاح عن البيانات والإحصاءات

٣-٢ الإفصاح المالي

(١) الأداء المالي للهيئة

(٢) تقرير مراجعي الحسابات

(٣) قائمة المركز المالي

(٤) قائمة الأداء المالي

(٥) قائمة التدفقات النقدية

(٦) قائمة التغيرات في صافي الموجودات

(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

٣-١ الإفصاح عن البيانات والإحصاءات

تولي الهيئات والمنظمات المشرفة على الأسواق المالية أهمية كبيرة لنشر البيانات الإحصائية الراصدة لأهم أعمالها وأنشطتها المرتبطة بمهامها ووظائفها، والتي من شأنها تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين والعاملين في السوق المالية. وتُنشر تلك البيانات والإحصائيات عادةً في شكل نشرات دورية ربع أو نصف سنوية، وتحوي سلاسل بيانات تاريخية مفصلة.

■ النشرة الإحصائية للسوق المالية

أصدر مجلس هيئة السوق المالية القرار رقم (٣-٥٥-٢٠١٣) وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٨ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/٣١م القاضي بنشر البيانات والمعلومات الإحصائية للسوق المالية في شكل نشرة إحصائية دورية ابتداءً من عام ٢٠١٣م في موقع الهيئة الإلكتروني.

وهدفت النشرة علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية وحماية المستثمرين إلى خدمة الباحثين والمهتمين بالسوق المالية السعودية في الحصول على بيانات تاريخية في صورة سلاسل زمنية ترصد التغيرات الطارئة في أنشطة السوق المالية الرئيسية، وكذلك تعزيز مكانة هيئة السوق المالية بين الهيئات الإقليمية والعالمية، وتلبية حاجة المنظمات الدولية الراصدة للتغيرات في أداء الأسواق العالمية. وتتولى الهيئة تحديث هذه البيانات والمعلومات وتطويرها ونشرها في موقعها الإلكتروني بشكل نصف سنوي.

وتشتمل النشرة الإحصائية على البيانات والإحصائيات التالية:

- طرح الأوراق المالية.
- صناديق الطرح العام.
- صناديق الطرح الخاص.
- صناديق المؤشرات المتداولة.
- القوائم المالية المجمعة للأشخاص المرخص لهم.
- عدد الملاك وقيم الملكية للأفراد والشركات والهيئات الحكومية وصناديق الاستثمار في الصكوك و السندات.
- عدد الملاك وقيم الملكية في أسهم الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية مصنفةً بحسب نوع المالك.
- عدد المستثمرين الأفراد ومحافظهم الاستثمارية في الشركات المدرجة مصنفين بحسب الجنس.

وبناءً على مقترحات قدمتها اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية، أصدر مجلس الهيئة القرار رقم (١-٦٩-٢٠١٤) وتاريخ ١٤٣٦/٣/٢هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/٢٤م القاضي بالموافقة على نشر البيانات والمعلومات الإحصائية الإضافية التالية بشكل نصف سنوي:

- إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء بضمان الأسهم.
- صافي الاشتراكات في الصناديق الاستثمارية مصنفةً بحسب الفئة الاستثمارية (الاشتراكات مطروحاً منها الاستردادات).
- المبالغ المتداولة في الصناديق الاستثمارية مصنفةً بحسب الأسواق المختلفة (الأسواق الأوروبية، والآسيوية، والأمريكية، والعربية، والخليجية، والسوق المحلية).
- إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة مصنفةً بحسب الفئة الاستثمارية.
- قيمة اكتتابات الصكوك والسندات مصنفةً بحسب نوع المستثمر.

وبناءً على محضر اجتماع الجنة الإدارية رقم (٢/٢٠١٥) المنعقد بتاريخ ١٤٣٦/٨/١٠هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٢٨م، وجه معالي الرئيس بتحويل النشرة الإحصائية نصف السنوية إلى نشرة إحصائية ربع سنوية، وإصدارها ونشرها بشكل ربع سنوي ابتداءً من الربع الثالث لعام(٢٠١٥م)، وقد أُضيفت إليها البيانات التالية:

- مؤشرات سوق الأسهم.
- قيم ونسب الملكية في سوق الأسهم بحسب نوع المستثمر.
- قيم ونسب الملكية في سوق الأسهم بحسب تصنيف المستثمر وفقاً للسلوك الاستثماري.

- قيم ونسب التداولات في سوق الأسهم بحسب نوع المستثمر.
- قيم ونسب التداولات في سوق الأسهم بحسب تصنيف المستثمر وفقاً للسلوك الاستثماري.
- قيمة وعدد الصكوك المطروحة محلياً بحسب المصدر ونوع الطرح.
- قيمة وعدد السندات المطروحة محلياً بحسب المصدر ونوع الطرح.
- صافي الاشتراكات في صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب الفئة الاستثمارية (الاشتراكات مطروحاً منها الاستردادات).
- مؤشرات القوى العاملة لدى الأشخاص المرخص لهم.
- متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.

وقد أصدر مجلس الهيئة القرار رقم (٢-٩٥-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٣هـ الموافق ٢٠١٥/١١/٢٥م باعتماد النشرة الإحصائية ربع السنوية.

وللاطلاع على النشرة الاحصائية، يمكن زيارة موقع الهيئة الإلكتروني على العنوان التالي: http://www.cma.org.sa/ar/Pages/home.aspx

■ الملحق الإحصائي

لتعزيز الشفافية وحرص الهيئة على توفير البيانات الإحصائية لأعمالها وأنشطتها، يُنشر كل عام مع التقرير السنوي ملحق إحصائي يحتوي أهم البيانات المنشورة في التقرير عبر سلاسل زمنية. ويشمل الملحق بيانات تتعلق بالطروحات والاكتتابات، وصناديق الطرح العام، والرقابة وقضايا التحقيق، والمهام التفتيشية للهيئة، والتراخيص والأشخاص المرخص لهم، إضافةً إلى قوائمهم المالية.

٣-٢ الإفصاح المالي

وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام السوق المالية، تتكون الموارد المالية للهيئة من المصادر الآتية:

١. المقابل المالي للخدمات والعمولات التي تتقاضاها وفقاً لأحكام هذا النظام واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
٢. بدل استخدام مرافقها، وعائدات أموالها، ومردود بيع أصولها.
٣. الغرامات والجزاءات المالية التي تُفرض على المخالفين لأحكام هذا النظام.
٤. الأموال التي قد تقدمها الحكومة للهيئة.
٥. أي موارد أخرى يقررها المجلس.

ويحدد المجلس المقابل المالي الذي يتعين دفعه للهيئة عن الأمور الآتية:

١. تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة.
٢. إدراج الأوراق المالية في السوق.
٣. تداول الأوراق المالية.
٤. الترخيص لشركات الوساطة، أو مستشاري الاستثمار، والتجديد لهم.
٥. تسجيل صناديق الاستثمار.

وذلك لتمويل جميع نفقاتها الجارية والرأسمالية وغيرها من المصروفات التي تحتاج إليها الهيئة.

ووفقاً للمادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية تكون للهيئة ميزانية مستقلة تُقدم إلى وزير المالية وتعتمد حسب الإجراءات النظامية. وبناءً عليه رفعت الهيئة ميزانيتها السنوية إلى وزير المالية.

تتبع الهيئة في تسجيل عملياتها المالية وعرضها على مبدأي النقد (كما في الفقرة (١)) والاستحقاق (كما في الفقرة (٢) والفقرات التي تليها) حيث يتوافق الأساس النقدي مع متطلبات المحاسبة الحكومية ويتوافق أساس الاستحقاق مع المعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعايير الدولية للقطاع العام.

(أ) الأداء المالي للهيئة:

المتحصلات والمدفوعات حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م، كما يلي:

(أ) المتحصلات (الإيرادات):

انخفض إجمالي إيرادات الهيئة المحصلة في عام ٢٠١٥ م بنسبة ١٤,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤م، وبما يعادل تقريباً ٨٧ مليون ريال (الجدول رقم (٥٥)، والرسم البياني رقم (١٩)).

الجدول رقم (٥٥): إيرادات الهيئة المحصلة (بالريال)

البند	العام		التغير	٪
	٢٠١٤م	٢٠١٥م		
الايرادات المحصلة	٦١٨,٥٥٢,٧١٥	٥٣١,٥٠٧,٣١٨	-٨٧,٠٤٥,٣٩٧	-١٤,١٪

الرسم البياني رقم (١٩): إيرادات الهيئة المحصلة

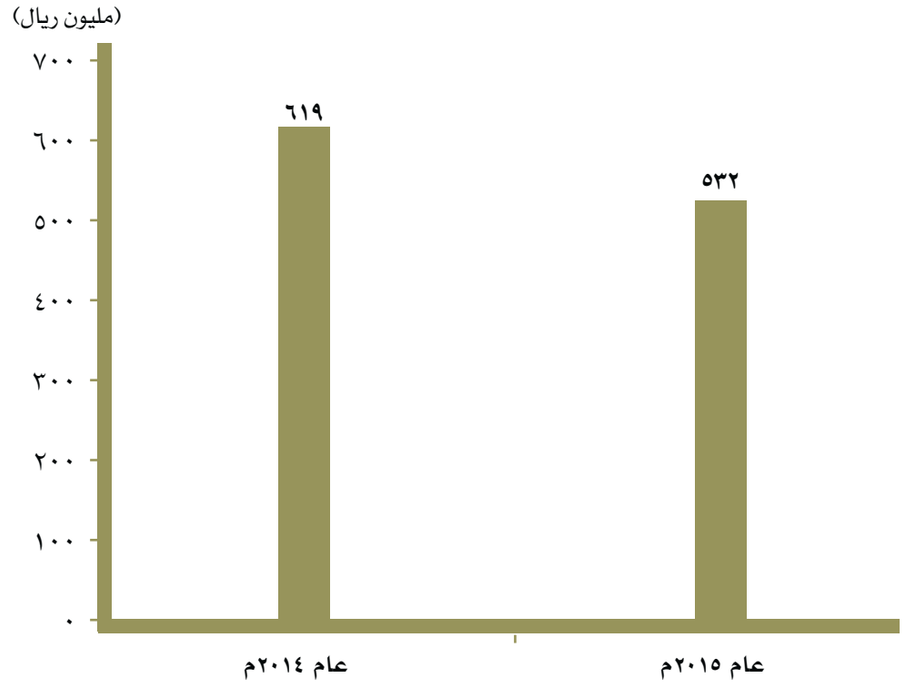

(ب) المدفوعات (المصروفات):

بلغ إجمالي المدفوعات (المصروفات) المعتمدة في موازنة الهيئة لعام ٢٠١٥م ٥٨٧,٣ مليون ريال، وصُرف ما نسبته ٨٤٪ منها وبما يقارب ٤٩٢,٢ مليون ريال من الموازنة المعتمدة وبوفر يقارب ٩٥ مليون ريال (الجدول رقم (٥٦)، والرسم البياني رقم (٢٠)).

الجدول رقم (٥٦): مقارنة الموازنة مع الفعلي (مصروفات) الهيئة لعام ٢٠١٥م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المدفوعات (المصروفات)	٥٨٧,٢٩٨,٨٦٦	٤٩٢,١٦٧,٣١٢	٩٥,١٣١,٥٥٤	١٦,٢٪

الرسم البياني رقم (٢٠): الموازنة ومدفوعات (مصروفات) الهيئة لعام ٢٠١٥م

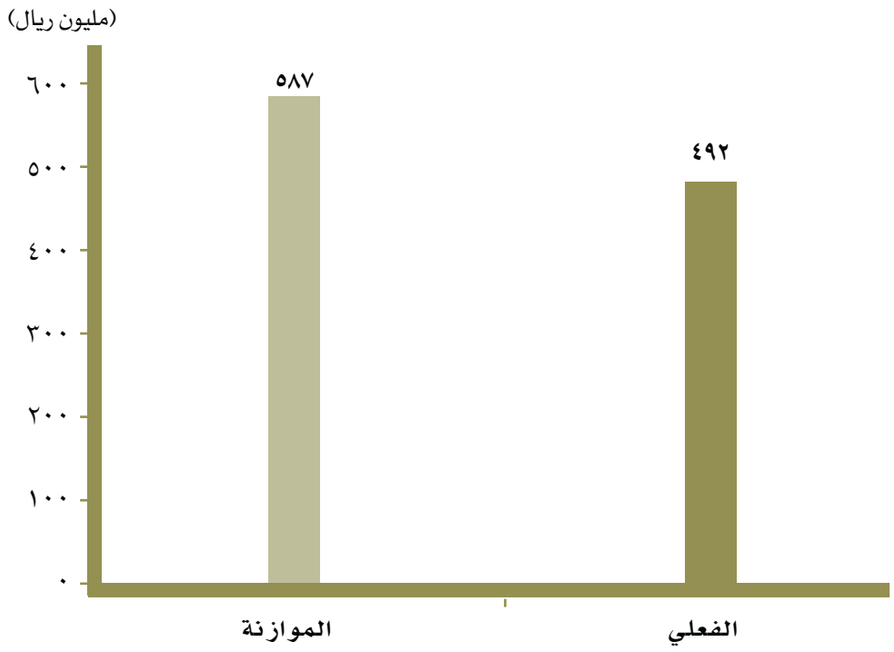

ويوضح الجدول رقم (٥٧) مقارنة المدفوعات الفعلية للهيئة لعامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م، والتي ارتفعت بنسبة ٨,٣٪.

الجدول رقم (٥٧): المدفوعات الفعلية للهيئة لعامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م (بالريال)

البند	العام		التغير	٪
	٢٠١٤م	٢٠١٥م		
اجمالي المصروفات	٤٥٤,٣١٥,٦٠١	٤٩٢,١٦٧,٣١٢	٣٧,٨٥١,٧١١	٨,٣٪

ومن أهم البنود التي حققت الهيئة فيها وفر خلال العام ٢٠١٥م ما يلي:

■مصروفات الموظفين:

حققت الهيئة وفراً في إجمالي مصروفات الموظفين نسبته ١٣,٥٪ مقارنةً بالموازنة المعتمدة للعام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٥٨)).

الجدول رقم (٥٨): مقارنة الموازنة مع مصروفات موظفي الهيئة لعام ٢٠١٥م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
مصروفات الموظفين	٤٣٣,٩٦٩,٩١٩	٣٧٥,٥٤٦,٦٨٨	٥٨,٤٢٣,٢٣٢	١٣,٥٪

■المصروفات العمومية والإدارية:

حققت الهيئة وفراً في إجمالي المصروفات العمومية والإدارية بنسبة ٢٢,١٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٥م مقارنةً بالموازنة المعتمدة (الجدول رقم (٥٩)).

الجدول رقم (٥٩): مقارنة الموازنة مع المصروفات العمومية والإدارية للهيئة لعام ٢٠١٥م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المصروفات العمومية والإدارية	١٣٤,٨٠٠,٣٤٥	١٠٤,٩٧٦,٨٨٣	٢٩,٨٢٣,٤٦١	٢٢,١٪

■المصروفات الرأسمالية:

صرفت الهيئة ما نسبته ٦٣٪ من الموازنة المعتمدة للمصروفات الرأسمالية وبذلك تكون قد حققت وفر نسبته ٣٧,٢ ٪ وبما يقارب ٧ مليون ريال (الجدول رقم (٦٠)).

الجدول رقم (٦٠): مقارنة الموازنة مع المصروفات الرأسمالية للهيئة لعام ٢٠١٥م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المصروفات الرأسمالية	١٨,٥٢٧,٦٠٢	١١,٦٤٣,٧٤١	٦,٨٨٤,٨٦١	٣٧,٢٪

(٢) تقرير مراجعي الحسابات

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
برج كي بي ام جي
طريق صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٨٥٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
فاكس ٨٦٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
إنترنت www.kpmg.com
رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٤١٢/٩/٧ هـ

الرياض المكتب الرئيسي:
ص ب: ٨٣٠٦ الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨٤٠٠٩ (١١) ٩٦٦+
فاكس: ٤٧٧٤٩٢٤ (١١) ٩٦٦+
سجل رقم (٥٣٦)
www.alkharashicaa.com
general@alkharashicaa.com

مكتب جدة:
ص ب: ١٣٧٣٣ جدة ٢١٤١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٤٢ ٦٦١٤ (١٢) ٩٦٦+
فاكس: ٤٥٠ ٦٦٨١ (١٢) ٩٦٦+

Correspondent of MAZARS

تقريـر مراجع الحسابات

السادة/ أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الهيئة
هيئة السوق المالية
الرياض -المملكة العربية السعودية

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لهيئة السوق المالية ("الهيئة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م وقوائم الأداء المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) المعتبرة جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بشكل عادل وفقاً لأسس الإعداد المبينة في الإيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما أن الإدارة قدمت لنا كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها للقيام بمراجعة هذه القوائم المالية الموحدة.

مسئولية مراجعي الحسابات
إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية وتتطلب تلك المعايير التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقديرنا بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. وعند قيامنا بتقييم هذه المخاطر نأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد وعرض قوائم مالية عادلة للمنشأة بغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة بحيث يمكن الإعتماد عليها كأساس لإبداء رأينا.

KPMG

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
برج كي بي ام جي
طريق صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٨٥٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
فاكس ٨٦٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
إنترنت www.kpmg.com
رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٤١٢/٩/٧ هـ

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

الرياض المكتب الرئيسي:
ص ب: ٨٣٠٦ الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨٤٠٠٩ (١١) ٩٦٦+
فاكس: ٤٧٧٤٩٢٤ (١١) ٩٦٦+
سجل رقم (٥٣٦)
www.alkharashicaa.com
general@alkharashicaa.com

مكتب جدة:
ص ب: ١٣٧٣٣ جدة ٢١٤١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٤٢ ٦٦١٤ (١٢) ٩٦٦+
فاكس: ٤٥٠ ٦٦٨١٤ (١٢) ٩٦٦+

Correspondent of
MAZARS

الرأي

وفي رأينا، أن القوائم المالية ككل:

تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة السوق المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لأسس الإعداد المبينة في الإيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية.

عن/ كي.بي.ام.جي. الفوزان وشركاه

عبد الله حمد الفوزان
ترخيص رقم ٣٤٨

كي. بي. ام. - جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
C.R. 46 س.ت.م رقم ١٦
KPMG
Certified Public Accountants
KPMG Al Fozan & Partners

عن/ الخراشي وشركاه

سليمان عبد الله الخراشي
ترخيص رقم ٩١

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص: ٥٣٦ Lic : 536
Certified Accountants & Auditors
Al-Kharashi Co.

التاريخ: ٧ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ
الموافق: ١٦ مـــــارس ٢٠١٦م

(٣) قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٥م	٢٠١٤م
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢
ذمم مدينة	٥	١٣,٤٩٢,٦٤٩	٢٠,٣٩٢,٥٥٣
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	٦	٥٨,٦٣١,٤٤٨	٦٥,٧٤٧,٤٠٠
مجموع الموجودات المتداولة		١,٢٦٧,٠١٥,٩١٥	١,٢٤١,٦٩١,٧٦٥
الموجودات غير المتداولة			
مشروعات تحت التنفيذ	٧	١,٧١٢,٨٩٥,٣٦٨	١,٦٩٢,٦٧٨,٤٧٩
ممتلكات ومعدات ، صافي	٨	٥٥٨,١٢٧,٨٨٩	٥٧٨,٤٩٦,٦٩٢
مجموع الموجودات غير المتداولة		٢,٢٧١,٠٢٣,٢٥٧	٢,٢٧١,١٧٥,١٧١
مجموع الموجودات		٣,٥٣٨,٠٣٩,١٧٢	٣,٥١٢,٨٦٦,٩٣٦
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	٩	١,٩١٣,٩٥٤	٤٩١,٤٢٦
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	١٠	٦٧,٣٩٨,٤٦٦	٥٥,٣٣٦,٦٥٦
مجموع المطلوبات المتداولة		٦٩,٣١٢,٤٢٠	٥٥,٨٢٨,٠٨٢
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	١١	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥	١٣٧,٥٥٢,٧٢٠
مجموع المطلوبات غير المتداولة		١٦٢,٨٢٣,٢٨٥	١٣٧,٥٥٢,٧٢٠
مجموع المطلوبات		٢٣٢,١٣٥,٧٠٥	١٩٣,٣٨٠,٨٠٢
صافي الموجودات		٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧	٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤
صافي الموجودات			
إحتياطي نفقات	١٢	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣
إحتياطي عام	١٢	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	٥٩٦,٢١٩,٥٥٩
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكمة	١٣	٢,١١١,٠١١,٦٤٩	٢,١٦٣,٩٣٤,٣٢٢
		٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧	٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٤) قائمة الأداء المالي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٥م	٢٠١٤م
الإيرادات			
عمولة تداول الأسهم		٢٩٩,٠١٠,٣١٤	٣٨٦,٥٦١,١٨٧
خدمات الهيئة الخاصة بخدمات تداول الاخرى		١٠٣,٦٥٥,١٤٣	١٠٠,٥٨٣,٠٣٥
خدمات وانشطة الهيئة		٢٢,٣٥٧,٢٧٥	٢٠,٥٦٣,٧٨٨
مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية		٩٢,١١٩,٤٦٨	١٠٩,٠٣٥,٦٧٥
مجموع الإيرادات		٥١٧,١٤٢,٢٠٠	٦١٦,٧٤٣,٦٨٥
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين وما في حكمها	١٤	(٣٧٦,٩٥٤,٢٣٦)	(٣٣٣,٣٠٨,٦٠٤)
تدريب وإبتعاث الموظفين		(٣٧,١٢٤,٢٤٦)	(٤١,٣١٦,٦٣٥)
أتعاب مهنية واستشارية		(٢٥,٦٦٣,٣٧٣)	(٩,٨٩٢,٩٤٣)
مصروفات عمومية وإدارية	١٥	(٧٣,٧١٤,٢٥٠)	(٥٩,٩٦٣,٠٤٥)
إستهلاكات	٨	(٢٧,٦٣٦,٢١٦)	(٣٤,٠٨١,٩٥٨)
مجموع المصروفات		(٥٤١,٠٩٢,٣٢١)	(٤٧٨,٥٦٣,١٨٥)
(العجز) الفائض من الأعمال الرئيسة		(٢٣,٩٥٠,١٢١)	١٣٨,١٨٠,٥٠٠
إيرادات ومصروفات اخرى، صافي	١٦	١٠,٣٦٧,٤٥٤	١٠,٠٦٦,٠٧٦
(عجز) صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		(١٣,٥٨٢,٦٦٧)	١٤٨,٢٤٦,٥٧٦

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٥) قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٥م	٢٠١٤م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي (عجز) فائض الإيرادات عن المصروفات		(١٣,٥٨٢,٦٦٧)	١٤٨,٢٤٦,٥٧٦
تعديلات لتسوية صافي (عجز) فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
استهلاكات		٢٧,٦٣٦,٢١٦	٣٤,٠٨١,٩٥٨
خسائر(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		١٥٦,٣٧٢	(٤٩,٨٩٨)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		٢٨,٩٤٧,٢٧٨	٢٧,٣٤٦,٤٥٥
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم مدينة		٦,٨٩٩,٩٠٤	(١٠,٠٩٣,٠٤٩)
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى		٧,١١٥,٩٥٢	(١٣,٧٠١,٩١٧)
ذمم دائنة		١,٤٢٢,٥٢٨	(٢,٦١٠,٢٠٢)
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى		١٢,٠٦١,٨١٠	(٤,٨٨٩,٢٣٢)
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة		(٣,٦٧٦,٧١٣)	(٥,٧٩١,٦٣٤)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٦٦,٩٨٠,٦٨٠	١٧٢,٥٣٩,٠٥٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ		(٢٧,٦٤٤,٧٦٤)	(٩,١١٦,٧٥٩)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٤,٠٩٠	٢٣٠,٧٣٦
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٢٧,٦٤٠,٦٧٤)	(٨,٨٨٦,٠٢٣)
صافي الزيادة في النقد		٣٩,٣٤٠,٠٠٦	١٦٣,٦٥٣,٠٣٤
النقد وأرصدة لدى البنوك في أول السنة		١,١٥٥,٥٥١,٨١٢	٩٩١,٨٩٨,٧٧٨
النقد وأرصدة لدى البنوك في آخر السنة		١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٦) قائمة التغيرات في صافي الموجودات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

	ريال سعودي				
	احتياطي نفقات	احتياطي عـــام	الفائض النقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤م	٥٢٤,٩٠٧,٩٠٦	٤٦٦,٩٩٠,٨٧٢	-	٢,١٧٩,٣٤٠,٧٨٠	٣,١٧١,٢٣٩,٥٥٨
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	١٤٨,٢٤٦,٥٧٦	١٤٨,٢٤٦,٥٧٦
احتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	(٥٢٤,٩٠٧,٩٠٦)	(٤٦٦,٩٩٠,٨٧٢)	-	٩٩١,٨٩٨,٧٧٨	-
الفائض النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م			١,١٥٥,٥٥١,٨١٢	(١,١٥٥,٥٥١,٨١٢)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣	-	(٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣)	-	
المحول إلى احتياطي عام	-	٥٩٦,٢١٩,٥٥٩	(٥٩٦,٢١٩,٥٥٩)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	**٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣**	**٥٩٦,٢١٩,٥٥٩**	**-**	**٢,١٦٣,٩٣٤,٣٢٢**	**٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥م	٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣	٥٩٦,٢١٩,٥٥٩		٢,١٦٣,٩٣٤,٣٢٢	٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤
صافي (عجز) الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)
احتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	(٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣)	(٥٩٦,٢١٩,٥٥٩)	-	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢	-
الفائض النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م	-	-	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	(١,١٩٤,٨٩١,٨١٨)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	-	(٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨)	-	-
المحول إلى احتياطي عام	-	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	(٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	**٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨**	**٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠**	**-**	**٢,١١١,٠١١,٦٤٩**	**٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

١. التنظيم و الأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٠٨/٠١م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية» . وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت فى تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكى الكريم رقم أ / ١١٤ وتاريخ ١٤٢٥/٠٥/١٣هـ الموافق ٢٠٠٤/٠٧/٠١م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية هي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتكون الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢٠٠٤/٥/٢ وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٤/٠٨/٠٩م تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق ١ يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية (الموافق ٣١ ديسمبر).

٢. أسس الإعداد

(أ) المعايير المحاسبية المطبقة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونين وعرضها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

(ب) أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية للهيئة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الاستحقاق، ومفهوم الاستمرارية.

(ج) عملة العرض والنشاط

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت علي جميع الفترات المعروضة. ثم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع عرض السنة الحالية.

النقد وما في حكمة

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة حسابات الهيئة الجارية والودائع لدي البنوك والنقد في الصندوق والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة ذات الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل والمتاحة دون أي قيود.

الذمم المدينة التجارية

تظهر الذمم المدينة التجارية بمبلغ الفاتورة الأصلي، وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الخامسة عشر تعد أي أموال مستحقة للهيئة على الغير أموالاً عامة، وتتمتع بالمعاملة نفسها التي تتمتع بها الديون المستحقة للخزانة العامة، ويتم تحصيلها طبقاً لإجراءات تحصيل الديون المستحقة للخزانة العامة.

الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصل. يتم رسملة تكاليف التمويل للقروض التي استخدمت مباشرة لتمويل إنشاء الموجودات خلال الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال تلك الموجودات وإعدادها للاستخدامات المحدد لها.

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في بند الممتلكات والآلات والمعدات. ويتم قيد جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تكبدها.

يتم تحميل الإستهلاك على قائمة الدخل واحتسابه بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من الممتلكات والآلات والمعدات. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات التي سيتم إهلاكها :

	السنوات
مباني	٣٣,٣٣
ديكورات وتحسينات	٥
أثاث ومعدات مكتبية	٥ - ١٠
سيارات	٤
أجهزة وبرامج حاسب آلي	٣ - ٥

ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات بالمبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تم إصدار فواتير بها من قبل المورد أم لا.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص إذا ظهر نتيجة لأحداث سابقة أن لدى الهيئة التزام حالي نظامي أو تعاقدي يمكن تقدير مبلغه بشكل موثوق ومن المحتمل أن يتطلب تدفقات خارجة لمنافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا للسياسات الداخلية للهيئة بواقع شهر للخمس سنوات الأولى وشهر ونصف اعتبارا من السنة السادسة لخدمة الموظف لدى هيئة السوق المالية وذلك وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم ٢٠٠٥/١١٣/٣ وتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٤م، ويتم تحميل المكون من المخصص خلال الفترة المالية على قائمة الأداء المالي ويتم احتساب هذا الالتزام على أساس المزايا المقررة التي يستحقها الموظف حال تركه العمل في تاريخ قائمة المركز المالي.

الاحتياطيات

وفقا للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية، يجب على الهيئة تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي النفقات)، وبعد أن تحتفظ الهيئة أيضا باحتياطي عام نقدي يعادل ضعف نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة (الاحتياطي العام).

تحقق الإيرادات

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة السوق المالية السعودية ("تداول"). تتحقق إيرادات تداول عند تقديم الخدمة وإصدار الفاتورة للعميل وفقاً لمبدأ الاستحقاق. حددت حصة الهيئة بواقع ٥٠٪ من إجمالي إيرادات التداول والخدمات الأخرى المرتبطة بناءاً على القرارات الحكومية الصادرة في هذا الشأن والتى أقرت من قبل معالى رئيس هيئة السوق المالية في تاريخ ١٤٢٧/٠٥/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٦/٠٦/٢١م ومن قبل مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٣٠-٢٠١٠) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٠٣هـ الموافق ٢٠١٠/١١/٠٩م. يتم إثبات إيرادات الهيئة الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق فيما عدا مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية فيتم تسجيلها عند تحصيل الغرامة.

مصروفات عمومية وإدارية

تشتمل المصروفات العمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة كما هو مطلوب وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

العملات الأجنبية

تمسك الهيئة حساباتها بالريال السعودي. يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية كما في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في نهاية السنة. إن المكاسب والخسائر الناتجة عن التسديدات أو تحويل العملات الأجنبية يتم إدراجها ضمن قائمة الأداء المالي.

٤- نقد وأرصدة لدى البنوك	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
النقد	-	١١,٩٦٩
حسابات جارية لدى البنوك	٣,٣٩١,٨١٨	٣,٥٣٩,٨٤٣
ودائع لأجل*	١,١٩١,٥٠٠,٠٠٠	١,١٥٢,٠٠٠,٠٠٠
	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢

* تتمثل الودائع لأجل/ تحت الطلب في الأرصدة المودعة لدي بنوك محلية في تاريخ القوائم المالية لمدة تتراوح ما بين شهرين إلي تسعة أشهر و بمعدلات فائدة مختلفة و قد تم الاعتراف في قائمة الأداء المالي بإجمالي إيراد عن الودائع بمبلغ ١٠,٨٢ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م (٢٠١٤م: ١٠,١٨ مليون ريال سعودي).

٥- ذمم مدينة	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	١١,٩٠٤,٧٤٤	١٧,٩٢٧,٥٩٣
آخرون	١,٥٨٧,٩٠٥	٢,٤٦٤,٩٦٠
	١٣,٤٩٢,٦٤٩	٢٠,٣٩٢,٥٥٣

يتمثل الرصيد المستحق علي شركة السوق المالية السعودية تداول (طرف ذو علاقة) بشكل أساسي في ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي حيث تقوم تداول بإصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والخدمات الأخرى و تحصيلها نيابة عن هيئة سوق المال ، علي أن تمثل حصة الهيئة ٥٠٪ من إجمالي تلك المطالبات.

وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرين تخضع شركة السوق المالية السعودية (تداول) لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- يدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يعين بقرار من مجلس الوزراء وبترشيح من رئيس مجلس الهيئة، يختارون من بينهم رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس على أن تكون مدة عضوية مجلس إدارة السوق ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجلس إدارة السوق وكيفية اتخاذ القرارات فيه، وخطط تسيير أعمال مجلس الإدارة، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

يعين مجلس إدارة السوق مديراً تنفيذياً له بعد أخذ موافقة مجلس الهيئة، ويحظر على المدير المعين أن يقوم بأي عمل حكومي أو تجاري آخر، أو أن تكون له مصلحة أو ملكية في أي شركة وساطة في السوق ويكون إعفاء المدير التنفيذي من منصبه بقرار من مجلس إدارة السوق.

تبلغ المعاملات الجوهرية مع شركة السوق المالية السعودية تداول والمبالغ المتعلقة بها خلال الفترتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر كانت كما يلي:

	طبيعة العلاقة	ريال سعودي	
		٢٠١٥م	٢٠١٤م
إيرادات الهيئة المحصلة عن طريق تداول	علاقة إشرافية وتنظيمية	٤٠٤,١٠٥,٠٧٨	٤٨٨,٤٩٢,٥٣٧
سداد تداول مدفوعات نيابة عن الهيئة	علاقة إشرافية وتنظيمية	٣٧٨,٤٦٦	--
سداد الهيئة مدفوعات نيابة عن تداول	علاقة إشرافية وتنظيمية	٢,٦٣٣,٣٥٢	٧٦٧,٨٧٠

٦- دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
قروض الموظفين	٢٥,٢١٨,٦٤٤	٢٦,٧٩٦,٤٨٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٠,٤٠٦,٨٠٠	٢٨,٠٥٩,٣٣٠
إيرادات مستحقة	٨,٤٤٦,٤٢٨	٦,١٤٩,٣١٧
دفعات مقدمة للموردين	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٢٠,٧٩٤
تأمينات لدى الغير	٦٣٦,٤٦٥	٦٣٦,٤٦٥
أرصدة مدينة أخرى	١,٤٢٣,١١١	١,٠٨٥,٠١١
	٥٨,٦٣١,٤٤٨	٦٥,٧٤٧,٤٠٠

٧- مشروعات تحت التنفيذ	ريال سعودي			
	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥م	الإضافات خلال السنة	المحول إلى الأصول الثابتة	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م
دفعات مقدمة مقابل أراضي (أ)	١٨٧,١٤٣,٤٤٦	-	-	١٨٧,١٤٣,٤٤٦
دفعات مقدمة للمقاولين (ب)	٢٩٤,٥٤٣,٨٤٤	-	-	٢٩٤,٥٤٣,٨٤٤
مقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي (ج)	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢	-	-	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢
تجهيزات أدوار الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي	٦٩٤,٥٦٨	-	-	٦٩٤,٥٦٨
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	١,٣٥٧,٠٦٢	٢٤,٣٣١,١١١	(٤,١١٤,٢٢٢)	٢١,٥٧٣,٩٥١
يخصم				
مقاولون، ضمانات حسن تنفيذ	(٨٨,٢٢٣,٠٣٣)	-	-	(٨٨,٢٢٣,٠٣٣)
	١,٦٩٢,٦٧٨,٤٧٩	٢٤,٣٣١,١١١	(٤,١١٤,٢٢٢)	١,٧١٢,٨٩٥,٣٦٨

(أ) تمثل الدفعات المقدمة مقابل أراضي البالغة ١٨٧ مليون ريال سعودي دفعة مقدمة من قيمة أرض مشروع إنشاء مقر هيئة السوق المالية وإنشاء الأكاديمية المالية في مركز الملك عبدالله المالي ، تتضمن مبلغ ١٧٠ مليون ريال سعودي مسددة نقداً إلى المؤسسة العامة للتقاعد (مالكة الأرض) ومبلغ ١٧ مليون ريال سعودي عبارة عن تكاليف المخطط العام للمشروع والمدفوعة من قبل الهيئة نيابة عن المؤسسة ، علماً بأنه سيتم تحديد السعر النهائي للأرض وتسوية قيمتها عند الانتهاء من تطويرها وتحديد التكلفة النهائية للمتر المربع بعد التطوير .

(ب) تمثل الدفعات المقدمة للمقاولين البالغة ٢٩٥ مليون ريال سعودي قيمة الدفعات المقدمة المسددة للمستشارين والمقاولين الذين أسند إليهم تنفيذ وإنشاء مقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي الذي تم نقل ملكيته إلى المؤسسة العامة للتقاعد.

واستنادا إلى ما تقدم في الفقرة (ب) أعلاه، فقد تم خصم قيمة الالتزامات المتعلقة بالمبالغ المحتجزة من المقاولين كضمان حسن تنفيذ والبالغة ٨٨ مليون ريال سعودي.

(ج) إن تفاصيل تكلفة مقر الهيئة في مركز الملك عبدالله المالي كما في ٣١ ديسمبر كانت كما يلي:

	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
الأعمال الإنشائية	١,٠٢٦,٨١٢,٥٥٢	١,٠٢٦,٨١٢,٥٥٢
تصميم واستشارات	٢٥٣,٢٤٢,٢٣٧	٢٥٣,٢٤٢,٢٣٧
أخرى	١٧,١٠٧,٨٠٣	١٧,١٠٧,٨٠٣
	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢

بتاريخ ١٤٣٣/١٢/٠١هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/١٧م صدر الأمر السامي الكريم رقم ٥١٧٢٨ الذي يقضي بإحالة ملكية مبنى مقر هيئة السوق المالية قيد التنفيذ بمركز الملك عبدالله المالي إلى المؤسسة العامة للتقاعد (المؤسسة) ليضاف إلى المباني التي تمتلكها وتشرف عليها في المركز، وبإمكان هيئة السوق المالية (الهيئة) عند انتهاء العمل في المبنى إما أن تستأجر ما تحتاجه من المبنى أو تمتلك جزئياً المساحة التي تكفيها ، وبناءً على ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة والمؤسسة، بالإضافة إلى جهة محايدة متخصصة كطرف ثالث وذلك للوصول إلى تسوية ملائمة.

بتاريخ ١٤٣٤/٠٣/١٤هـ الموافق ٢٠١٣/٠١/٢٦م أبرمت الاتفاقية بين المؤسسة والهيئة من خلال لجنة مشتركة من الطرفين وشركة دار الدراسات العمرانية (طرف متخصص محايد). واتفق الطرفان وبمقتضى الأمر السامي على إحالة ملكية المبنى من الهيئة إلى المؤسسة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٢/١١/١٤م، وأن يتم تحويل حقوق ومنافع ومسؤوليات والتزامات الهيئة فيما يتعلق بالمشروع إلى المؤسسة. فيما يتعلق بالفترة من بداية المشروع حتى نهاية يوم ٢٠١٢/١١/١٤م، تتحمل الهيئة المسؤولية عن جميع أعمال الإدارة والدفعات المتعلقة بالمشروع والتي تستحق خلال هذه الفترة. يقوم الطرفان عند التسليم الابتدائي للمشروع بتوقيع اتفاقية الشراء النهائية (سعر شراء المساحة المخصصة للهيئة وهي ٣٣٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) للأدوار من ٥٢ إلى ٧٣ في المبنى. بحيث إذا تجاوزت التكلفة التي تحملتها الهيئة في المشروع تكلفة المساحة التي ستتملكها ، فإن المؤسسة في هذه الحالة تدفع الفرق للهيئة ، والعكس صحيح وذلك باستثناء المبالغ التي قامت الهيئة بإنفاقها لتجهيز الأدوار العشرين و التي بلغت ٦٩٥ ألف ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م (٢٠١٤م: ٦٩٥ ألف ريال سعودي).

٨- ممتلكات ومعدات، صافي	ريال سعودي						
	أراضي	مبانـي	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة وبرامج حاسب آلي	المجموع
التكلفة							
١ يناير ٢٠١٥م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١٣٢,٣٠٠,٠٢٠	٦٢,٣٦٦,٩٨٩	٦٠,٧٣٢,٩٩٨	٣,٩٤٣,٩٠٠	٩٨,٦٦٣,٠٧٩	٧٧٠,٠٥٣,٦٢١
الإضافات	-	-	٦٥٢,١٢٧	٩١٧,٢٩٠	٣٠٠,٠٠٠	١,٤٤٤,٢٣٦	٣,٣١٣,٦٥٣
المحول من المشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	٤,١١٤,٢٢٢	٤,١١٤,٢٢٢
الاستبعادات	-	-	(٦,٩١٠)	(٨٨٢,٣٠١)	(٢٥٠,٠٠٠)	(١,٦٣٢,٣٦٩)	(٢,٧٧١,٥٨٠)
٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١٣٢,٣٠٠,٠٢٠	٦٣,٠١٢,٢٠٦	٦٠,٧٦٧,٩٨٧	٣,٩٩٣,٩٠٠	١٠٢,٥٨٩,١٦٨	٧٧٤,٧٠٩,٩١٦
الإستهلاك المتراكم							
١ يناير ٢٠١٥م	-	(١١,٥٧٦,٢٥٢)	(٤٧,٤٨٩,٢٠٦)	(٤٣,٣٧٨,١٧٤)	(٣,٠٥٦,٤٠٠)	(٨٦,٠٥٦,٨٩٧)	(١٩١,٥٥٦,٩٢٩)
استهلاك الفترة	-	(٣,٩٦٩,٠٠٠)	(٩,٤٦٥,٢٠١)	(٨,٣٠٣,٦٤٤)	(٢٧٢,٩١٤)	(٥,٦٢٥,٤٥٧)	(٢٧,٦٣٦,٢١٦)
استبعادات	-	-	٦,٩١٠	٨٥٦,٨٩٤	١١٩,٧٩١	١,٦٢٧,٥٢٣	٢,٦١١,١١٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	-	(١٥,٥٤٥,٢٥٢)	(٥٦,٩٤٧,٤٩٧)	(٥٠,٨٢٤,٩٢٤)	(٣,٢٠٩,٥٢٣)	(٩٠,٠٥٤,٨٣١)	(٢١٦,٥٨٢,٠٢٧)
صافي القيمة الدفترية							
٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	**٤١٢,٠٤٦,٦٣٥**	**١١٦,٧٥٤,٧٦٨**	**٦,٠٦٤,٧٠٩**	**٩,٩٤٣,٠٦٣**	**٧٨٤,٣٧٧**	**١٢,٥٣٤,٣٣٧**	**٥٥٨,١٢٧,٨٨٩**
٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١٢٠,٧٢٣,٧٦٨	١٤,٨٧٧,٧٨٣	١٧,٣٥٤,٨٢٤	٨٨٧,٥٠٠	١٢,٦٠٦,١٨٢	٥٧٨,٤٩٦,٦٩٢

٩- ذمـم دائـــنة	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
موردي خدمات	١,٨٥٠,٤٤٠	٤٣٣,٨٢٧
أخرى	٦٣,٥١٤	٥٧,٥٩٩
	١,٩١٣,٩٥٤	٤٩١,٤٢٦

١٠- مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
مستحقات موظفين	٤٥,٤٥٩,١٧٣	٤١,٥٤٨,٧٧٢
مصروفات مستحقة	١٢,٧٣٨,٢٨٦	٣,٩٣١,٠٥٦
إيرادات مؤجلة	٨,٩٥١,٢٤٥	٧,٥١٤,١٤١
أخرى	٢٤٩,٧٦٢	٢,٣٤٢,٦٨٧
	٦٧,٣٩٨,٤٦٦	٥٥,٣٣٦,٦٥٦

١١- مخصص مكافأة نهاية الخدمة	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
الرصيد في ١ يناير	١٣٧,٥٥٢,٧٢٠	١١٥,٩٩٧,٨٩٩
المخصص المكون خلال الفترة	٢٨,٩٤٧,٢٧٨	٢٧,٣٤٦,٤٥٥
المسدد خلال الفترة	(٣,٦٧٦,٧١٣)	(٥,٧٩١,٦٣٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥	١٣٧,٥٥٢,٧٢٠

١٢. احتياطيات

تطبيقا للمادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م بتكوين احتياطي نفقات واحتياطي عام كما يلي:

- تقوم الهيئة في نهاية السنة المالية وقبل تحويل الفائض من الموارد إلى وزارة المالية بتكوين احتياطي نفقات يعادل قيمة المصروفات المقدرة التي من المتوقع أن تتكبدها الهيئة العام التالي للقوائم المالية، وعليه تم تكوين احتياطي نفقات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م بقيمة ٦٠٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٤م: ٥٥٩ مليون ريال سعودي).

كما يتم تكوين احتياطي عام يعادل ضعف إجمالي نفقاتها خلال العام الحالي، ونظراً لوجود عجز في تكوين الاحتياطيات فقد قامت الهيئة بتكوين الاحتياطي العام بقيمة الفارق بين احتياطي النفقات والفائض النقدي في نهاية السنة المالية ولم يتم تحويل أي مبالغ إلى وزارة المالية، وذلك حسب الجدول التالي:

	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
الفائض النقدي للعام في ٣١ ديسمبر	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢
يخصم		
احتياطي النفقات خلال السنة	(٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨)	(٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣)
رصيد الاحتياطي العام في ٣١ ديسمبر	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	٥٩٦,٢١٩,٥٥٩
الاحتياطي العام وفقاً للنظام	(٩٨٤,٣٣٤,٦٢٢)	(٩٠٨,٦٣١,٢٠٢)
العجز في تكوين الاحتياطي العام	(٣٩٨,٢٥٠,٨٨٢)	(٣١٢,٤١١,٦٤٣)

١٣. فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم

بلغ مجموع فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم (قبل التحويل إلى الاحتياطيات) كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٥م ٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧ ريال سعودي (٢٠١٤م: ٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤ ريال سعودي) بينما بلغ الفائض النقدي منه مبلغ ١,١٩٤,٨٩١,٨١٨ ريال سعودي (٢٠١٤م: ١,١٥٥,٥٥١,٨١٢ ريال سعودي)، ويتمثل في رصيد النقد والأرصدة لدى البنوك وتطبيقا للمادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة بتكوين احتياطي نفقات بمبلغ ٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨ ريال سعودي (٢٠١٤م: ٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣ ريال سعودي).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م تم تكوين احتياطي عام حسب متطلبات نظام السوق المالية بمبلغ ٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠ ريال سعودي (٢٠١٤م: ٥٩٦,٢١٩,٥٥٩ ريال سعودي)، ولم يتم تحويل أي مبالغ الي وزارة المالية كما في التاريخ المذكور لعدم وجود فائض نقدي بعد تكوين الاحتياطيات المذكورة وبذلك يكون رصيد فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم (غير النقدي) في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م بعد التحويلات للاحتياطيات مبلغ ٢,١١١,٠١١,٦٤٩ ريال سعودي (٢٠١٤م: ٢,١٦٣,٩٣٤,٣٢٢ ريال سعودي).

١٤- رواتب ومزايا الموظفين وما في حكمها	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
رواتب	١٣٩,٠٣١,١٧٥	١٣٥,١٢٦,٣٥٦
بدلات موظفين	٧٤,٩٢٠,٦٤١	٧٢,٨٩٤,٢٦٨
مكافآت موظفين	٥٤,٠٥٢,٣٥٠	٣٥,٢٧١,٠٢٢
مكافأة نهاية الخدمة	٢٨,٩٤٧,٢٧٨	٢٧,٣٤٦,٤٥٥
تأمين طبي	٢٢,٠٨١,٢٦٣	١٩,٣٦٥,٦٣٨
تأمينات اجتماعية	٢٠,٠٠٦,٢٦٠	١٨,٦٩٧,٦٣٦
حصة الهيئة في برنامج الادخار	١٧,٢٧٥,٥٠٩	١٥,٨٤٧,٥١٩
مصروفات سفر رحلات عمل ومؤتمرات	٢,٨١٦,٢١٤	٣,٥٠٨,٩٨٣
أخرى	١٧,٨٢٣,٥٤٦	٥,٢٥٠,٧٢٧
	٣٧٦,٩٥٤,٢٣٦	٣٣٣,٣٠٨,٦٠٤

١٥- مصروفات عمومية وإدارية	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
خدمات عامة وصيانة	٣٢,٢٥٢,٥٩٢	٢٦,٤٩٤,٩٩٧
إيجارات	١٠,٤٨٧,٧٣٤	١٠,١٤٧,٩١٤
اشتراكات	٧,٧٧٧,٨٥٦	٥,٩٨٢,٣٦٣
برنامج حديثي التخرج	٥,٤٦٠,٨٣٠	١,٨٩٦,٧٧٥
أتعاب أعضاء اللجان	٤,٨٣٧,٠٥٩	٣,٧٤٠,٦٢٥
هاتف وبريد وانترنت	٤,٢٦٦,٢٣٦	٣,٣٠٢,٨٣٣
ضيافة	٢,٤٩٣,٧٤٥	٢,١١٣,٥١٦
علاقات عامة	٢,١٦٢,٥١٤	٢,٧٤٤,٦٦٨
مصروفات عقود التشغيل	٢,٠٥٣,٣١١	١,٦٣٥,٦٦٦
مصروفات الاعلام وتوعية المستثمر	٦٢٧,٠٩٧	٦١٤,٨٣٨
أخرى	١,٢٩٥,٢٧٦	١,٢٨٨,٨٥٠
	٧٣,٧١٤,٢٥٠	٥٩,٩٦٣,٠٤٥

١٦- إيرادات ومصاريف أخرى ، صافي	ريال سعودي	
	٢٠١٥م	٢٠١٤م
عوائد ودائع بنكية	١٠,٨١٧,٤٠٥	١٠,١٨٤,٦٦٢
(خسائر) أرباح رأسمالية من بيع أصول ثابتة	(١٥٦,٣٧٢)	٤٩,٨٩٨
مصروفات سنوات سابقة	(٩٤٦,٨٥٩)	(٣٧٧,٢٥١)
أخرى	٦٥٣,٢٨٠	٢٠٨,٧٦٧
	١٠,٣٦٧,٤٥٤	١٠,٠٦٦,٠٧٦

١٧. الارتباطات الرأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية على الهيئة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ما قيمته ٤ مليون ريال سعودي حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود المشروعات ٢٦,٢ مليون ريال سعودي بينما بلغ الجزء المدفوع منها ٢٢,٣ مليون ريال سعودي (عام ٢٠١٤م: مبلغ ٢,٨ مليون ريال سعودي) وذلك بعد نقل ملكية مقر الهيئة بمركز الملك عبدالله المالي إلي المؤسسة العامة للتقاعد.

١٨. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان تتمثل في إخفاق أحد الأطراف في أداة مالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الهيئة خسارة مالية. إن الأدوات المالية الخاصة بالهيئة التى يمكن أن تتعرض لمخاطر الإئتمان تتضمن بشكل أساسي النقدية بالبنوك والذمم المدينة. تحتفظ الهيئة بالأموال النقدية وما في حكمها لدى بنوك ذات تصنيف إئتماني جيد ، كما أن الحسابات المدينة مستحقة من طرف ذو علاقة وآخرين ذوى مراكز مالية جيدة وبالتالي لا يوجد تركيز جوهري لمخاطر الإئتمان .

مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر العملات من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتقد الهيئة أنها ليست عرضة لمخاطر تقلب أسعار الصرف بدرجة كبيرة نظراً لأن معظم تعاملاتها تتم بالريال السعودي. لم تقم الهيئة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات هامة. تراقب إدارة الهيئة تقلبات معدلات العمولات وتعتقد أن مخاطر العملات غير جوهرية.

مخاطر أسعار العمولات

إن مخاطر أسعار العمولات تنشأ من احتمال أن تؤثر التقلبات في أسعار العمولات على الأرباح المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية . الهيئة غير معرضة لأية مخاطر تتعلق بتقلبات أسعار العمولات، حيث أنه لا يوجد لديها أي مطلوبات تخضع لعمولات .

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الهيئة على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توافر أموال كافية لمقابلة أي إلتزامات عند إستحقاقها. لا تتوقع الهيئة أن تواجه مخاطر هامة تتعلق بالسيولة خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ المركز المالي.

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم به مبادلة أصل أو سداد التزام في معاملة تتم بين طرفين بعلمهما وملء إرادتهما على أساس تجاري. تتضمن الأصول المالية للهيئة النقد والأرصدة لدى البنوك والذمم المدينة والموجودات الأخرى وتتضمن المطلوبات المالية الذمم الدائنة وذمم المقاولين والمطلوبات الأخرى. تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للأدوات المالية للهيئة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٩. اعتماد القوائم المالية

اعتمدت هذه القوائم المالية من قبل مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ الموافق ٨ مارس ٢٠١٦م.

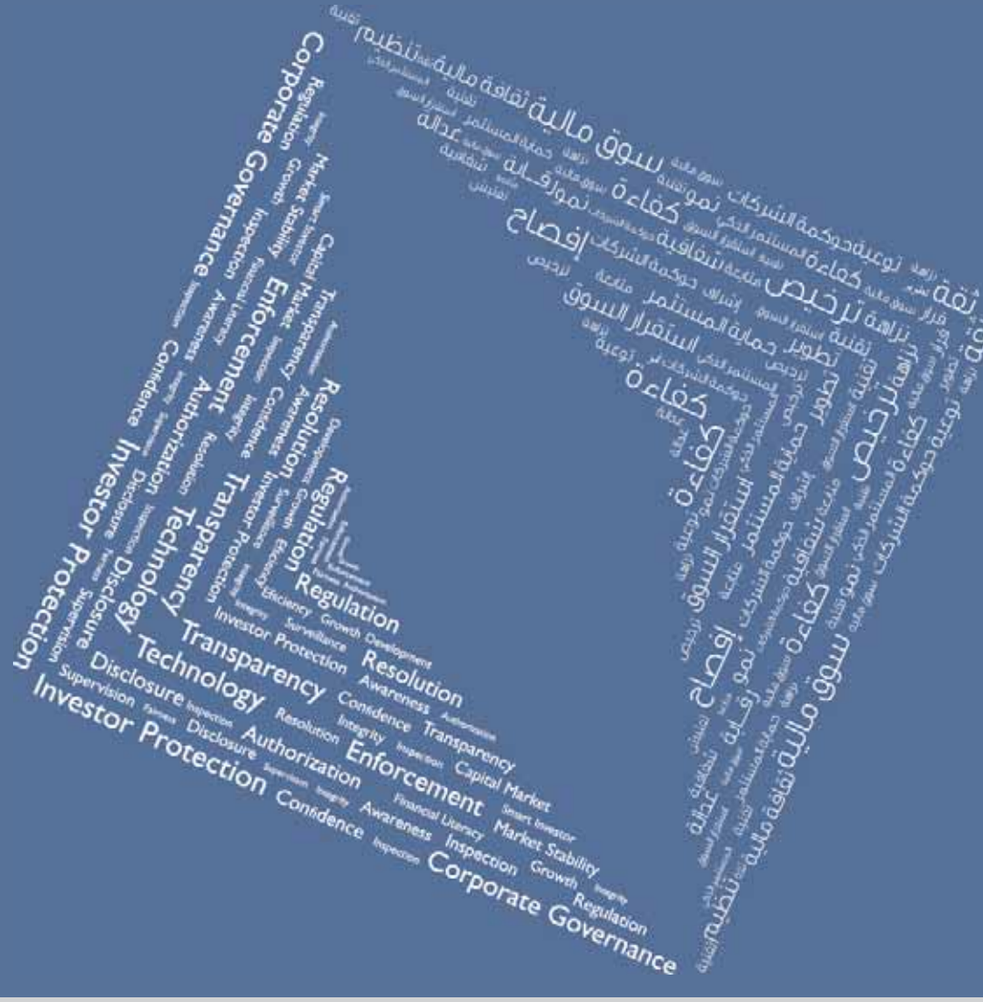
Corporate Governance
Investor Protection
Disclosure
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Authorization
Confidence
Awareness
Inspection
Supervision
Integrity
Capital Market
Market Stability
Financial Literacy
Smart Investor
Growth
Development
Efficiency
Surveillance
Fairness
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
إفصاح
ترخيص
كفاءة
عدالة
استقرار السوق
حماية المستثمر
تطوير
نزاهة
ثقة

الباب الرابع

ملحق البيانات والإحصاءات

محتويات الملحق الإحصائي

الجدول (١): عدد طلبات طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

الجدول (٣): عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

الجدول (٤): مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

الجدول (٥): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (٦): قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

الجدول (٨): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (٩): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

الجدول (١٠): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني

الجدول (١١): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

الجدول (١٢): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

الجدول (١٣): قضايا المخالفات الواردة في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

الجدول (١٤): قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

الجدول (١٥): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

الجدول (١٦): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

الجدول (١٧): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

الجدول (١٨): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

الجدول (١٩): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

الجدول (٢٠): عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجدول (٢١): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٢): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٣): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٤):استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م (مليون ريال)

الجدول (٢٥): قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (١): عدد طلبات طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص	طرح عام لأدوات دين	طرح أسهم حقوق أولوية	استحواذ	خفض رأس مال	أسهم منحة
٢٠٠٦م	١٠	-	١	٣	٣	١	٢١
٢٠٠٧م	٢٧	١	٢	٤	١	١	١٨
٢٠٠٨م	١٣	١٩	١	٥	١	-	١٧
٢٠٠٩م	١٣	٦٤	٢	٣	١	-	١٣
٢٠١٠م	٧	٩٣	١	١	-	١	٤
٢٠١١م	٦	٧٤	٢	٥	١	١	١٠
٢٠١٢م	٨	٩٠	١	٣	١	١	٢٢
٢٠١٣م	٥	١١٥	٢	١	١	-	١٨
٢٠١٤م	٥	١١٨	-	١٠	١	-	٢٤
٢٠١٥م	٥	١٩٨	١	٤	٠	١	٢٠

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص	طرح أسهم حقوق أولوية	طرح عام لأدوات الدين	الإجمالي
٢٠٠٦م	١٠,٥	-	٧,٢	٣,٠	٢٠,٧
٢٠٠٧م	٢٢,٦	٠,٨	٣,٨	١٣,٠	٤٠,٢
٢٠٠٨م	٣٦,٤	٦,٧	٢٢,٥	٥,٠	٧٠,٦
٢٠٠٩م	٣,٩	١٧,٩	١,٤	٧,٧	٣٠,٩
٢٠١٠م	٣,٨	١٩,١	٠,٤	٧,٠	٣٠,٣
٢٠١١م	١,٧	١٠,٠	٤,٥	٥,٦	٢١.٨
٢٠١٢م	٥,٣	٣٣,٣	٧,٤	٠,٢	٤٦,٢
٢٠١٣م	٢,٠	٥٠,٣	٠,٢	٧,٥	٦٠,٠
٢٠١٤م	٢٥,٢	٣٣,٦	٥,٨	٤,٥	٦٩,١
٢٠١٥م	٤,٢	٢٣,٨	٠,٨	٣,٩	٣٢,٧

الجدول (٣): عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٦م	٦,١	٤,٢	١١,٢	١٢,٠	-	٣٣,٥
٢٠٠٧م	٩,٠	٥,٧	٦,٢	١٥,٠	-	٣٥,٩
٢٠٠٨م	١٢,١	١١,٠	٦,٧	٢٨,٦	-	٥٨,٤
٢٠٠٩م	٣,١	٢,٧	١,٠	٦,١	-	١٢,٩
٢٠١٠م	٢,١	٢,٠	٠,٨	٥,٣	-	١٠,٢
٢٠١١م	٠,٦	٠,٩	٠,٢	١,٣	-	٣
٢٠١٢م	١,٤	٢,٤	١,٠	٦,٤	-	١١,٢
٢٠١٣م	٠,٩	٢,٠	١,١	٦,٢	-	١٠,٢
٢٠١٤م	١,١	٢,٥	١,٠	٦,٥	-	١١,١
٢٠١٥م	٠,٥	١,٢	٠,٤	٣,٠	٠,٣	٥,٤

الجدول (٤): مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٦م	٥,٥	٣,٦	١٢,٠	٩,٣	-	٣٠,٤
٢٠٠٧م	٨,٣	٧,٧	٤٩,٤	١٣,١	-	٧٨,٥
٢٠٠٨م	١٤,٤	١٧,٤	١٨,٧	٣٠,٨	-	٨١,٣
٢٠٠٩م	١,٨	١,٧	٠,٦	٣,٢	-	٧,٣
٢٠١٠م	١,٤	١,٦	٠,٧	٣,٠	-	٦,٧
٢٠١١م	٠,٥	١,١	٠,٤	١,٠	-	٣,٠
٢٠١٢م	١,٢	٣,٥	١,٧	٤,٦	-	١١,٠
٢٠١٣م	٠,٦	١,٧	٠,٨	٣,٥	-	٦,٦
٢٠١٤م	٤,٢	٣٧,٥	٢٦٩,٥	٦,٦	-	٣١٧,٨
٢٠١٥م	٠,٧	٢,٣	١,١	٢,٣	٠,٣	٦,٦

الجدول (٥): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٧م	١٢٢	١١	٤٩	٤	٣٣	-	-	١٤	٢٣٣
٢٠٠٨م	١٣٥	٧	٥٧	٤	٣٤	-	-	٢٥	٢٦٢
٢٠٠٩م	١٥١	٦	٦١	٦	٣٠	٢	٣	٧	٢٦٦
٢٠١٠م	١٥٤	٦	٥٦	٦	٢٧	٢	٨	٨	٢٦٧
٢٠١١م	١٥٠	٧	٥٠	١٠	٤٣	٢	٥	٥	٢٧٢
٢٠١٢م	١٣٨	٩	٤٧	١٠	٤٣	٣	٢	٤	٢٥٦
٢٠١٣م	١٤١	٨	٤٥	١٣	٤١	٢	-	٤	٢٥٤
٢٠١٤م	١٥٠	٩	٤٦	١١	٤١	٢	-	٤	٢٦٣
٢٠١٥م	١٦٩	٩	٤٤	١٠	٣٠	٢	-	٣	٢٦٧

الجدول (٦): قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٧م	٦٢٣١٧,٠	٨٠٨,٠	٣٣٨٩٣,٠	١٥٩١,٠	٢٣٦٣,٠	-	-	٤١٢٧,٠	١٠٥٠٩٩,٠
٢٠٠٨م	٢٤٨٢٤,٠	١٥٣,٠	٤٣٠٣٥,٠	٢٢٩٣,٠	١٧٥٦,٠	-	-	٢٧٥٤,٠	٧٤٨١٥,٠
٢٠٠٩م	٢٩٧١٩,٠	٢٠٥,٠	٥٤٥١٨,٠	٢٢٣٧,٠	١٩١٣,٠	١١٥,٣	٢١٧,٥	٦٣٥,١	٨٩٥٥٩,٩
٢٠١٠م	٣٠٩٧٤,٠	٢١٨,٩	٥٨٠١٥,٧	١٥٥٧,٤	٢٦٧٧,٣	٩١,٢	٣٥٨,١	٧٧٣,٥	٩٤٦٦٦,١
٢٠١١م	٢٦٦٢٨,٤	٢٤١,٢	٤٩٥٤٤,١	٢٥٥٠,٦	٢٧١٥,٦	١١٥,٦	٢٣٠,٥	٥٠,٤	٨٢٠٧٦,٤
٢٠١٢م	٢٧٩٨٨,٢	٦٣٧,٢	٥٣٨٧٨,٣	٢٥٨٧,٤	٢٧٣١,٠	٦٤,٢	٤٣,٣	٣٠,٢	٨٧٩٥٩,٨
٢٠١٣م	٣٤٤٤١,٢	٥٦٣,٣	٦٠٩٤٥,٨	٤١٣١,١	٢٧٩٧,٩	١٣٠,٥	-	١١١,٣	١٠٣١٢١,١
٢٠١٤م	٣٥٥٨٥,٤	٦٤١,٩	٦٦٣٨١,٦	٤٩٧٥,٥	٢٨٣٧,٢	١٢٤,٦	-	١٠٨,٧	١١٠٦٥٤,٩
٢٠١٥م	٣٣٠١١,٦	٨٣١,٣	٦١٧١٣,٣	٤٤٣٠,٥	٢٧٢٧,٠	٩١,٩	-	٥٧,٤	١٠٢٨٦٢,٨

الجدول (٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

العام	أسهم محلية	أسهم خليجية	أسهم عربية	أسهم آسيوية	أسهم أمريكية	أسهم أوروبية	أسهم دولية أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	١٨٥٤١,٨	١٧٨٠,٤	٤٠٥,٤	١٠٩٢,٨	١٠٧٢,٨	٢٠٨٩,٥	٤٧٣٦,٣	٢٩٧١٩,٠
٢٠١٠م	١٩٠٧٤,١	١٩٤٢,١	٢٤٦,٣	١١١٦,٨	١١٦٢,٢	٢٢١١,٣	٥٢٢١,٢	٣٠٩٧٤,٠
٢٠١١م	١٧١٣٥,١	١٥١٩,٥	١٠٧,١	٨١٠,٢	١١٧٤,٦	١٨٤٥,٢	٤٠٣٦,٧	٢٦٦٢٨,٤
٢٠١٢م	١٧٤٤٥,٢	١٦٣٢,٧	١٨٥	٨٤٢,٧	١٣٤٨,٢	٢١٩١,٥	٤٣٤٢,٩	٢٧٩٨٨,٢
٢٠١٣م	٢١٣٣١,٣	٢١٢٧,٤	١٩٦,٧	٨٦٠,٦	١٧٦٣,٢	٢٧٤٦	٥٤١٦	٣٤٤٤١,٢
٢٠١٤م	٢٢٦٣٤,١	٢٣٤٢,٨	٤٥٩,٥	٧٨٦,٨	٢٠٢٠,١	٢٦٦٢,٥	٤٦٧٩,٦	٣٥٥٨٥,٤
٢٠١٥م	٢٠٠٢٤,٥	٣٠١٤,٣	٣٠٦,٩	٨٥٦,٠	٢٠٠٣,٦	٢٧٤٧,٩	٤٠٥٨,٥	٣٣٠١١,٦

الجدول (٨): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	٢٧٥٠٦٢	١٣٧	٦٨٣٩٨	٤٤٨٤	٦٥٢٣	٧٥٧	١٢٤	٨٤٦	٣٥٦٣٣١
٢٠١٠م	٢٤٧٧٧١	٩٤	٦٠٣٠٦	٣١٩٩	٦٤٣٠	٦٤٦	٩٤٠	٤٣٧	٣١٩٨٢٣
٢٠١١م	٢٢٦٢٠٤	٤٢	٥٤٨٣٩	٤٥٦٥	٦٢٠١	٦٨٥	٨٤٩	١٢١	٢٩٣٥٠٦
٢٠١٢م	٢١٢١٢٨	٢٤٩	٥١٧٥٨	٤٥٦٥	٥٨٤٥	٤٩٧	١٥٤	٩٦	٢٧٥٢٩٢
٢٠١٣م	١٩٧٥٢٣	٢٠٣	٤٩٠٢٤	٥٠٢١	٥٤٥٣	٤٤٠	-	١٣٩	٢٥٧٨٠٣
٢٠١٤م	١٨٧٤٢٦	٢٣٢	٤٦٣٠٧	٥٨٦٩	٥٢٥٤	٤١٤	-	٢٧٤	٢٤٥٧٧٦
٢٠١٥م	١٨١٩٩٧	٢٠٧	٤٣٤٣٠	٥٤٥٥	٤٩٩٦	٣٧٧	-	٢٦٦	٢٣٦٧٢٨,٠

الجدول (٩): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العام	تنبيهات نظام الرقابة	عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	حالات اشتباه في مخالفة
٢٠٠٦م	-	٢٥٢	٦٦
٢٠٠٧م	-	٢٨٣	٤١
٢٠٠٨م	٣٤٢٩٤	٩٦٨	٤٤
٢٠٠٩م	٢٥٣٧٤	١٣١١	٤١
٢٠١٠م	٢٠٧٢٢	١٢٣٤	٤٢
٢٠١١م	٢٢٣٠٣	١٣٣١	٣٥
٢٠١٢م	٢٦٣٢٣	١٦٨٧	٣٢
٢٠١٣م	٢٦٢٥١	١٧٧٩	٤٣
٢٠١٤م	٣٠٨٢٤	١٩٧٤	١٥
٢٠١٥م	٣٠٥٤٩	١٥٥٥	٢٩

الجدول (١٠): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني

العام	القوائم المالية المختصرة	القوائم المالية المفصلة
٢٠٠٦م	٤١٨	٤١١
٢٠٠٧م	٤٦١	٤٦٦
٢٠٠٨م	٥٥٠	٥٣٤
٢٠٠٩م	٦٢٤	٦٠٦
٢٠١٠م	٦٧٦	٦٦٥
٢٠١١م	٧٢٤	٧١٤
٢٠١٢م	٧٦٠	٧٤٢
٢٠١٣م	٨٠٨	٧٨٩
٢٠١٤م	٨١١	٧٩٠
٢٠١٥م	٨٤١	٨٣٣

الجدول (١١): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

العام	القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات	القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها تحفظات
٢٠٠٦م	٦١	٢٥
٢٠٠٧م	٨٢	٢٩
٢٠٠٨م	١٠٣	٢٤
٢٠٠٩م	٩٤	٤٠
٢٠١٠م	٩٨	٤٠
٢٠١١م	١٠٥	٤١
٢٠١٢م	١٠٧	٤٧
٢٠١٣م	١١١	٤٩
٢٠١٤م	١١٨	٤٨
٢٠١٥م	١١٧	٥٣

الجدول (١٢): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

العام	القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم ترد عليها تحفظات عن العام السابق	القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات عن العام السابق
٢٠٠٦م	٥٧	٢٠
٢٠٠٧م	٧٠	١٦
٢٠٠٨م	٩٧	١٤
٢٠٠٩م	٨٦	٤١
٢٠١٠م	٩٧	٣٦
٢٠١١م	١٠٧	٣٨
٢٠١٢م	١٠٦	٤٤
٢٠١٣م	١١٣	٤٦
٢٠١٤م	١١٢	٥١
٢٠١٥م	١١٩	٤٨

الجدول (١٣): قضايا المخالفات الواردة في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

النوع	العام								
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م
مخالفة تلاعب وتضليل	١٤	٤٧	٤١	٣٨	٣٠	٣١	٣٩	١٤	١٠
مخالفة إفصاح	١٠	٢٨	١٩	٦٧	٦٣	٣٦	٥٦	٢٤٤	٩٩
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	٢	٣	٦	١	٢	١	٢٠
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٧	٤	٦	٥٤	٢٣	٢٩	٢٣	٦٢	٨٩
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٩	١١	٤	٣	١٠	١٠	٧	٢٠	٣١
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٤٥	٥٣	٥٥	٣٩	٦٧	٤٩	٣٩	١١	٢٤
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	١	٢	-	٢	٧	٤	٧	٢٤
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	٤	٦	٢	١	٣	٦	١	٤
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	٣	٣	٨	١	١	٣	١	٢
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	٣	-	٧	١٧	١٥	٢٠	٣٩	٤٢	٦٥
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	٩	١٥	٣٥	٤١	٤٣	٢٢	٣٠
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	-	-	٣	٧	٣٥	٤١	٢٠	٧٢	٠
مخالفة قواعد الكفاية المالية	-	-	-	-	-	-	٥	٢٧	٣٠
لائحة الاندماج والاستحواذ	-	-	-	-	-	-	-	٢	٠
مخالفات أخرى	-	-	-	-	-	-	١	٤	٤
الإجمالي	٩٨	١٥١	١٥٧	٢٥٣	٢٨٨	٢٦٩	٢٨٧	٥٣٠	٤٣٢

الجدول (١٤): قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	العام								
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م
مخالفة تلاعب وتضليل	٨	٨	٣٤	٤٤	٢٩	٢٠	١	٥	١٢
مخالفة إفصاح	٦	١٢	٢٨	٤٩	٧٣	٦٧	٢٤	١٠٩	٢١٠
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	٤	٤	٤	٢	-	٢	٢٥
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	١	٥	١٠	٢٥	٤٥	٢٧	٣	٣٠	٨٩
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٨	٩	٧	١٢	٤	١١	٧	٢	٢٤
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٢٥	٤٦	٥٣	٣٧	٦٩	٣٥	١٢	١٦	١٢
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	-	٣	-	١	٢	٣	٨	٢٣
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	-	٤	٣	٢	١	٢	١	١
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	-	٦	٨	١	١	١	١	٢
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	-	-	-	١٩	٢١	٨	١٦	٢٧	٥٧
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	٨	١٢	٢٧	٥١	٩	٣٢	٢٦
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	-	-	-	٧	٢٧	٤٥	٦	٤	٨٧
مخالفة قواعد الكفاية المالية	-	-	-	-	-	-	-	١٢	٤٤
لائحة الاندماج والاستحواذ	-	-	-	-	-	-	-	٠	٢
مخالفات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	١	٢
الإجمالي	٥٨	٨٠	١٥٧	٢٢٠	٣٠٣	٢٧٠	٨٤	٢٥٠	٦١٦

الجدول (١٥): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

العام	ترخيص جديد	تعديل ترخيص	سحب ترخيص	إلغاء ترخيص
٢٠٠٧م	٣٥	٦	٢	-
٢٠٠٨م	٣٤	٩	٢	٢
٢٠٠٩م	١٢	٤	٦	٦
٢٠١٠م	٤	١٣	٣	١٤
٢٠١١م	٣	٨	-	١٦
٢٠١٢م	٢	٨	-	٢
٢٠١٣م	٥	٥	-	-
٢٠١٤م	٢	٨	-	٣
٢٠١٥م	١	٨	-	-

الجدول (١٦): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

العام	مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	الإجمالي
٢٠٠٧م	٤٦	٣٤	٨٠
٢٠٠٨م	٧١	٣٩	١١٠
٢٠٠٩م	٨٥	٢٥	١١٠
٢٠١٠م	٩٠	٧	٩٧
٢٠١١م	٨١	٣	٨٤
٢٠١٢م	٨٠	٤	٨٤
٢٠١٣م	٨٤	٥	٨٩
٢٠١٤م	٨٧	١	٨٨
٢٠١٥م	٨٨	٠	٨٨

جدول (١٧): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

العام	ممارسة/عدم ممارسة	التعامل	الإدارة	الترتيب	تقديم المشورة	الحفظ
٢٠٠٧م	ممارس	٥١	٤٦	٦٤	٦٨	٤٩
	غير ممارس	-	-	-	-	-
٢٠٠٨م	ممارس	٦٧	٦٩	٩٢	٩٧	٧٢
	غير ممارس	-	-	-	-	-
٢٠٠٩م	ممارس	٥٧	٥٥	٧٤	٧٨	٥٨
	غير ممارس	١٠	١٦	٢١	٢١	١٧
٢٠١٠م	ممارس	٦٣	٦٨	٨٠	٨٢	٧٢
	غير ممارس	٢	٣	٦	٦	٣
٢٠١١م	ممارس	٦٠	٦٦	٧٦	٧٦	٦٧
	غير ممارس	١	٣	٣	٢	٣
٢٠١٢م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٥	٧٥	٦٦
	غير ممارس	٢	٢	٣	٣	٢
٢٠١٣م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٨	٧٧	٦٧
	غير ممارس	٤	٥	٤	٦	٣
٢٠١٤م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٩	٨١	٦٥
	غير ممارس	٢	١	١	١	-
٢٠١٥م	ممارس	٦١	٦٥	٨٠	٨١	٦٥
	غير ممارس	٢	٠	١	٠	٠

الجدول (١٨): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

العام	نشاط واحد	نشاطان	ثلاثة أنشطة	أربعة أنشطة	جميع الأنشطة
٢٠٠٧م	٦	٢٦	٨	٤	٣٦
٢٠٠٨م	٤	٣٨	٨	٦	٥٤
٢٠٠٩م	٤	٣٤	٨	٩	٥٥
٢٠١٠م	٣	٢٢	٧	١٠	٥٥
٢٠١١م	٢	١٢	٤	١١	٥٥
٢٠١٢م	٢	١٥	٥	٨	٥٤
٢٠١٣م	٢	١٨	٤	٩	٥٦
٢٠١٤م	٢	٢٢	٤	٧	٥٣
٢٠١٥م	٢	٢١	٥	٦	٥٤

الجدول (١٩): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

العام	خاصة	دورية
٢٠٠٧م	٣٣	-
٢٠٠٨م	٥١	٢
٢٠٠٩م	٦٧	٥
٢٠١٠م	٥٤	١٨
٢٠١١م	٨٢	٢٠
٢٠١٢م	٦٥	٧٧
٢٠١٣م	٧٤	٨٣[٢٨]
٢٠١٤م	١٠٧	٥٤
٢٠١٥م	٣٧	٥٥

٢٨) شملت التفتيش على شركة السوق المالية السعودية (تداول).

الجدول (٢٠): عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

العام	الطلبات الواردة من الجهات الحكومية	طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم
٢٠٠٩م	٤٩٢	١٨
٢٠١٠م	١٠٦٧	٣٣
٢٠١١م	٢٤٠١	٩٢
٢٠١٢م	١٩٥٨	٤٧
٢٠١٣م	٢٨١٩	٧٧٤
٢٠١٤م	١١٦٦٠	١٤٦
٢٠١٥م	١٢٨	٢٨٣

الجدول (٢١): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
نقد وما يعادله	٤٣١٣	٥١٣٧	٥٥٦٠	١٤٠٤	١٥٣٥	١٢١١	١٥٢٥	١٧٨٤	١٦٣٣	١٤٦٦	١٤٢١	١٥٣٧	١١٩	٢٨٠	٢٤٨	٨٨٢٧	١٠١٥٧	١٠١٨٩
ذمم مدينة	٣٦٣	٤٠٦	٣١٧	٦٤١	٦٣٧	٢٣٥٢	١٢٢	٢٩١	٢١٠	١٠٩	٨٢	٨٣	٧٠	٦٤	٦١	١٣٠٥	١٤٨٠	٣٠٢٢
مدينو تمويل هامش التغطية	٣٣١٤	٣٧٦٣	٢٧١١	٢٤٨	٢٢٧	٢٥٩	١٧	١٨	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٧٩	٤٠٠٨	٢٩٧٩
استثمارات	٢٧٥٤	٣٣٤٠	٤٧٣١	٤٨٥٣	٥٠٧٠	٥٢٦٨	١٠٦٩	١٠٨٧	١٥٨٩	٤٤	٠	٠	٥٨	٤٨	٥٨	٨٧٧٨	٩٥٤٥	١١٦٤٧
أصول ثابتة	٢١٩	٢٢٦	١٦٥	٨١٠	٤١٧	٢٠١	٢٤٦	٢٦٦	١٢٣	٢٩	٢٢	١٨	٢٣	٧	١٣	١٣٢٧	٩٣٨	٥٢٠
أصول أخرى	٣٠٩	٣٢٧	٤١١	٧٨٧	٦٩٣	٨٧٥	١٠٣	٧٣	١٣٦	٤٦	٣٨	٤٦	٨	١٣	١٢	١٢٥٣	١١٤٤	١٤٨٠
إجمالي الأصول	١١٢٧٢	١٣١٩٩	١٣٨٩٥	٨٧٤٣	٨٥٧٩	١٠١٦٦	٣٠٨٢	٣٥١٩	٣٧٠٠	١٦٩٤	١٥٦٣	١٦٨٥	٢٧٨	٤١٢	٣٩٢	٢٥٠٦٩	٢٧٢٧٢	٢٩٨٣٨

الجدول (٢٢): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	٣٢٥	٤٨٠	٥٢٧	٦٦٤	٣١٣	٢٩٩	١٦١	٢٨١	٣٣٣	٨٦	٣٤	٤٢	١٧	١٢	١٥	١٢٥٣	١١٢٠	١٢١٦
قروض بنكية	٢١١٢	٢٣٣٧	٢٤٥١	٢٩٤	٤٩١	١٥٨٢	٢٩٩	٤١٢	٤٤٥	٢٠	٤٨	٣٨	٠	٠	٤٦	٢٧٢٥	٣٢٨٨	٤٥٦١
قروض تالية الاستحقاق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٣	٢١٧	٢٠٨	٠	٠	٠	١٢	٠	٢	٢٥٥	٢١٧	٢٠٩
الزكاة وضريبة الدخل	١٢٢	١٧٥	١٠٩	٩٨	٧٥	١٩١	٤٦	٥٠	٦١	١٠	١٥	١٩	٢	٣	٤	٢٧٨	٣١٨	٣٨٣
مستحقات نهاية الخدمة	٢٢٥	٣٠٤	٣١٠	٨٢	٧٨	٨٩	١٩	٢٠	٣١	١٥	١٨	١٨	٦	٦	٦	٣٤٧	٤٢٦	٤٥٤
ذمم دائنة أخرى	٣٠٩	٣٦٢	٦٦٩	١٧٢	١٠١	٤٩٦	٦٩	١٩٨	٩٨	٦٣	٣٨	٣٣	٨	٥٦	٣٦	٦٢١	٧٥٥	١٣٣٣
إجمالي الالتزامات	٣٠٩٣	٣٦٥٨	٤٠٦٥	١٣١٠	١٠٥٨	٢٦٥٦	٨٣٧	١١٧٨	١١٧٦	١٩٤	١٥٣	١٥٠	٤٥	٧٧	١٠٩	٥٤٧٩	٦١٢٤	٨١٥٦

الجدول (٢٣): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م - حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
رؤوس الأموال المدفوعة	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٦٠٥٦	٦٥١٧	٦٥١٨	٢٥٦٦	٢٣٩٦	٢٥٣١	١٦٧٤	١٥٢٠	١٥٨٣	١٩٠	٣٠٠	٢٦٢	١٥٦٨٦	١٥٩٣٣	١٦٠٩٤
الاحتياطي النظامي	٦٦٦	٨١٩	٩١٣	٤٥٦	٤٨٨	٥٣٦	٣٦	٢٨	٤١	٣٥	٤٣	٤٧	١١	١٢	١٨	١٢٠٤	١٣٩٠	١٥٥٥
أرباح مبقاه	٦٦١	١٠٩١	١٦٧١	١٦٥-	١٠٨	٣٢-	٥٦٦-	٣٣٤-	٢٦٦	٢٨١-	٢١٩-	١٦٤-	٧-	٤٥-	٢	٣٥٨-	٦٠١	١٢١٠
أرباح/خسائر الفترة	١٤٩٧	٢٢٦٥	٢١٠٢	٦٣٣	٥٥٠	١٧٥	١٠٨	١١٨	٢٦-	٧٣	٦٦	٧٠	٣٢	٤٢	٣-	٢٣٤٣	٣٠٤١	٢٣١٧
حقوق ملاك أخرى	١٥٥	١٦٦	٥٦-	٤٥٢	١٤١-	٣١٣	١٠٢	١٣٤	٢٤٤	٠	٠	٠	٥	٢٤	٤	٧١٤	١٨٣	٥٠٦
إجمالي حقوق الملكية	٨١٧٩	٩٥٤١	٩٨٣٠	٧٤٣٢	٧٥٢٢	٧٥١٠	٢٢٤٦	٢٣٤٢	٢٥٢٤	١٥٠١	١٤١٠	١٥٣٥	٢٣١	٣٣٣	٢٨٣	١٩٥٨٩	٢١١٤٨	٢١٦٨٢

الجدول(٢٤):استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م (مليون ريال)

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م
أسهم مدرجة	١٤٧	٢١٠	١١٦	١٤٧٤	٩٣٩	٥٩٥	٩٩	١١٢	٢٩٥	١٢	٠	٠	٩	٠	٠	١٧٤١	١٢٦١	١٠٠٥
صناديق استثمارية	٢٥٤١	٣٠٨٢	٣١٧٦	٢١٤٠	٢٥٣٢	٣٢٧١	٤٣٦	٥٠٠	٥٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥١١٧	٦١١٤	٦٩٨٦
أدوات دين	١٠	١٠	١٠	٥٤	٥٣	٥١	٤٢٦	٢٩٨	٢٨٤	٣٢	٠	٠	١٤	٠	٠	٥٣٦	٣٦١	٣٤٤
التوريق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٦
الملكية الخاصة/ شركات تابعة وشقيقة	٥٥	٣٨	٢٥	٨٨٦	١١٥٠	٧٨١	٦٧	٦٦	٧٢	٠	٠	٠	٩	٣٨	١٨	١٠١٧	١٢٩٢	٨٩٧
عقارات	٠	٠	١٤٠٥	٢٩٨	٣٩٦	٥٧١	٤١	١٠٥	٣٩٤	٠	٠	٠	٢٦	١٠	٤٠	٣٦٥	٥١١	٢٤٠٩
الإجمالي	٢٧٥٣	٣٣٤٠	٤٧٣١	٤٨٥٢	٥٠٧٠	٥٢٦٨	١٠٦٩	١٠٨٧	١٥٨٩	٤٤	٠	٠	٥٨	٤٨	٥٨	٨٧٧٦	٩٥٤٥	١١٦٤٧

الجدول (٢٥): قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م
التعامل	١٥٠٤	٢١٥٥	١٦٤٠	٨٧	١٣٩	١٤٣	٢٠	٤١	٣٦	٥١	٦٣	٥٢	٠	٠	٠	١٦٦٢	٢٣٩٨	١٨٧١
إدارة الأصول	١٢٣٢	١٦٤٥	١٦٨٦	٢٦٣	٤٠٩	٥٥٧	٢١٢	٢٦٣	١٧٧	٣	١٢	٢٣	٠	٠	٠	١٧١٠	٢٣٢٩	٢٤٤٤
المصرفية الاستثمارية	٤٣٥	٣٥٢	٤٤٣	٢٦٠	١٩٣	٢٣٠	٩٣	٧٦	٥٨	٥١	٢٢	١٨	٧٤	١٠٥	٦٦	٩١٣	٧٤٨	٨١٥
المشورة/ الأبحاث	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٣	١٥	٤	٠	٠	٢	٢	٠	١	٧	١٧	٧
الحفظ	٤٤	٦٠	٦٨	٩	٨	٢٤	٣	٤	١٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٥٦	٧٢	١٠٥
الاستثمارات	٢٥٣	٢٣٦	٢٤٥	٧٨٠	٦٦٠	٢٠٥	١١٤	٧٥	١٥	٢٣	١٠	٦	١٢	١	١	١١٨٢	٩٨٢	٤٧١
إيرادات أخرى	-١٠٠	٤	٦٢	٥٦٥	٤٣٦	٢٦٢	٩	٢٣	١٩	٢٣٢	٢٠١	٢١٧	١٧	٣١	٢٩	٧٢٣	٦٩٥	٥٨٩
الإيرادات	٣٣٦٨	٤٤٥٢	٤١٤٤	١٩٦٦	١٨٤٧	١٤٢١	٤٥٤	٤٩٧	٣٢١	٣٦٠	٣٠٨	٣١٩	١٠٥	١٣٧	٩٧	٦٢٥٣	٧٢٤١	٦٣٠١
الرواتب والأجور	١٠٣٨	١١٤٢	١٢٤٠	٤٩٦	٥٣٥	٥٥٥	١٧٧	١٨٥	٢١٠	١٦٨	١٤٥	١٤٠	٤٣	٦٤	٦٤	١٩٢٢	٢٠٧١	٢٢٠٨
التسويق	٢٤	٣٢	٢٢	٣٧	٤١	٦٣	٤	٦	٤	٢	٢	٣	٠	١	١	٦٧	٨٢	٩٤
مصاريف أخرى	٨١١	١٠١٣	٧٨٠	٨٠٠	٧٢١	٦٢٨	١٦٤	١٨٩	١٣٢	١١٧	٩٥	١٠٦	٢٢	٣٠	٣٥	١٩١٤	٢٠٤٧	١٦٨٢
اجمالي المصاريف	١٨٧٣	٢١٨٧	٢٠٤٣	١٣٣٣	١٢٩٧	١٢٤٦	٣٤٥	٣٧٩	٣٤٦	٢٨٧	٢٤٢	٢٤٩	٦٥	٩٥	١٠٠	٣٩٠٣	٤٢٠٠	٣٩٨٤
الأرباح/ الخسائر	١٤٩٥	٢٢٦٥	٢١٠٢	٦٣٣	٥٥٠	١٧٥	١٠٩	١١٨	-٢٦	٧٣	٦٦	٧٠	٤٠	٤٢	-٣	٢٣٥٠	٣٠٤١	٢٣١٧

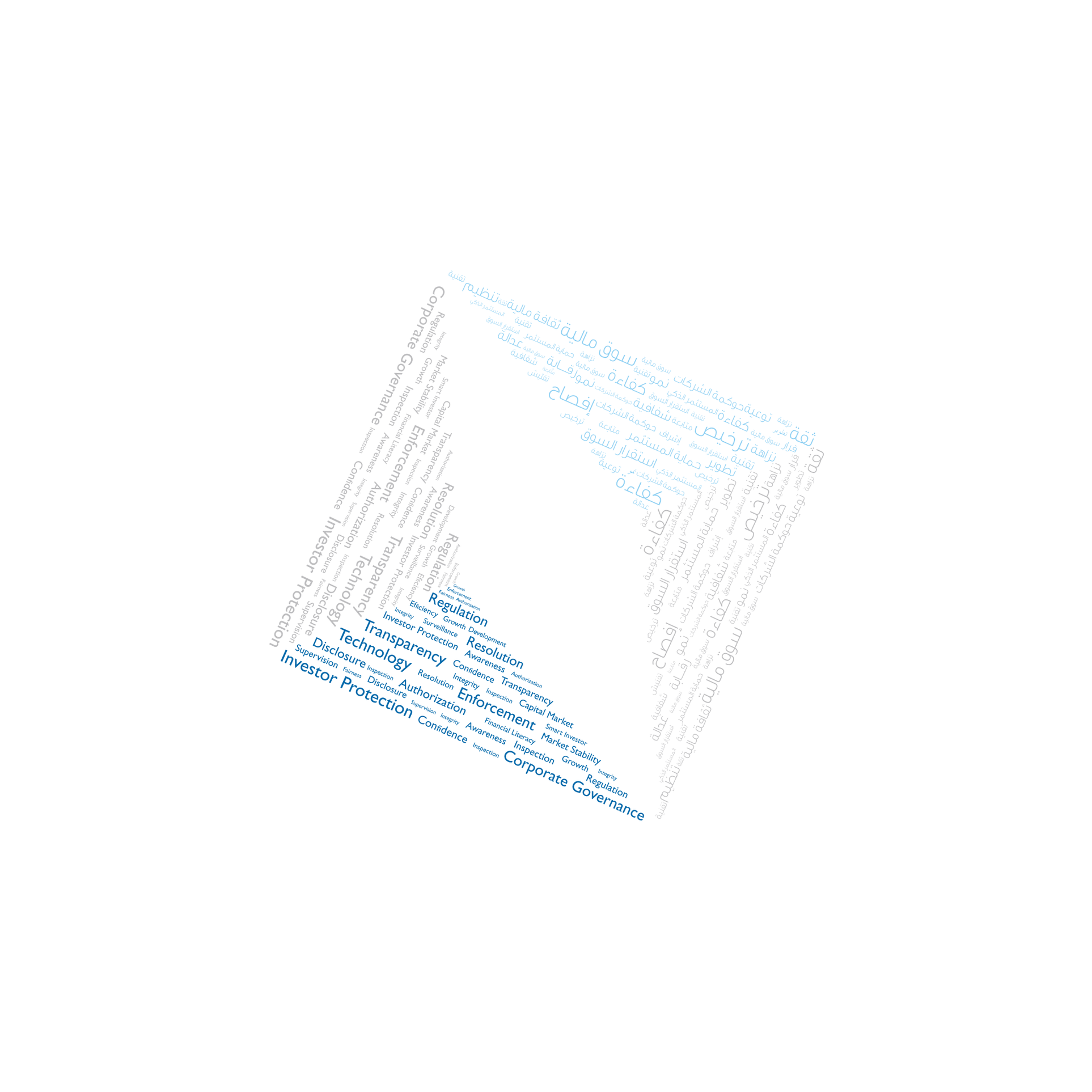
Investor Protection
Corporate Governance
Technology
Transparency
Enforcement
Regulation
Resolution
Authorization
Disclosure
Confidence
Inspection
Supervision
Integrity
Awareness
Fairness
Growth
Development
Efficiency
Surveillance
Investor Protection
Capital Market
Financial Literacy
Market Stability
Smart Investor
Regulation
Resolution
Transparency
Technology
Enforcement
Investor Protection
Corporate Governance
Authorization
Disclosure
Compliance
Awareness
Inspection
Supervision
Fairness
Integrity
Confidence
Regulation
Resolution
Transparency
Technology
Enforcement
Investor Protection
Corporate Governance
Authorization
Disclosure
Compliance
Awareness
Inspection
Supervision
Fairness
Integrity
Confidence
Regulation
Resolution
Transparency
Technology
Enforcement
Investor Protection
Corporate Governance
Authorization
Disclosure
Compliance
Awareness
Inspection
Supervision
Fairness
Integrity
Confidence
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
ثقة
كفاءة
نمو
تقنية
شفافية
رقابة
عدالة
إفصاح
ترخيص
استثمار
حماية
تطوير
توعية
حوكمة
الشركات
المستثمر
السوق
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
ثقة
كفاءة
نمو
تقنية
شفافية
رقابة
عدالة
إفصاح
ترخيص
استثمار
حماية
تطوير
توعية
حوكمة
الشركات
المستثمر
السوق
سوق مالية
ثقافة مالية
تنظيم
ثقة
كفاءة
نمو
تقنية
شفافية
رقابة
عدالة
إفصاح
ترخيص
استثمار
حماية
تطوير
توعية
حوكمة
الشركات
المستثمر
السوق

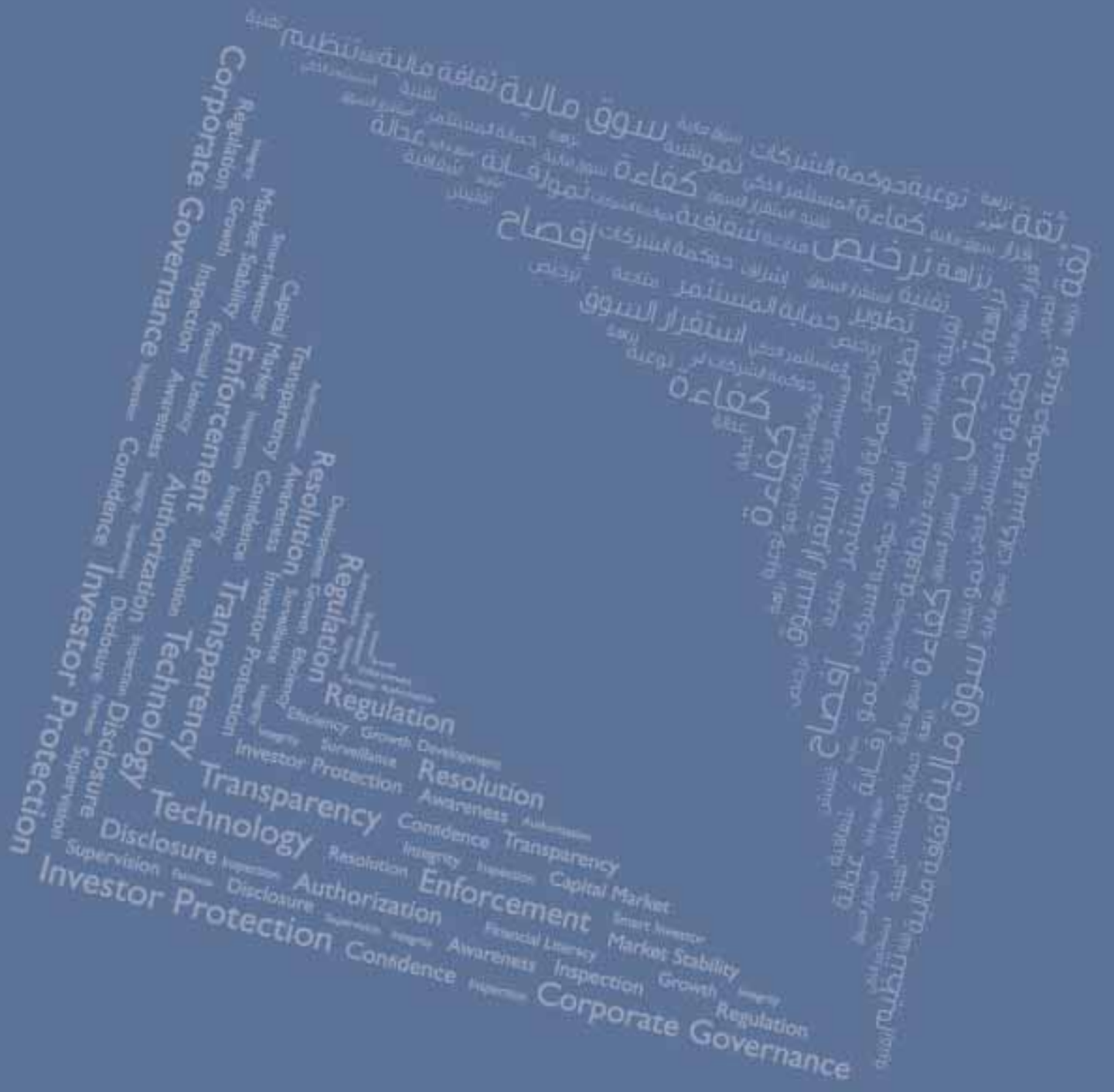

نَستَثمِـرُ في الثِقـة

Investing confidence

www.cma.org.sa